السبت 27 نيسان 2024
العدد 5187 السنة الثامنة عشرة
Samedi 27 Avril 2024 no 5187 18ème année

28 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات

سالي روني
أن تكون «إنساناً عادياً» في زمن الإبادة

72% الشغور في الإدارات العامّة [8]

هوكشتين إلى بيروت لبحث «قواعد الاشتباك»؟ [4]

(أ ف ب)

البلاد

ملحق
طوفان المقاومة في جامعات أميركا
[18]

تقرير

المفتي يرد على الطعن في التمديد
قرارات دار الفتوى نصوص تشريعية
6

على الخلاف

من قال إن العدو يريد إنهاء الحرب؟

• تفاصيل خطة أميركية - إسرائيلية لإدارة الحصار على القطاع
• واشنطن طلبت وقبرص رضخت: ممر بحري إنساني لـ 4 أشهر

إبراهيم الأمين

لا يهمّ بنيامين نتنياهو اتهامه بإجراء مناورات مفتوحة، هدفها الفعلي تعطيل محاولات الاتفاق على وقف لإطلاق النار وتبادل للأسرى في غزة. ولا يغيظه حتى اتهامه بأنه لا يطرح تصوّره لليوم التالي. ففي الحالتين، هو يقول للجميع، لشعبه وجيشه، وللفلسطينيين والعرب والعالم كله، إن برنامجه يقوم على فكرة واحدة وهدف واحد: تهجير سكان قطاع غزة!

السؤال، بالنسبة إلى العدو، لم يكن يوماً حول شريك أو حليف أو متحالف أو خلافه، بل السؤال الوحيد هو حول كيفية القيام بالعمل نفسه الذي قام به الصهاينة يوم ارتكبوا الجرائم التي مهّدت لإعلان كيانهم. في غزة، يتصرف العدو كما قال أحد قادته الميدانيين: لا يوجد إطلاق نار في عسقلان لأنه لم يعد هناك فلسطينيون. وإذا أردنا وقف النار من غزة فعلينا تحويلها إلى عسقلان أخرى!

وفق هذه العقيدة، يواصل العدو حربه المفتوحة منذ 7 تشرين الأول الماضي، والتي لا يبدو أنها ستنتهي قريباً. ويواجه مقاومة أسطورية من مقاتلين لم يبتلعهم البحر، وأناس يقيم الأحياء منهم فوق قبور الشهداء ولا يرحلون.

لذلك، ليس لدى العدو أي برنامج عمل في المرحلة المقبلة، سوى تكريس الاحتلال، وفرض وقائع تعزّز فكرة أن غزة لم تعد مكاناً صالحاً للحياة، واستغلال كل فرصة لإخراج الناس منها، طوعاً أو غصباً.

غضب الشعوب المُعبَّر عنه بطرق مختلفة لم يتحوّل إلى فعل سياسي عند الحكومات في الغرب. ما تفعله أميركا، منذ اليوم الأول، لا يتجاوز «تحسين صورة المجرم وداعميه»، من الباب الإنساني، ولكن بطريقة تخدم فكرة الاحتلال وليس العكس. بهذا المعنى، فإن ما يعرضه العدو في كل أوراق التفاوض، هدفه الفعلي تحرير أسراه من قبضة المقاومة، ثم العودة إلى حرب الإبادة مجدداً، وهو ما لا يعارضه الأميركيون مهما قالوا في تصريحاتهم.

الجديد، اليوم، لا يتعلق فقط بالهجوم الذي يُحضّر له ضد رفح، بل بإجراءات دائمة تجعل كل القطاع مقسّماً إلى مناطق، يهدف العدو إلى جعل قسم كبير منها غير صالح للسكن، ومنع الناس من العودة إليه نهائياً، مع بناء منطقة عسكرية فاصلة في وسط القطاع تمنع التواصل بين شماله وجنوبه إلا عبر نقاط عبور يسيطر عليها جيش الاحتلال.

وإلى المساعي الميدانية للعدو، قرّرت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن السير خلف حكومة العدو، وهي «تؤمن» بأن الحل غير ممكن إلا بالقضاء على المقاومة في القطاع، ومنع أي دور لها في مستقبله أو في الإدارة الفلسطينية السياسية أو المدنية. وتريد أن تطلق في الأشهر المتبقية من ولاية بايدن حملة انتخابية عالمية تظهره بصورة «القائد الإنساني العالمي» الذي يعمل على مساعدة أبناء غزة لبقيهم شر الاحتلال ويمنع تحكّم المقاومة بمستقبلهم.

وعليه، قرّر بايدن أن يتولى الجيش الأميركي، بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية، إدارة عملية الممر الإنساني البحري الذي يتولى نقل المساعدات من قبرص إلى غزة عبر اليات يعدّها ويشرف عليها هذا الجيش، ويترك لقوات الاحتلال التحكم بنقاط الوصول عند الشاطئ، على أن يجد شريكاً غربياً، وهو يبحث الأمر مع الجانب البريطاني. وقد أجرت الإدارة الأميركية اتصالات ومارست ضغوطاً الشهر الماضي، وتوصّلت إلى خطوات عملية هي:

أولاً: إبلاغ قبرص بأن خطة «ألماثيا» التي عملت الحكومة القبرصية على إعدادها في الأشهر الخمسة الماضية، استُبدلت بعملية إنسانية، بإشراف أميركي، وأن ما يبقى من الخطة القبرصية هو استخدام مرفأ لارنكا كمركز للانطلاق وجمع المساعدات، والإبقاء على «صندوق المائيا» لدعم الممر البحري وتوفير تمويل له من أميركا وأوروبا والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت.

ثانياً: تكليف القيادة الوسطى في الجيش الأميركي ووزارة الدفاع الأميركية، بالتعاون مع وكالة التنمية الأميركية (USAID)، إعداد الخطوات العملانية للمشروع.

ثالثاً: الاتفاق مع منظمة الغذاء العالمي التابعة للأمم المتحدة (WFP) على المشاركة من خلال تولي توزيع المساعدات داخل قطاع غزة، من دون التعاون مع وكالة «الأونروا» الخاضعة بشؤون اللاجئين. وقد بدا أن هناك اتفاقاً متكاملاً بين واشنطن ودولة الاحتلال على استكمال عملية الإجهاز على هذه الوكالة، ومنع أي عمل لها، حتى ولو حصلت على تمويل من جهات أخرى غير الولايات المتحدة.

استعدادات العدو على الارض

في هذه الأثناء، بدأت حكومة العدو العمل على عدة مستويات، منها الجانب الميداني المتمثّل ببناء وضعية ميدانية على شاطئ غزة المقابل لمنطقة الوسط، والتي يمر عبرها الطريق الواصل بين الشارعين الساحلي (الرشيد) والشرقي (صلاح الدين)، وتُعرف بمنطقة «بنتساريم» حيث كانت المستوطنة الإسرائيلية الشهيرة. وقد أعدّ العدو خطة متكاملة، بدأ العمل بها منذ نحو شهرين، من خلال توسيع الطريق بين الغرب والشرق بعرض يتجاوز 60 متراً، وبناء أساسات خرسانية على جانبي الطريق المرصوف حالياً بالحصى، تمهيداً لرفع جدارين من الناحيتين الجنوبية والشمالية، لحجب الرؤية من الجانبين وإقفال كل الثغرات التي يمكن للأفراد استغلالها للتنقل بعيداً عن نقاط التفتيش.

وتوجد في تلك المنطقة حالياً مستوعبات يستخدمها الجنود، إلى جانب غرف ميدانية هي عبارة عن خيم عسكرية مع طاولات وكراسٍ خاصة بالجنود، فيما تنتشر الآليات في نقاط تمّ تجريفها ووضع سواتر ترابية من حولها للحماية، خصوصاً بعدما بدأت المقاومة منذ ثلاثة أسابيع، رفع مستوى عمليات القصف على هذه المنطقة بالصواريخ وقذائف الهاون. وتتولى وحدات هندسية بمشاركة قوة استخباراتية تجهيز البنية التحتية لإقامة نقاط تفتيش للعابرين وفق آلية العمل القائمة في الضفة الغربية وعند مناطق الدخول إلى أراضي الـ 48، من خلال اعتماد معبر فردي هو عبارة عن مسار مقفل بالحديد من الجانبين، وضيّق بما لا يسمح بمرور أكثر من شخص، ثم عبور بوابات حديدية لا تسمح للعابر بالعودة من النقطة نفسها، على أن يخضع العابرون لنظام التعرّف الرقمي عبر تجهيزات رقمية ضخمة مرتبطة ببرامج خاصة تحتوي على داتا الفلسطينيين، وأخذ بصمات الوجه واليدين، إضافة إلى صورة شاملة تسمح بالتعرّف إلى الطول والوزن والعلامات الفارقة.

وفي الوقت نفسه، يستكمل العدو عمليات التجريف الواسعة في غالبية الأحياء الشرقية في مناطق الشمال والوسط وصولاً إلى الجنوب، ضمن خطة تهدف إلى منع أي وجود سكاني في تلك المنطقة كونها تشكل خطراً على غلاف غزة، كما يجري العمل على تجريف المناطق التي دُمرت في مناطق الشمال كافة. علماً أن الهجوم الأخير على مجمع الشفاء لم يستهدف فقط ضرب أي قدرة مدنية على إدارة المناطق أو إدارة برامج المساعدات، بل تدمير محتويات المجمع لمنع إعادة تشغيله سريعاً.

الممر البحري في خدمة إطالة الاحتلال

بعدما كانت قبرص تعوّل على موافقات أولية حصلت عليها من أكثر من عشرين دولة، وعلى عدم ممانعة رسمية من جانب قوات الاحتلال، وغير رسمية من حماس، لمس القبارصة في المراحل الأولى من المفاوضات أن الجانب الإسرائيلي يريد لفكرة الممر أن تبقى ضمن خطته الشاملة، لا أن يصار إلى تحويلها إلى معبر دائم يتحول مع الوقت إلى مركز تبادل تجاري وبشري بين القطاع والعالم، ما يسمح بفك الحصار عنه.

لذلك حاول الجانب القبرصي الحصول على دعم من ائتلاف عالمي يسمح بمنع حصر إدارة المشروع بالجانب الإسرائيلي. إلا أن القبارصة الذين قدّموا الكثير من الدعم لحكومة العدو في السنوات الماضية، أُحبطوا مما يسميه مسؤول أمني قبرصي «استعلاء الإسرائيليين وطلباتهم غير المحدودة»، ما أثّر على محاولات الجانب القبرصي بناء علاقات جديدة والقيام بإجراءات ثقة مع قوى ودول في المنطقة، لتفادي انعكاس الحضور العسكري والأمني والتجاري المتعاظم لإسرائيل في الجزيرة، خصوصاً أن العدو لا يهتم للتمايز بين جانبي الجزيرة، ويقود عبر شبكة من رجال الأعمال أكبر عملية تهمّل في شطري الجزيرة، وهو إن كان يحظى بدعم رسمي أكبر في نيقوسيا، إلا أن «الفوضى المنظّمة» في الجزء التركي من الجزيرة تفيده أيضاً.

وفيما كانت المفاوضات جارية حول فكرة الممر الآمن النشط، والمفتوح على مدار الوقت، تلقّى القبارصة

> **الخطة تندرج ضمن «الحملة الدعائية» للانتخابات والعدو مصمّم على جعل غزة غير صالحة للحياة**

أولى الصدمات عندما أبلغهم الأميركيون بأن المشروع الأساسي الذي روّجت له قبرص مع دول ومنظمات لم يعد موجوداً، وأن هناك خطة بديلة تقودها الولايات المتحدة، ويرعاها البيت الأبيض مباشرة وتندرج ضمن «الحملة الدعائية» للانتخابات. وأكد الجانب الأميركي أن العملية محض إنسانية ومحددة بوقت ينتهي أواخر آب المقبل. وسيتولاها الجيش الأميركي الذي سينتشر في البحر مقابل الشواطئ القبرصية والفلسطينية، ويؤمّن متطلبات الحماية المباشرة للسفن المحمّلة بالمساعدات من الجزيرة إلى الرصيف والمنصة العائمتين في البحر، كما يتولى تمويل الجانب اللوجستي والأمني من العملية. وأكد الأميركيون أنهم يناقشون مع بريطانيا إمكان تكليف شركة خاصة تضم أعضاء سابقين في القوات البريطانية الخاصة والاستخبارات، لأن البيت الأبيض قرّر أن لا يكون هناك وجود لأي جندي أميركي على أرض غزة.

وفي لارنكا، حيث المرفأ المستخدم، توجد شركة مشغّلة للمرفأ يملك الإسرائيليون حصة كبيرة فيها، وسيتم استقدام شركات أمن وخدمات بإشراف أميركا وإسرائيل لفحص البضائع قبل تحميلها للنقل إلى غزة. على أن تُحدّد نوعية البضائع وكمياتها بناءً على دراسة كلّفت الأمم المتحدة العمل لإعدادها بالتعاون مع منظمات إنسانية، وتكون في غالبيتها عبارة عن أغذية وأدوية وخيم خاصة بالإيواء.

وفي ما يتعلق بالوقود، طلب جيش الاحتلال قائمة مفصّلة بالمولّدات في الشمال ووجهة استخدامها وقدرتها وحاجاتها من الوقود اليومي، وبالسيارات التي تتحرك وفق نشاط برنامج المساعدات، على أن تُمنع المساعدات عن أي مؤسسة لها علاقة بالبلديات أو المؤسسات الحكومية، كمضخات الآبار الكبيرة لعدم استيلاء حماس على الوقود لأغراض عسكرية.

المساعدات التي ستُجمّع في مرفأ لارنكا ستُموّل من «صندوق المائيا»، بدعم مباشر من قطر والكويت والإمارات ودول أوروبية، وسيتم استئجار شاحنات كبيرة يتولى قيادتها بريطانيون، ويتم نقلها في الرحلة الأولى إلى المنصة العائمة محمّلة بالمساعدات، على أن يصار إلى تحميلها بالبضائع لاحقاً من على المنصة والتوجه عبر الرصيف العائم لتفريغها في منطقة مخصّصة على شاطئ غزة، وهي ضمن قطعة أرض بمساحة 80 ألف متر مربع كانت الولايات المتحدة قد طلبت من جيش الاحتلال تجهيزها لذلك.

عملية تخزين المنظمات الإنسانية، وإنجاز الترتيبات اللوجستية والأوراق اللازمة، قبل تفريغ الحمولات من المنصة في المستوعبات.

أما غرفة التحكّم والإدارة في مرفأ لارنكا فتتألف من:
- تنسيق وإدارة الحكومة القبرصية لخطة (ALMATHEA).
- مركز (ZENON) لخطة (ALMATHEA).
- توفر خدمة التواصل بين السفارة الأميركية والحكومة القبرصية والجيش الأميركي، وتوسيع التعاون مع الوكالة الأميركية قبل دمج خلية الاتصال البريطانية.

أما في البحر، فإن حركة التنقل تبدأ من المرفأ إلى الشاحنات التجارية المحمّلة إلى السفن المائية. ومن ثم تقاد الشاحنات من الرصيف البحري إلى المناطق البرية الأولى والثانية (على الشاطئ) حيث يتم تفريغ المساعدات بحماية وإشراف جيش الاحتلال، قبل نقلها إلى المنطقة الثالثة. وبحسب الخطة التنفيذية، فإن الحمولات مؤلّفة من 15 شاحنة و70 مقطورة و15 سائقاً، وتمتد دورة العمل 21J يوماً (يجري البحث في تعديل هذه الأرقام). فيما لم تُحسم بعد وجهة وطبيعة «الشريك الفلسطيني الذي سيوفر الضمانات الأمنية والمتعهدين اللوجستيين»، علماً أن الجانب الأميركي يرشح شركات تعود لرجل الأعمال الفلسطيني - الأميركي بشار المصري للقيام بهذه المهمة، وهو سبق أن تعاون مع الجانب الأميركي، وعرض خدماته في داخل القطاع أيضاً، وعرض أن تكون المنطقة الصناعية في غزة مركزاً لتجميع المساعدات وإعادة توزيعها.

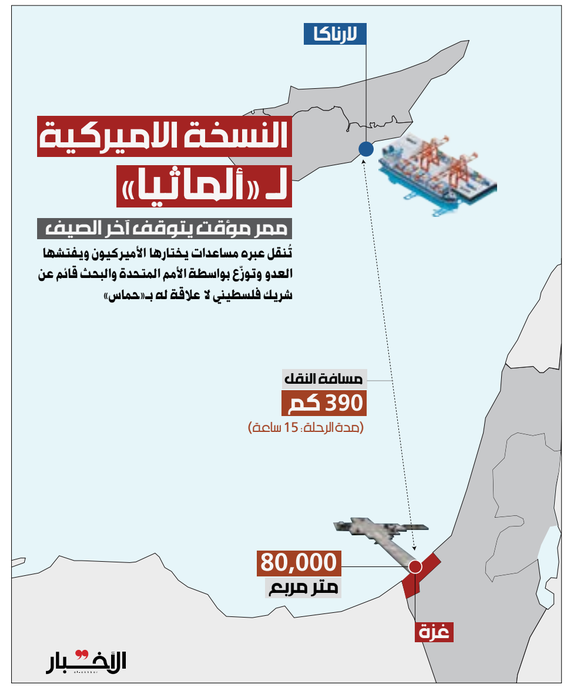

أمير كي يهرب وفلسطيني يتطوّع بين ساترفيلد وبشار المصري

لم يكن أحد يتوقع أن تصل الوقاحة الإسرائيلية إلى حدود إغاظة أكثر المتحمسين لها في داخل الإدارة الأميركية. لكنّ الوقاحة من الجانب الفلسطيني تبدو أشد إيلاماً إزاء إصرار من يريد العمل بالتنسيق مع قوات الاحتلال بحجة مساعدة أهل غزة.

ديفيد ساترفيلد، دبلوماسي أنهى خدماته وأحيل على التقاعد. وطوال أربعة عقود عمل خلالها في المنطقة، من ضمن أماكن أخرى، كان صوت إسرائيل المرتفع. نعرفه في لبنان جيداً، ويعرفه المصريون وكذلك الفلسطينيون. وعندما اختاره الرئيس الأميركي منسّقاً للشؤون الإنسانية بعد اندلاع الحرب على غزة، تمّ ذلك بناءً على توصية بأنه صديق إسرائيل ويعرف كيف يتحدث مع العرب. وطوال الفترة الأولى من عمله، كان ساترفيلد يؤنّب المشاركين العرب في غرف الاجتماعات الخاصة بالوضع الإنساني في غزة، فكان يتحدث بصوت مرتفع ويصدر الأوامر. لكنّ غسان عليان، قائد أنشطة العدو في المناطق الفلسطينية، لم يكن يراعيه طوال الوقت. كان يعده بأشياء ثم تبدأ الهواتف بالرنين حول عدم التزام قوات الاحتلال بالإجراءات. واستمر الأمر على هذا النحو، حتى صار ساترفيلد شاهداً على صفاقة العدو وجرائمه أيضاً. وبعدما انتقل للضغط على ممثلي جيش الاحتلال في هذه الاجتماعات، صار هاتفه يرن، وبحثّه المسؤولون من واشنطن بأن تل أبيب منزعجة من «انحيازه» إلى الجانب الآخر.

لم يكن ساترفيلد يعرف كيف يرضي إسرائيل إلى أن وصل الأمر بالإدارة الأميركية إلى اتخاذ قرار إطاحته، وإعادته إلى منزله في ميامي لقضاء تقاعده. فيما اختبرت ليز غراندي لتولي المهمة على أن تتبع مباشرة لفريق العمل في البيت الأبيض (برت ماكغرك وجيك سوليفان) وأن لا يكون لها دور سياسي بل تنفيذي. وهي سبق أن عملت في مهام للأمم المتحدة في اليمن والعراق والموصل كمنسّقة للمساعدات الإنسانية، ولم تكن دوماً محل ترحيب من قبل الناس في هذه المناطق. لكنها ستعمل على خدمة برنامج عليان الذي يعيد ترتيب فريقه في إدارة الأحوال المدنية للمناطق المحتلة من ضمنها غزة.

في المقابل، فإن رجل الأعمال الفلسطيني بشار المصري، الذي رشّحته شركة «فوغ بو» للخدمات اللوجستية كشريك في إدارة الملف على الأرض، لا يزال يعرض خدماته. وهو يقول إن لديه القدرة اللوجستية الكافية لتولي مهمة تلقّي المساعدات من على اليابسة، وتوفير الشاحنات وسائقيها وفريق من أبناء غزة لتولي العملية اللوجستية، ويعرض أن يتولى إعادة ترتيب وضع المنطقة الصناعية في غزة لتكون مركزاً لتجميع هذه المساعدات، مشيراً إلى أن لديه معرفة بأبناء غزة وعلاقات جيدة مع الجميع، ويمكنه تكوين فريق بشري لإدارة العملية، وأن التمويل الذي يحتاج إليه يمكن توفيره من الصندوق القبرصي، عارضاً أن يساهم في هذه العملية.

سلطة رام الله لا تعارض هذا الدور، خصوصاً بعد فشل محاولات رئيس المخابرات فيها ماجد فرج بإيجاد وضعية على الأرض تسمح باختراقات في صفوف الناس من باب المساعدات، وهو حاول إدخال عناصر أمنيين إلى داخل القطاع مرات كثيرة، بمساعدة قوات الاحتلال نفسها. ويوجد في رام الله من يقول إن فكرة العمل مع بشار المصري قد تكون مناسبة لفتح باب الشراكة مع حماس في الإدارة المدنية للقطاع.

خطة واشنطن وإسرائيل لنقل المساعدات من قبرص إلى غزة

منتصف الشهر الماضي، باشر الجانب الأميركي العمليات التحضيرية لمشروع الممر البحري، وعُقد اجتماع أولي حضره ممثلون عن قيادة المنطقة الوسطى (CENTCOM) وقيادة الجيش الأميركي للمنطقة الوسطى (ARCENT) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، تحت عنوان «تمرين محاكاة»، لمناقشة الخطة المخصّصة للممر البحري. وبحسب الخلاصات فقد تم وضع تصميم لخطة مقسّمة على ثلاثة أنظمة ونماذج:

أ - يُخصص المرفأ ويكون تحت إشراف القيادة الوسطى.

ب - المنطقة العائمة: تتضمن الرصيف البحري وتكون تحت إشراف الجيش الأميركي في المنطقة الوسطى.

ج - المنطقة الموجودة على الأرض في غزة. ويجري تقسيمها إلى ثلاثة مربعات، الأول لإفراغ الشاحنات من البضائع تحت إشراف جيش الاحتلال، والثاني يتواجد فيه الجيش الإسرائيلي وممثلون عن الوكالة الأميركية للتنمية حيث يتم فرز المساعدات وتحضيرها، على أن تكون المنطقة الثالثة خالية من أي وجود عسكري إسرائيلي، وتتسلم فيها منظمة الغذاء العالمي المساعدات وتعيد تجميعها في شاحنات لنقلها إلى مراكز التوزيع في مختلف أنحاء القطاع.

وتقوم الخطة على مشاركة ودعم والتزام من قبل قبرص، وتعاون وتنسيق بين الجهات المعنية مع دور خاص للأمم المتحدة، وضرورة الحصول على التزام الجيش الإسرائيلي وتعاونه، إضافة إلى توفير شركاء من قطاع غزة لترتيب حركة نقل المساعدات، بعد أن يوفر جيش الاحتلال الضمانات الأمنية براً وبحراً وجواً. ويُترك لمنظمة الغذاء التعاقد مع جهات محلية للمساعدة في الأمن والدعم على الأرض. وأخيراً، تطلب الخطة توفير مخصّصات مالية تشمل تغطية عقود أميركية مع سائقي الشاحنات والمقطورات، وإعداد الخطة الاحتياطية لحالات الطوارئ.

وفي ما يتعلق بالعمل داخل قبرص، تشير الخطة إلى أن الرصيف العائم يبعد 390 كلم عن شواطئ قبرص مع تقدير لمدة الرحلة في البحر من الرصيف البحري العائم إلى شاطئ قبرص بحوالي 15 ساعة. ويجري العمل مع السلطات القبرصية من خلال وكلاء المنظمات الإنسانية والجيش والجمارك، على أن تتم حركة التنقل وفق الآتي: تنتقل المنظمات الإنسانية من نقطة الوصول داخل قبرص إلى نقطة التفتيش، ومنها إلى نقطة الانتظار المحلية، ثم تطبيق خطة التفتيش (ALMATHEA) وأخيراً تنتقل المنظمات الإنسانية من نقطة الانتظار المحلية إلى السفن التجارية.

إلى جانب ذلك تفترض الخطة الأميركية أن تقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) بجمع المساعدات المالية والعينية من المتبرعين، وإطلاق

قضية اليوم

هوكشتين إلى بيروت لـ«حفظ قواعد الاشتباك»؟

قالت مصادر مطّلعة إن المبعوث الخاص للرئيس الأميركي جو بايدن عاموس هوكشتين، الذي وصل إلى تل أبيب أمس، قد يزور بيروت لـ«البحث في إمكانية احتواء الأوضاع على الحدود مع لبنان بعدما شهدت تصعيداً كبيراً في الفترة الأخيرة». وفيما تردّد أن هوكشتين قدّم مقترحاً جديداً خلال لقائه وزير الدفاع الإسرائيلي بواف غالانت للتوصل الى حل دبلوماسي ينهي التصعيد العسكري بين لبنان وإسرائيل، قالت المصادر إن المبعوث الأميركي «يسعى إلى محاولة إعادة الجميع إلى قواعد الاشتباك في ظل القناعة الأميركية بأن الهدوء في لبنان لن يتحقق قبل التوصل إلى اتفاق كبير يشمل غزة». وذكرت صحيفة «هآرتس» أن «واشنطن رسمت خطوطاً لتحقيق بداية اتفاق حول وقف إطلاق النار وتحرير المختطفين في قطاع غزّة».

القناعة الاميركية مستمرة بان الهدوء في لبنان لن يتحقق قبل اتفاق كبير يشمل غزة

وأضافت أن الفرضية هي أنه «ابتداء من اللحظة التي يتحقق فيها الهدوء في الجنوب (جنوب فلسطين المحتلة)، فإن هوكشتين سيجترح حلاً ما، والهدوء سيعود إلى الشمال (على الحدود مع لبنان)، على الأقل لوقت ما».

إلى ذلك، حذّرت وسائل إعلام إسرائيلية من أن الأحداث في الجبهة الشمالية على الحدود مع لبنان تحوّلت إلى حرب استنزاف، و«يحاول حزب الله طوال الوقت إيجاد نوع من العلم، تعمل في الظلام حتى لا تكون عُرضة للصواريخ. وأوضحت قناة 12 العبرية أن القتيل الإسرائيلي الذي سقط في العملية («كان يقود الشاحنة من دون أضواء عندما انطلق في مهمة ليلية لنقل سواتر إسمنتية إلى خط المواقع الإسرائيلية في جبل دوف (مزارع شبعا اللبنانية المحتلة) وهي منطقة تُعتبر صعبة الدفاع ضد النيران القادمة من لبنان، ويتحقق الجيش الإسرائيلي من كيفية التعرف إليه ومما إذا كانت القافلة قد تمّت مراقبتها من نقطة عبر الحدود».

وفي السياق، قال رئيس المجلس المحلي في المطلة، دافيد أزولاي: «إننا نفقد كل يوم بيتاً أو بنى تحتية، وحزب الله يقوم بهذا بشكل منهجي ومتعمّد»، معتبراً أن الحزب «انتصر عندما أبعدنا».

ميدانياً أيضاً، أعلن حزب الله أمس، قصف موقع حبوشيت ومقر قيادة لواء حرمون 810 في ثكنة معاليه غولاني بعشرات صواريخ الكاتيوشا، رداً على اغتيال الشهيدين مصعب سعيد خلف وبلال محمد خلف اللذين نعتهما قوات الفجر، الجناح المقاوم للجماعة الإسلامية، إثر استهدافهما على طريق السريرة في البقاع الغربي. كذلك استهدف حزب الله موقع الرمثا في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة بالأسلحة الصاروخية.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

ميقاتي: زخم لمعالجة قضية النازحين

لا يزال ملف النازحين السوريين يتصدر قائمة اهتمامات القوى السياسية التي بدأت تستشعر خطورة الاستمرار بالتعامل مع الملف على طريقة الحلول الترقيعية. وفي استفاقة متأخرة، تتأهب هذه القوى للدفع في اتجاه إيجاد تقديم أوراق للنقاش، لمواجهة الجهود الخارجية التي تدفع إلى إبقاء النازحين في لبنان.

وطرح الملف أمس مجدداً على طاولة الحكومة أمس، وأكّد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وجود «زخم لمعالجة هذا الموضوع بطريقة تؤكد احترامنا لحقوق الإنسان، وهدفنا حتماً ليس تعريض أحد للخطر بل حماية وطننا وتطبيق القوانين على جميع المقيمين على الأراضي اللبنانية. وكل من تتوافر فيه شروط الإقامة على الأراضي اللبنانية، تُقدم له تسهيلات بكل دراية، وهناك تعاون مع المؤسسات الدولية في هذا الإطار وتعاون مع سوريا وفق ما تقتضيه القوانين»، محذّراً من «خطر الإمعان في إطلاق توصيفات وتحذيرات لعرقلة عودة النازحين طوعاً وإعادة المحكومين والنازحين غير الشرعيين منهم إلى سوريا، بحجة عدم وجود مناطق آمنة (...) ونسأل المجتمع الدولي عن مخاطر تحوُّل لبنان إلى مناطق آمنة للنازحين وغير آمنة للبنانيين؟».

وقال ميقاتي إن زيارته الأخيرة لباريس كانت «إيجابية وهناك تفهّم لما طرحناه، وسيُعقد قريباً مؤتمر لدعم الجيش بدعوة من إيطاليا وفرنسا».

(الأخبار)

تقرير

التلموديون يرفضون سايكس - بيكو: نريد مستوطنة في جنوب لبنان

بيروت حمود

الجندي الأسرائيلي القتيل يسرائيك سوكول

فيما لجأ عشرات آلاف الإسرائيليين منذ 200 يوم إلى الفنادق بعيداً عن مستعمراتهم المجاذبة للشريط الحدودي مع لبنان، وأُغلقت الأعمال التجارية والمصانع والمواقع السياحية في «شمال إسرائيل» الذي يئنّ تحت وطأة ضربات حزب الله، ويخشى رؤساء المجالس الاستيطانية على مستقبل الاستيطان في المنطقة، أطلق مستوطنون في الضفة الغربية حملة منفصلة عن الواقع، تدعو إلى الاستيطان في جنوب لبنان.

ففي العاشر من الجاري، عشرات من أتباع التيار الصهيوني الديني، في «الحدث الأول من نوعه» الذي دعوا إليه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو مسيرة سيّارات من كيبوتس «ألونيم» في الجليل الأسفل، وتنظيم وقفة تنادي بـ«إقامة مستوطنات في جنوب لبنان لإعادة الأمن للمستوطنات الشمالية». وكان معظم المشاركين ممّن ينتمون إلى حركة «نحلاه» الاستيطانية التي جمّعت حتى الآن 600 طلب من عائلات يهودية ترغب أيضاً في الاستيطان في قطاع غزة، ونظّمت في القدس المحتلة قبل أشهر مؤتمر «عودة الاستيطان إلى غزة» بحضور وزراء وأعضاء في الكنيست من «الليكود» وكتلة «الصهيونية الدينية».

ومنذ اندلاع الحرب، ظهرت أصوات تنادي بعودة الاستيطان في غزة وجنوب لبنان. ففي مقابلة مع «القناة 13» الإسرائيلية في كانون الثاني الفائت، قالت رئيسة «نحلاه» دانييلا فايس إن «إقامة بلدات (مستوطنات) إسرائيلية في غزة هي أقوى ضربة يمكن توجيهها للعدوّ. إذا طاطأت حماس رأسها، فإن حزب الله سيخفض رأسه أيضاً. وإذا أقدم الأخير على خطوات أكثر خطورة، فسنصل إلى وضع يكون فيه استيطان في لبنان أيضاً».

غير أن المسيرة الأخيرة مرتبطة، كما توضح استمارة الدعوة إليها، بمقتل جندي صهيوني يدعى يسرائيل سوكول مع 23 جندياً آخرين في «مقتلة المغازي»، عندما فجّر مقاومو «حماس» مبنيَين مفخّخين وأجهزوا على من فيهما. إذ إن سوكول هذا «كان يحلم لسنوات بمستوطنة إسرائيلية في جبال لبنان يُعيّن مؤسساً لها. كان يعلم أن هذا اليوم سيأتي، وحان الوقت ليصبح حلمه حقيقة»، وفقاً لما يرويه قريبه وصديقه، إلياهو بن آشر. ولذلك، ذيّلت عائلته شاهد قبره بعبارة «رأيتك غزة، من ظلال أرز لبنان»، وهي «تعبّر عن الطريق الذي آمن به» قبل أن تدفن المقاومة أحلامه معه في مستوطنة «كرني شومرون» في الضفة الغربية المحتلة.

وكتب آشر في موقع «سروغيم» أن «الحرب بالنسبة إلى سوكول لم تكن ضد الإرهاب، أو من أجل البيت، بل حرباً من أجل أرض إسرائيل وقلبها: جبل الهيكل. كان يقاتل لإعادة أراضي إسرائيل إلى أبنائها الحقيقيين». وأضاف: «أرض إسرائيل لا تتوقف عن كونها أرض إسرائيل إذا قررت الدولة الانسحاب منها أو إذا قررنا نسيانها. وستلاحقنا كلمّا حاولنا الفرار منها. هذا ما حدث لنا في غزة، وهذا ما حدث لنا منذ عقدين حيث تطوف الآن روح سوكول في لبنان. وهو دائماً أن النصر يعني سلب الأرض من العدوّ. الأراضي التي هي أرض الوطن: في غزة وفي لبنان وفي جبل الهيكل». وتابع أن جنوب لبنان هو «ببساطة شمال الجليل. والحدود الطبيعية الواضحة بين إسرائيل وجبال لبنان تمرّ عبر نهر الليطاني الذي قال عنه موسى: أرض العيون التي تجري في الوادي والجبل. الحدود الإسرائيلية الحالية مصطنعة تماماً مثل الجدار الذي بنته إسرائيل على طولها في السنوات الأخيرة. فلا يوجد شيء مقدّس في اتفاقيات سايكس بيكو التي خلقت هذه الحدود، كما أن الحدود الفاصلة بين الجبال والوديان، هي محض خطّ على الخريطة». ولذلك، فيما «نقف اليوم على شفا حرب كبرى مع لبنان (...) هذه المرة علينا أن نأتي إلى لبنان بفهم ورؤية واضحين: السيطرة الإسرائيلية الحقيقية على كامل المنطقة الواقعة جنوب الليطاني، لأن هذا هو مفتاح الأمن الحقيقي».

وفقاً لخيال آشر وسوكول وغيرهما من الصهاينة الدينيّين، فإنّ جنوب لبنان جزء من «الأرض الموعودة» التي تشمل «أراضي سبطي نفتالي وأشير المكمّلين للأسباط الـ 12 اليهود، وتمتدّ حتى ما بعد نهر الليطاني، وصولاً إلى صيدا». غير أن مسيرة «الونيم» لقيت سخرية من الإسرائيليين أنفسهم الذين علّق بعضهم على الصور والفيديوات المنشورة: «أليس علينا أن نعيد مستوطني الشمال إلى بيوتهم أولاً؟».

في الواجهة

المسوّدة الإفتراضية لسيجورنيه
مَن يملك هو من يُعطي

تتباين التوقعات والآمال مما يفترض ان تفضي اليه زيارة الساعات القليلة لوزير الخارجية الفرنسي لبيروت. حاملاً النسخة المعدلة لترتيبات امنية اقترحتها باريس على لبنان واسرائيل. قبل ان يقول صاحب الحل والربط كلمته: يوافق ام لا يوافق؟ يفصل الجنوب عن غزة ام لا يفصل؟

نقولا ناصيف

الى لقائه برئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي ووزير الخارجية عبدالله بوحبيب، المحور الفعلي لمحادثات وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه اجتماعه برئيس البرلمان نبيه بري بصفة دورئه المرجعيين، كرئيس للمجلس وكمفاوض عن حزب الله: ما سيسمعه بري وبما سيجيب؟

المعطى الرئيسي المعلوم عن النسخة الجديدة لاقتراحات الترتيبات الامنية في الجنوب انها ناجمة عن حصيلة اجتماع ميقاتي بالرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في الاليزيه قبل اسبوع، في 19 نيسان. لكن المعطى الحتمي الغامض هو موقف حزب الله مما سيحمله الوزير الزائر. في الظاهر، لم يبُن الحزب الى الآن انه شريك علني في مناقشة الترتيبات المقصورة على رئيس الحكومة وقائد الجيش العماد جوزف عون في اجتماع 19 نيسان. لكنه كذلك من اجل تمكين الوثيقة الفرنسية من ابصار النور جدياً، وفصل ما يجري في جنوب لبنان عما يرافق حرب غزة. ليس الاعلان عن الخوض فيها، بالصيغة المعدلة، سوى اظهار باريس اعتقادها ان في وسعها المجازفة في اقناع حزب الله بذاك الفصل، او على الاقل الحصول على «حسن نية» في الموافقة عليه.

بعض الملاحظات المستمدة مما يصل الى المسؤولين اللبنانيين حيال الزيارة الثانية لسيجورنيه لبيروت بعد اولى في 6 شباط الفائت، الآتي:

1 - رغم معرفة باريس بالموقف القاطع لحزب الله بعدم فك اشتباكه باسرائيل ما لم يصر الى وقف حرب غزة، يتوخى وزيرها الزائر من الجولة الجديدة من محادثاته التوصل الى «مسودة افتراضية» للترتيبات الامنية التي اقترحتها حكومته، بأن يصير الى الاتفاق عليها على الورق في مدى قريب، على ان تُطبّق على الارض في الأوان المناسب، وهو مرحلة ما بعد وقف النار في غزة. وجهة النظر المعاكسة له، عند حزب الله في احسن الاحوال، ان احداً لا يسعه التكهّن سلفاً بمال حرب غزة ووضع اقليمي متفجر يطرأ عليه يومياً تطور جديد وعامل اضافي.

2 - تقارب باريس اقتراحها الترتيبات الامنية على نحو مشابه لما كانت شاركت في وضعه في «تفاهم نيسان» المعلن في 26 نيسان 1996. للمفارقة ان ذكرى موعده تصادف عشية زيارة سيجورنيه لبيروت امس. أرسى «تفاهم نيسان» على وقف الاعمال العسكرية بين حزب الله واسرائيل ومنع استهداف المدنيين والانخراط في لجنة لمراقبة تنفيذه ضمت آنذاك - الى طرفيْ الاشتباك - لبنان والولايات المتحدة وفرنسا ناهيك بسوريا الموجودة في ذلك الحين على الاراضي اللبنانية والشريك الاساسي في مفاوضات التفاهم. ما تعوّل عليه الترتيبات الفرنسية الجديدة مطابقة تفاهم 1996 مع التفاهم الجديد المزمع حصوله اذا ابصر النور عبر ثلاثي اجتماعات الناقورة (لبنان واسرائيل والامم المتحدة). من ثم في حال وافق الطرفان المتقاتلان تاليف لجنة مراقبة خماسية تضم اعضاء لجنة 1996 السابق. على غرار تفاهم 1996 يراد ان يكون تفاهم 2024 عسكرياً فحسب.

3 - ما لم يُثر في تفاهم 1996 يضعه حزب الله منذ ما قبل حرب غزة، ثم اتت هذه الحرب كي تجعل منه حتماً في اي تسوية لاحقة، مصير النقاط الحدودية العالقة بين لبنان واسرائيل، لا سيما النقاط السبع المتبقية بما فيها B1، وتثبيت الحدود البرية وصولاً الى مزارع شبعا. منذ اطلاعه على النسخة الفرنسية الاولى، يتفادى حزب الله في انتظار الوقت المناسب اتخاذ اي موقف معلن منها، ما خلا ابداء عدم استعداده الخوض في ترتيبات امنية تستثني الشق الرئيسي غير المنفذ في القرار 1701. لا يقتصر قرار مجلس الامن على منطقة امنية عازلة خالية من السلاح جنوب نهر الليطاني وانتشار الجيش اللبناني والقوة الدولية المعززة، بل كذلك الانتهاكات الاسرائيلية وانهاء اسرائيل ما تبقى من اراض تحتلها في الجنوب.

في فحوى ملاحظة الحزب هذه ان اقتصار النسخة الفرنسية، الاولى ثم المعدلة، على فصل المراحل زمنياً واجرائياً، يحمله على رفض البحث في الصفقة برمّتها. لا ضمانات قاطعة للمرحلة التالية للاولى وهي وقف النار، بالذهاب الى المرحلة الثالثة المتروكة لعامل الوقت للخوض فيها. ذلك ما حدث ايضاً عند تطبيق القرار 1701. اولى مراحله وقف الاعمال العدائية قبل الانتقال الى المراحل التالية، فإذا تطبيقه بين عامي 2006 و2024 يقتصر على وقف الاعمال العدائية.

4 - ما يبدو حزب الله جاداً فيه ان العودة الى عشية 8 تشرين الاول 2023 مستحيلة في حسبانه، بحصر ما تنادي به المسودة الافتراضية بانسحابه عشرة كيلومترات شمالاً الى وراء نهر الليطاني. تالياً ليس ترابط المراحل وحده ما ينشده، بل كذلك الوصول الى تسوية سياسية في جانب في طياتها. ذلك ما رافق تفاهم نيسان 1996 الذي انتهى الى الاعتراف بشرعية المقاومة في تحرير الاراضي اللبنانية. ما يدركه حزب الله، في مقاربة تفاهم نيسان 1996 بذاك المزمع الوصول اليه، انه كان هو الطرف المفاوض الفعلي دونما ان يكون جالساً الى الطاولة، فشغل محله باسمه ونيابة عنه رئيس الحكومة آنذاك رفيق الحريري. لأنه كان كذلك، ابصر تفاهم نيسان النور. ولأنه كذلك كان الطرف الرئيسي في توقيع اتفاق الترسيم البحري بين لبنان واسرائيل عام 2022.

لا خلافاً لحكومة ميقاتي التي تعطي ما لا تملك، يملك حزب الله ما يعطيه.

> **تقارب باريس الترتيبات الامنية للجنوب على صورة «تفاهم نيسان» 1996**

بريد سيجورنيه انجاز الترتيبات الامنية على الورق في انتظار اوان تطبيقها على الارض بعد حرب غزة (أ ف ب)

علم وخبر

«كوماندوس» عراقي في بيروت لخطف مطلوب!

في خطوة غريبة من نوعها، وصل وزير الداخلية العراقي عبد الأمير الشمّري برفقة مدير الاستخبارات العراقية وستة ضباط آخرين إلى بيروت، بشكل سري، من أجل توقيف عراقي مطلوب في بلاده في قضية فساد بملايين الدولارات. وهذه خطوة لا سابق لها، إذ تقتضي القوانين الطلب من السلطات القضائية والأمنية اللبنانية توقيف المطلوب وتقديم طلب لتسليمه إلى بلاده وفق الأصول. وتبيّن أن وفد «الكوماندوس العراقي» نسّق الزيارة مع جهاز أمن الدولة الذي أبلغ رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بالأمر، فيما لم يتم إطلاع وزير الداخلية بسام المولوي على المهمة العراقية.

قبرص تخالف القانون في ردّ النازحين

استغربت أوساط قانونية قبول لبنان إدخال المهاجرين غير الشرعيين الذين تعترضهم البحرية القبرصية في المياه الإقليمية وتمنعهم من الدخول، في مخالفة للبند الرابع من الاتفاقية الأوروبية الذي يحظّر الترحيل الجماعي للاجئين، كون قبرص عضواً في الاتحاد الأوروبي. أضف إلى ذلك أنه من غير المؤكد من أن كل قوارب الهجرة التي يعترضها القبارصة انطلقت فعلاً من لبنان، إذ إن بعضها قد يكون قادماً من مناطق أخرى كسوريا مثلاً، وبالتالي على السلطات الأمنية اللبنانية رفض إدخال العائدين وتحميل القبارصة مسؤولية التعامل مع الأمر.

تقرير

المفتي يرد على الطعن في تمديد ولايته:

قرارات دار الفتوى بمنزلة النص التشريعي

تسلّم مجلس شورى الدّولة لائحة جوابيّة من محامي مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان ردّاً على طعن في تمديد ولاية المفتي قدّمه خمسة مشايخ. ورأت الدار أنّ «الشورى» ليس الجهة الصالحة للنظر في المراجعة، لأن قراراتها بمنزلة النص التشريعي وهي من اختصاص المجلس الدستوري

(مروان بو حيدر)

لينا فخر الدين

قبل انقضاء المهلة القانونيّة (4 أشهر) لدار الفتوى للردّ على المراجعة التي قدّمها خمسة مشايخ أمام مجلس شورى الدّولة للطعن في قرار المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى بالتمديد لمفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان ومفتي المناطق، في 9 أيلول الماضي، تقدّم عضو «المجلس الشرعي» نقيب المحامين السابق في الشمال محمّد المراد، بوكالته عن دريان، بلائحة جوابيّة إلى «الشورى»، طالباً رد المراجعة لعدم الاختصاص، باعتبار أن النصوص الصادرة عن السلطات الطائفيّة بمنزلة النصوص التشريعية التي تخضع لاختصاص المجلس الدستوري لا «الشورى». والّلافت أن محامي دار الفتوى التي تمنّعت سابقاً عن تسليم المستندات

> **المسلمون السنّة مستقلون استقلالاً تاماً في شؤونهم الدينية واوقافهم الخيرية التي يتولون تشريع انظمتها**

المتعلّقة بجلسة التمديد إلى الجهة المستدعية، لم يدخل في تفاصيل الملف أو يقدّم مستندات إضافيّة عن جلسة التمديد.

وكان مقدّمو المراجعة (القاضي عبد العزيز الشافعي والقاضي همام الشعار والمشايخ جميل العيتاني ومحمّد تميم وإبراهيم بيضون) استندوا إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الدار لتفنيد الثغرات القانونيّة التي تضمّنتها جلسة التمديد، ومنها «بطلان الجلسة لعدم اكتمال النصاب (حضور 26 عضواً وغياب 12) وعدم حصول تصويت برفع الأيدي أو كتابةً (...)، وبالتالي عدم قانونيّة القرارات الصادرة بنتيجتها»، إضافة إلى «تجاوز حد السلطة بتشريع أنظمة خارج الدورة التشريعيّة، ومناقشة جدول أعمالها عبر تطبيق واتساب، خلافاً للأصول القانونيّة». وقرّر هؤلاء اللجوء إلى مجلس شورى الدولة باعتباره «الجهة الصالحة استناداً إلى البند 2 من المادة 108 من قانون الشورى التي أوجبت إبطال القرارات المشوبة بعيْب مخالفة الأعمال الإداريّة إذا اتّخذت خلافاً للمعاملات الجوهريّة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة»، لافتين إلى «توصيف القرار المطعون به وخضوعه لرقابة القضاء الإداري واختصاص مجلس الشورى في الرقابة على المراسيم الاشتراعية، إذ إن التدابير الصادرة عن المجلس الشرعي هي أعمال إداريّة بمفهوم المادتين 67 و105 من نظام الشورى، وتقبل الطعن بطريق الإبطال».

اللائحة الجوابية

في اللائحة الجوابية، دعا المراد «الشورى» إلى «رد المراجعة لعدم الصلاحيّة باعتبار المراجعة طعناً في نصوص لها قوّة القانون بمقتضى القانون 1956، وعملاً بأحكام المادّة 105 من نظام مجلس شورى الدولة». ولفت إلى أنّ «المرسوم 1955/18 (الذي ينظم شؤون دار الفتوى) صدر بالاستناد إلى القانون الصادر عام 1956 ويندرج في إطار التفويض الذي منحته السّلطة التشريعيّة للمجلس الشرعي، والنظر في النصوص ذات الصفة التشريعيّة يخرج عن صلاحيّة مجلس شورى الدولة»، باعتبار أن «المجلس الدستوري يتولّى الرقابة على دستوريّة القوانين وسائر النصوص التي لها قوّة القانون ومنها النصوص الصادرة عن السلطات الطائفيّة كالنصوص الصادرة عن المجلس الشرعي بمقتضى القانون 1946». ورأى المراد أنّ «القرار المطلوب الرجوع عنه (التمديد) صدر استناداً إلى القانون الصادر بتاريخ 1956/5/28 المتعلّق بالإجازة للمجلس الشرعي تعديل المرسوم الاشتراعي رقم 1955/18 والذي أجاز للمجلس أن يعيد النظر في جميع أحكام المرسوم المذكور، وأن يُعدّل ما يراه ضرورياً منها، وتكون قراراته في هذا الصدد وكل ما يتعلّق بالإفتاء وتنظيم الطائفة الدينية وإدارة أوقافها نافذة بذاتها، على أن لا تتعارض مع أحكام القوانين المتعلقة بالانتظام العام».

واستندت اللائحة الجوابية إلى التعديلات التي قام بها المجلس على مدار السنوات السابقة وآخرها عام 2020، ومواد قانونية ودستورية تشدّد على أن «المسلمين السنّيين مستقلون استقلالاً تاماً في شؤونهم الدينية وأوقافهم الخيرية التي يتولون تشريع أنظمتها». كما استندت إلى دراسات أعدّتها أكثر من مرجعيّة قانونية، من بينها مقالات منشورة للقضاة خالد قباني وأنطوان مسرة وبيار غناجة، وكتاب صادر عام 1973 لادمون رباط جاء فيه أن أهم وأخطر ما تضمّنه القانون الأساسي الخاص بالطائفة السنية هو قدرتها على تعديل هذا القانون بمجرّد إرادتها ومن دون اللجوء إلى الدولة للاستحصال على مصادقتها».

استقلالية المؤسسة الدينية؟

خُلاصة اللائحة الجوابية، كما يوضحها المراد لـ «الأخبار»، أن تعديل أحد بنود المرسوم 18 عبر تمديد ولاية مفتي الجمهورية ومفتي المناطق «ليس قراراً إدارياً، بل مسألة تشريعيّة بعدما أعطت القوانين لقرارات المجلس الشرعي منزلة لا ترقى إلى قانون وإنّما إلى منزلة النص التشريعي، والرقابة على هذه النصوص من اختصاص المجلس الدستوري». وهو أيضاً ما يؤكّده الأستاذ الجامعي المتخصص في القانون الدستوري وتاريخ الفكر السياسي وسام اللحام مشيراً إلى أن «القانون 1956/5/25 منح الهيئة المختصة بإدارة شؤون الطائفة السنيّة صلاحيّة تعديل المرسوم الاشتراعي من دون الرجوع إلى مجلس النواب، أي إنّه منحها تفويضاً تشريعياً». ويؤيد اللحام نظريّة المراد بشأن صلاحيات المجلس الشرعي وعدم اعتبار قراراته بمنزلة القرارات الإدارية، إلا أنّه يلفت إلى أنّ «من صلاحيات الشورى درس شكل القرار، بغض النظر عن التفويض التشريعي الممنوح للمجلس الشرعي، في حال تبيّن وجود ثغرات شكلية في الآلية القانونية لاتّخاذ القرار، كفقدان النصاب والأكثريّة».

وكان لافتاً تضمين اللائحة الجوابية بياناً صادراً عن قضاة الشرع لدى المحاكم الشرعيّة السنية حول رفض الطّعن بالتمديد، باعتباره «ملزمة تأييديّة تؤكد على صلاحيات المجلس الشرعي وعدم رغبة القضاة الشرعيين في التفريط بها، والإجماع حول قرار التمديد». علماً أنه أثيرت حول البيان في حينه اتهامات ومزاعم عن تدخّل دريان ورئيس المحاكم الشيخ محمد عساف للضغط على القضاة لتوقيعه، وعن تعرّض البعض للتهديد بنقلهم إلى أماكن بعيدة في حال عدم التوقيع.

هل ترد الدولة؟

في الخلاصة، ينتظر الطرفان قرار «الشورى» الذي لم يُعيّن حتّى الآن مستشاراً مقرراً للنظر في القضيّة. كما يفترض أيضاً أن يتسلّم المجلس رداً من الجهة المستدعية على اللائحة الجوابيّة، إضافة إلى ردّ من الدولة اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء ممثلةً بهيئة القضايا في وزارة العدل باعتبارها مستدعى ضدّها. إلا أنه لم يُعرف ما إذا كانت الدولة سترد، لمشاركة المهلة القانونية على الانقضاء، في ظلّ ما يتردد عن رفض رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الدخول على خط الأزمة، لكوْن المفتي والمقربين منه لم يضعوه في أجواء خطتهم للتمديد، ما أدّى إلى تغيّبه عن جلسة التمديد على غرار رؤساء الحكومات السابقين الذين اعتُرضوا للسبب عينه.

تقرير

«تركيب طرابيش» في إخضاع مثبّتي الدفاع المدني لنظام الموظفين

رأفت حمية

صادق مجلس النواب أول من أمس على قانون معجّل مكرّر لتحديد القانون الواجب تطبيقه على المتطوعين المثبّتين في الدفاع المدني، وإخضاع هؤلاء البالغ عديدهم 2124 لأحكام المرسوم الاشتراعي الرقم 112 الصادر بتاريخ 12 حزيران 1959 وتعديلاته (نظام الموظفين)، ما يسمح باستفادتهم من الرواتب والتعويضات والمنافع الاجتماعية.

كان يمكن أن يمرّ هذا القانون، كما قانون التمديد للبلديات، باعتباره أمراً واقعاً لا خيارات كثيرة متاحة فيه. لكن التدقيق يظهر مغالطات قانونية تجعل منه «هرطقة» قانونية قائمة على «تركيب طرابيش».

ليس ثمة خلاف في حقّ هؤلاء في الحصول على رواتب ومكتسبات وتقديمات اجتماعية أسوة بالموظفين، باعتبار أن لهم حقاً مكتسباً تتغاضى عنه السلطة منذ سنين طويلة بعدما تعهّدت سابقاً بتثبيتهم، ووفت بعد تسويف طويل بوعدها، لكنها حارت كيف توصّفهم وظيفياً لجهة ضمان استفادتهم من «مكمّلات» الراتب، رغم أنهم يخضعون للقانون 17 (القانون الرقم 59 تاريخ 17 تشرين الأول 2017) الذي ينصّ على أنه «تطبق على عناصر الدفاع المدني لجهة تطويعهم وتسريحهم وسائر نواحي حياتهم الوظيفية الأحكام المطبقة على قوى الأمن الداخلي».

بدأ هذا الجدل العام الماضي، مع صدور المرسوم 11966 الذي ثبّت بموجبه 2124 متطوعاً في الدفاع المدني في ملاك وزارة الداخلية والبلديات بناءً على نتائج مباراة محصورة أجريت لهم. وقضى المرسوم في حينه بتأمين الاعتمادات اللازمة لهؤلاء من الاعتمادات الإضافية المقترحة في موازنة 2023. مرّ «قطوع» الرواتب، فيما لم تمرّ مكمّلاته، واصطدمت السلطة بكيفية تدبير هذه التقديمات، ولا سيما الطبابة. كان أول الخيارات أن «يدمج» هؤلاء في سلك قوى الأمن الداخلي بحسب القانون 17. غير أنه، بحسب مصادر متابعة، «جاء الجواب من قوى الأمن بالرفض، فحاولوا ربط هذا الأمر بالجيش الذي رفض أيضاً». طوال تلك الفترة، لم يتطرّق النقاش إلى إمكانية تحديث هذا الجهاز ووضع مشروع متكامل لتعزيزه، أسوة بالأسلاك العسكرية الأخرى، إذ كان الجواب الجاهز «ما عنّا إمكانيات». لذلك، جرى البحث عن سبل أخرى لحلحلة هذا الوضع، فكانت «الهرطقة القانونية»، بحسب النائب ملحم خلف، في القانون المعجل المكرر الذي قضى بإخضاع المثبتين - مؤقتاً - لأحكام نظام الموظفين الذي يعدّ هؤلاء، بموجبه موظفين في الملاك الإداري العام. ومع المصادقة على القانون باتوا خاضعين تلقائياً لنظام الموظفين، «ومنتسبين حكماً الى تعاونية موظفي الدولة في ما يخصّ كل مكمّلات الراتب من طبابة واستشفاء، ومنح مدرسية وغيرها». ولئن كانت التعاونية قد أخذتهم في الحسبان في موازنة عام 2024، بحسب مديرها العام يحيى خميس، «لكونهم مسجّلين لدينا كمستفيدين»، إلا أن ما قد يغيّر تلك الحسابات هو «إذا زادت الأعداد، فعندها يمكن الحديث عن عبء». وإذ كان خميس حاسماً في قضية إنصاف هؤلاء «طالما أن القانون أعطاهم هذا الحق»، إلا أن ثمة تناقضاً هنا يطرحه خميس وغيره: هل سيكون تطبيق المرسوم 112 محصوراً بعدد المثبّتين الـ 2124، بانتظار أن يصار إلى حل نهائي لهذا الملف باعتبار أن القانون المعجل المكرر جاء مؤقتاً، أم سيكون كما غيره من القوانين المؤقتة، وكل من يثبت لاحقاً سيلحق تلقائياً بالمرسوم 112، انطلاقاً من المعادلة التي تقول إن كل «مؤقت دائم»؟

ثمّة أمران يجب الالتفات إليهما هنا: إذا كان هذا القانون محصوراً بالـ 2124، فكيف سيكون التعاطي مع متطوعين جدد، ووفق أيّ قانون سيتم تطويع هؤلاء؟ بحسب خلف، إن كان سيتمّ تطويعهم على أساس القانون 17، فهذا يعني «أننا أمام إخلال خطير بالتشريع، انطلاقاً من أنه بالتوصيف الوظيفي سيكون جزء منهم خاضعاً للقانون 17 وآخر للمرسوم 112، وهذه هرطقة قانونية بأن يكون أشخاص في سلك واحد يخضعون لقانونين مختلفين». أما إذا كان سيتمّ التعاطي مع المؤقت باعتباره دائماً، فسيكون كل «متطوع مثبت في الجهاز مشروع موظف بالإدارة العامة، وفي ذلك مخالفة لمبدأ عدم التوظيف والحشو في الإدارة العامة». وفي كلتا الحالتين، لا توصيف آخر لهذا القانون، بحسب خلف، سوى أنه «ارتجالي وخطير وسابقة تؤسّس لهرطقات تشريعية أخرى». يضاف إلى ذلك أنه لا يمكن تطبيق صفة العجلة في موضوع كهذا، انطلاقاً من أن مناقشة هذا الإلحاق تفترض «مناقشته في اللجان النيابية لنرى مدى مواءمته مع قوانين سابقة، مع الأخذ في الحسبان رأي هيئة الاستشارات والتشريع، ومجلس الخدمة المدنية الذي له الكلمة الفصل».

هل يخضع المتطوّعون في سلك واحد لنظامين مختلفين؟ (مروان بو حيدر)

ازدواجية معايير بين دريان وقباني

أظهرت اللائحة الجوابية التي تقدّم بها المحامي محمّد المراد، بوكالته عن مفتي الجمهوريّة، إلى مجلس شورى الدّولة بما خص الطعن في التمديد لدريان ازدواجية المعايير لدى بعض القانونيين.

ففي عزّ الخلاف بين مفتي الجمهورية السابق الشيخ محمّد رشيد قباني والمجلس الشرعي، كان «الشورى» واحداً من أهم الأسلحة التي استخدمها ضد خصوم قباني ضده، وعلى رأسهم المراد الذي نوّه بأحد قرارات «الشورى» خلال حديث صحافي في حينه، معتبراً أنه «أرسى قاعدة أساسية في مفهوم رقابة القضاء على القرارات الإدارية والتنظيمية لدار الفتوى باعتبارها مؤسسة عامة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء». كما كان المراد واحداً ممن تقدّموا بمطالعة قانونيّة بالنيابة عن 21 عضواً من أعضاء «الشورى» للطعن في دعوة قباني إلى إجراء انتخابات المجلس الشرعي، وكان دريان واحداً من هؤلاء الأعضاء الـ21. كما شارك المراد في الدعوى التي أقيمت ضد المدير العام السابق للأوقاف الإسلامية الشيخ هشام خليفة أمام النيابة العامّة بأكثر من جرم، ومن بينها «تعمّده إصدار قرارات ومواقف للإيحاء بأن القرارات القانونية التي يصدرها مجلس شورى الدولة غير ملزمة». نتيجة هذه الازدواجية، وزّع قباني بياناً على واتساب أخيراً، مستذكراً تلك الحقبة، لافتاً إلى ضغط رؤساء الحكومات على «الشورى» في حينه لإبطال قرارات المفتي.

في المقابل، يؤكّد المراد الاختلاف بين الحقبتين «اختلافاً كلياً»، لافتاً إلى أنّ اللجوء إلى «الشورى» في حينه كان «للطعن في قرارات إدارية بحتة بشأن تعيينات كان يُصدرها مفتي الجمهوريّة، وليس بشأن تشريعات صادرة عن المجلس الشرعي».

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4580

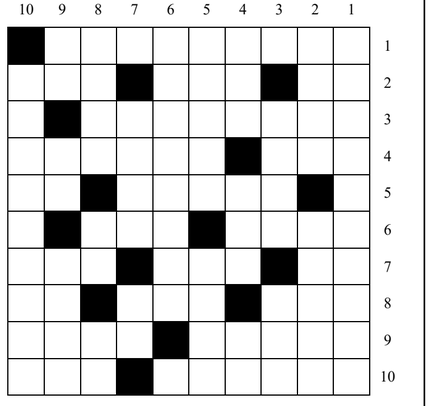

أفقيا

1- فنان لبناني – 2- حرف عطف – جديد بالأجنبية – تعويذة وتميمة وحجاب – 3- خطيب لدى حاكم سيراكوزا دعاه الأخير الى وليمة وعلق فوق رأسه سيفاً مربوطاً بشعرة حصانٍ – 4- بحفر البئر – قائد مقدوني – 5- مدينة سويسرية – بواسطتي – 6- أنحت القلم – صوّر – 7- نعم بالروسية – عندي – أدام النظر إليه – 8- ينثر الماء – يبصق – من لا أخمص لقدميه – 9- فنانة مصرية – بساتين العنب – 10- اقتلهم بالسم – إقليم في السعودية

عمودياً

1- من أعمق وديان لبنان – 2- نهر فرنسي – عاصمة أوروبية – 3- مسلك وطريق – خليج – 4- إقتراب – مصيبة – بحر – 5- موقع أثري في غواتيمالا كناية عن هيكل رائع بشكل هرم كان عاصمة حضارة مايا – قروضه المستحقة – 6- موقع بورصة نيويورك – 7- يستعمل المكنسة – حل العقدة – 8- ضد يسيء – طعم الحنظل – دق الجرس – 9- برد – من الحيوانات – دولة أوروبية – 10- موسيقي وملحن مصري راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- تطوان – بوذا – 2- وهب اللات – 3- فر – آني – رمز – 4- يال – دبس – آب – 5- قندهار – قرد – 6- نو – ڤيينا – 7- لد – لدي – 8- داجن – لب – كي – 9- قنادس – أبي – 10- نورا جنبلاط

عمودياً

1- توفيق الدقن – 2- طهران – دانو – 3- وبّ – لدن – جار – 4- ااا – هولندا – 5- نلندا – سج – 6- ليبرڤيل – 7- با – باب – 8- وتر – قيس – بل – 9- مارن – كيا – 10- الزبدأني

sudoku 4580

			4				1	8
3	2	8	1		5			
			7				2	6
2	4	9		5				
		6				9		
				3		7	6	4
8	6				2			
			9		6	2	8	5
9	1				4			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4579

7	5	8	9	6	2	3	1	4
1	6	3	4	8	5	7	9	2
2	9	4	1	7	3	8	5	6
9	3	5	6	2	8	4	7	1
8	2	7	5	4	1	6	3	9
4	1	6	7	3	9	2	8	5
3	4	1	2	9	7	5	6	8
5	8	2	3	1	6	9	4	7
6	7	9	8	5	4	1	2	3

مشاهير 4580

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

راقصة وممثلة لبنانية سورية (1892-1974). عاشت فترة من حياتها في مصر

1+4+3+2+5 = ضد قريبة ■ 8+7+6 = أطرش ■ 9+10+11 = من الألوان

حل الشبكة الماضية: **ادوارد سبيرس**

(أرشيف)

قضية

تفكّك الإدارة العامة: 72% شغور

فؤاد بزي

«وصل الشغور في الإدارة العامة إلى 72,5%»، وفقاً لما تقول رئيسة مجلس الخدمة المدنية نسرين مشموشي. فمن أصل 27 ألف وظيفة في الإدارة العامة، هناك 19600 وظيفة شاغرة و7400 موظف فقط. لذا، «مستحيل أن نستمر بعدم التوظيف»، تقول مشموشي. وأخطر ما يحدث «بلوغ نسبة الشغور بين موظفي الفئة الثانية 80%». فهؤلاء هم «الطبقة القيادية التي تحضّر القرار، سواء للمدير العام أو للوزير، «والآن تضمحل هذه الطبقة الماهرة والخبيرة». صحيح أن السلّم الوظيفي في الإدارة العامة في لبنان ينقسم إلى 5 فئات أعلاها الفئة الأولى، لكن الإدارة تقوم على اكتاف الفئتين الثانية والثالثة. موظفو الفئة الثالثة «يدخلون إلى الخدمة عبر المباريات حصراً، أما موظفو الثانية فيرقّون بشروط من الثالثة».

وبسبب عدم إشغال الوظائف في الفئة الثانية، تلجأ الوزارات إلى التكليف «المخالف للقانون» على حدّ توصيف مشموشي. تُشير إلى أنه لا يجوز ترتيب نتائج قانونية على أعمال المكلفين الذين هم من الفئتين الرابعة والخامسة، وفي بعض الأحيان من الأجراء. «والخطورة الأكبر تكليف مديرين عامين من فئات أقل ومتعاقدين». فعلى سبيل المثال، إن «كل القائممقامين مكلّفين»، وهو ما يدفعها إلى التساؤل: «ماذا يعني وجود مراقب ضرائب رئيسي مكلّف، وهو لديه القدرة على الوصول إلى ملفات حساسة؟ فالمكلف مرتهن للذي كلّفه، وبكل بساطة يمكن تغيير المكلّفين، إذ يحضر كلّ وزير طاقمه الخاص من المكلّفين».

أما المصيبة الكبرى المترتبة عن الشغور، فتكمن في القادم من الأيام؛ فالموظفون الحاليون لن يبقوا إلى الأبد، بل سيخرجون تباعاً إلى التقاعد، إذ إنه «في عام 2024 سيخرج 453 موظفاً إلى التقاعد، من دون احتساب أفراد الهيئة التعليمية، وفي عام 2025 سيخرج 450 موظفاً». وتتوقّع مشموشي «زيادة اكبر في الشغور بسبب خروج أعداد إضافية من الموظفين لأسباب أخرى مثل الزواج أو طلبات إنهاء الخدمات». خلال 6 سنوات، «حتى عام 2030 ستخسر الإدارة العامة 2850 موظفاً بناءً على السن القانونية فقط، وفي 15 مؤسسة عامة خاضعة للمجلس سيخرج 670 موظفاً، ومن البلديات 300». إذاً حتى عام 2030 سيبقى 4 آلاف موظف فقط في كلّ الدولة اللبنانية.

> 80% من موظفي الفئة الثانية خارج الخدمة

وبعد إنجاز المسح الوظيفي الذي كان شرطاً لإعادة فتح باب التوظيف، وجد المجلس شغوراً بنسبة 70% في كلّ الإدارات العامة، حتى دوائر مجلس الخدمة تعاني الشغور بنسبة 78%، إذ «لا يوجد رؤساء مصالح ودوائر». فالدولة «خسرت الكفاءات» تقول مشموشي. إضافة إلى الراحلين عن الوظيفة لأسباب عائلية «كل الموظفين أصحاب الخبرات الطويلة في العمل الإداري الذين تعاملوا مع المنظمات الدولية يغادرون الوظيفة العامة، وهذه كفاءات نخسرها فعلاً». من هنا فإنّ غاية مجلس استقطاب موارد بشرية كفوءة وقادرة على رفع الأداء الحكومي، والحفاظ على الموارد البشرية الموجودة في الخدمة.

وحتى الآن لم يتمكن المجلس من إعادة إدارة عجلة المباريات رغم موافقة مجلس الوزراء على تنظيم مباراة لمصلحة رئاسة الجمهورية والحكومة ووزارة المالية لتوظيف مبرمجين. «موازنة عام 2024 رصدت مليار ليرة فقط لتنظيم المباريات، أي نحو 10 آلاف دولار، وهذا المبلغ لا يكفي لاستقطاب أساتذة الجامعات وتعيينهم في اللجان الفاحصة، فتعويضات اللجان في المجلس لا تزال على ما كانت عليه قبل عام 2019، وعند المطالبة بتعديل موازنة المباريات تجاوب رئيس لجنة المال ووعد بالموافقة على مضاعفتها 60 مرة، ولكنّها صدرت على ما هي رغم مراسلات المجلس للجنة المال للمطالبة بالتعديلات»، تقول مشموشي.

الجهة	% الشغور	الجهة	% الشغور
رئاسة الجمهورية	75	رئاسة الحكومة	78
الإنماء والإعمار	90	ديوان المحاسبة	56
مجلس الخدمة	70	التفتيش المركزي	60
الإحصاء المركزي	64	الهيئة العليا للتأديب	59
وزارة الخارجية	60	وزارة الداخلية	86
وزارة المالية	65	وزارة الأشغال	79
وزارة الاقتصاد	85	وزارة التربية	83
وزارة الزراعة	69	وزارة الاتصالات (المشتركة)	94
البعثات الخارجية	30	وزارة العمل	67
وزارة الإعلام	98	وزارة الطاقة	76
وزارة السياحة	48	وزارة الثقافة	92
وزارة البيئة	70	وزارة الشباب والرياضة	79
وزارة الشؤون الاجتماعية	72	وزارة الصناعة	70

المؤسسة العامة	% الشغور	المؤسسة العامة	% الشغور
المحفوظات الوطنية	98	هيئة إدارة السير	73
المعهد الوطني للإدارة	70	المشروع الأخضر	78
مجلس الجنوب	97	المقاييس	24
كهرباء لبنان	50	المركز التربوي	91
تعاونية الموظفين	59	الإسكان	20
مصلحة الأبحاث الزراعية	90	سكك الحديد	100
مصلحة مرفأ طرابلس	97	الأسواق الاستهلاكية	100
مصلحة مرفأ صيدا	90	مصلحة مرفأ صور	87
المدينة الرياضية	89		

(مجلس الخدمة المدنية)

المحافظة	% الشغور	المحافظة	% الشغور
محافظة بيروت	73	محافظة جبل لبنان	66
محافظة الشمال	63	محافظة الجنوب	62
محافظة البقاع	55	محافظة النبطية	73
محافظة بعلبك	78	محافظة عكار	58

البلدية	% الشغور	البلدية	% الشغور
بلدية بيروت	85	بلدية بعبدا	97
بلدية برج حمود	94	بلدية طرابلس	54
بلدية المينا	62	بلدية حلبا	94
بلدية بعلبك	97	بلدية زحلة	88
بلدية صيدا	80	بلدية النبطية	91

(مجلس الخدمة المدنية)

أخبار

ضغوط أميركية لإعادة هيكلة المصارف

ينقل بعض المطّلعين عن وفد مصرف لبنان الذي سافر إلى الولايات المتحدة لحضور اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين، أن التركيز تمحور حول ثلاث مسائل أساسية تلقّى عنها حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري إجابات محدّدة:

- صندوق النقد الدولي لم يتخلّ عن لبنان، بل سيعطيه مهلة إضافية لتسوية أوضاعه وإعداد الإصلاحات التي تتناسب مع تحويل الاتفاق المبدئي على مستوى الموظفين إلى اتفاق نهائي. بمعنى آخر، إن الأرضية التي تحكم هذا الاتفاق يجب تفعيلها في المدى المنظور، وإن هذا هو الهدف الأساسي من زيارة بعثة صندوق النقد للبنان في أيار المقبل.
- هناك ضغوط أميركية كبيرة على لبنان في مجال إعادة هيكلة القطاع المصرفي، إذ إن من شأن ذلك أن يقلّص اقتصاد الكاش الذي تطالب الولايات المتحدة بمكافحته. وينقل المطّلعون أن هذا الأمر لمسه أيضاً رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، إذ أوعز إلى فريقه، وعلى رأسه النائب السابق ومستشاره نقولا النحاس، تأليف لجنة مصغّرة مهمتها درس كل مشاريع القوانين المتعلقة بإعادة هيكلة المصارف والتوازن المالي والكابيتال كونترول لاقتراح صياغات مناسبة يمكن أن يكون لها حظّ أكبر في الإقرار. وفور إنجاز الأعمال المطلوبة منها في هذه اللجنة، سيكون بإمكان ميقاتي القول إنه أعدّ مشروعاً لإعادة هيكلة المصارف ومشروعاً لإعادة النظر بقانون النقد والتسليف.

كذلك طلب الأميركيون من منصوري «التضييق» على الشركات المالية التي تعمل بواسطة التحويلات الإلكترونية والتطبيقات، باعتبار أن هذه المؤسسات غير قابلة للمراقبة بشكل كبير وأنها تنافس المصارف بشكل واضح، لذا يجب ضبط إيقاعها ومنع اتّساع عملها.

- بالنسبة إلى تصنيف لبنان من قبل منظمة «فاتف»، فقد بات واضحاً للجميع أنه يصعب منع تصنيف لبنان على اللائحة الرمادية، إلا أن الأميركيين طلبوا من منصوري تعزيز العمل مع الاتحاد الأوروبي للحصول على المساعدة المطلوبة في اتجاه مساعدة لبنان للخروج من هذا التصنيف.

(الأخبار)

تقرير

580 دولاراً هو الحدّ الأدنى المطلوب للأجور

عرض الباحث في «الدولية للمعلومات» محمد شمس الدين، في ندوة دعا إليها أول من أمس، الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بعنوان «الأجور والحماية الاجتماعية»، مجموعة من التطورات المتعلقة بالعمل والطبقات الاجتماعية في لبنان. وقال إن الطبقات الاجتماعية في لبنان تقلّصت من ثلاث إلى اثنتين هما: «طبقة 1% من الأسياد، و99% عبيد في خدمتهم»، مشيراً إلى أن عدد المهاجرين في السنة الماضية بلغ 181 ألفاً، 70% منهم بين عمر 25 سنة و35 سنة.

وتحدّث شمس الدين عن تجربته كعضو في لجنة المؤشر، ولا سيما قرارها الأخير برفع الحدّ الأدنى للأجور إلى 18 مليون ليرة، وقال: المادة 41 من قانون العمل تقول يجب أن يكون الحد الأدنى من الأجر كافياً ليسدّ حاجات الأجير الضرورية وحاجات عائلته، على أن يُؤخذ في الاعتبار نوع العمل، لذا يجب أن يتم تصحيح الأجور بناءً على نسب التضخّم المسجّلة، أو بناءً على أكلاف المعيشة. فمن ناحية نسب التضخم «بحسب أرقام الإحصاء المركزي، فإن التضخّم سجّل في عام 2019 نسبة 2,9%، وفي عام 2020 سجّل 84,9%، وفي عام 2021 سجّل 154,8%، وفي عام 2022 سجّل 171,2%، وفي عام 2023 سجّل 221,3%. وهذه النسب تعني أن «الحدّ الأدنى يجب أن يكون بحدود 50 مليون ليرة شهرياً».

أما من ناحية أكلاف المعيشة، فإن «الأسرة اللبنانية من 4 أفراد تحتاج شهرياً للعيش بالحدّ الأدنى، إلى 52 مليون ليرة، أو ما يوازي 580 دولاراً». وأضاف: «قبل الأزمة كان الحدّ الأدنى 675 ألف ليرة، أو ما كان يوازي 450 دولاراً، لكن الحد الأدنى ارتفع إلى 580 دولاراً نتيجة الأسعار عالمياً». وتتوزع الـ 580 دولاراً على الشكل الآتي: «إيجار المسكن، وهو بالحد الأدنى 150 دولاراً. الكهرباء، إذا اعتبرنا الحد الأدنى من الاستهلاك هو 200 كيلوواط في الشهر فتكون الفاتورة 4 ملايين و50 ألف ليرة، وهذا من دون اشتراك مولد. أما فاتورة اشتراك مياه الدولة، فهي 1,1 مليون ليرة شهرياً. يضاف إلى ذلك 950 ألف ليرة مقابل 6 ليترات من مياه الشرب لعائلة من 4 أفراد. أما فاتورة الاتصالات فتبلغ 800 ألف ليرة. وفاتورة السلة الغذائية والاستهلاكية إذا احتُسبت على معدل 2 دولار للفرد يومياً، أي 8 دولارات لأربعة أفراد، فهي تساوي 240 دولاراً في الشهر. وإذا احتسبنا الكلفة الدنيا من المواصلات على شكل صفيحتي بنزين، أي ما يوازي 3,5 ملايين ليرة. والتعليم يكون رسمياً وليس خاصاً. والبسة وأحذية وقص شعر وغيرها بنحو 25 دولاراً شهرياً. وفوقها 10 دولارات للدواء أو للطبيب من دون كلفة استشفاء».

(أرشيف)

«أرباح التجار والصناعيين عادت كما كانت قبل الأزمة، أما تصحيح الأجور فهو يمثّل بالحدّ الأقصى 40% مما كان عليه قبل الأزمة» يقول شمس الدين.

(الأخبار)

مؤشر

اقتصاد لبنان بلا استثمار: 0.9% من الناتج

ماهر سلامة

تُظهر أرقام البنك الدولي الجديدة، حجم الضرر الذي تعرض له الاستثمار في لبنان. وهذا الضرر أصاب بشكل أساسي الاستثمار الخاص. فبعدما كان معدّل الاستثمار في لبنان نسبة إلى الناتج المحلّي نحو 23% في العقد الماضي، أصبح يُشكّل نسبة هزيلة بلغت 0,9% في عام 2023، أو ما يعادل 160 مليون دولار. ويتوقّع البنك الدولي أن ترتفع هذه النسبة بشكل هزيلٍ أيضاً في عام 2024 لتبلغ 1,2%، أو ما يعادل بقيمة 240 مليون دولار.

غياب الاستثمار الخاص هو أحد أسباب الركود الاقتصادي الذي يعاني منه لبنان في السنوات الأخيرة. وقد بلغت نسبة هذا الاستثمار من حجم الناتج المحلّي نحو 0,8% في عام 2023، ويتوقع البنك الدولي أن تبلغ 0,7% في عام 2024، بالمقارنة مع معدّل 21,3% في العقد الماضي. وطبعاً، غياب الاستثمار مُبرر، إذ إن الظروف الموجودة في الاقتصاد اللبناني حالياً ليست ظروفاً مناسبة للاستثمار. وصحيح أنه كان هناك بعض العوامل التي كان من المُفترض أن تكون محفّزة، وخصوصاً للاستثمار في قطاعات الإنتاج، إلا أن سلوك المُتفرج السلبي الذي قامت به الدولة اللبنانية بكامل أطيافها، حال دون ذلك.

الحديث عن الاستثمار من دون وجود مصدر تمويل ليس ممكناً. فالتمويل هو أحد أبرز مهمات القطاع المصرفي، إلا أن هذا القطاع فقد هذا الدور منذ بداية الأزمة، أي مع انهيار القطاع وعدم قدرته على سداد الودائع لمودعيه بسبب فقدان السيولة والملاءة اللازمتين. انعكس هذا الأمر توقّفاً في حركة التسليف التي كانت أصلاً تتوجّه نحو الإقراض الاستهلاكي، لكنها أوقفت ما كانت تؤمنه من تمويل للاستثمار. وبشكل عام، الشركات تُفضّل أن لا تكون استثماراتها من أموالها الخاصّة بشكل كلّي، لأن الأموال النقدية الخاصّة «كلفتها» مرتفعة، مقارنة بالتمويل عبر القروض، لأنه في الحالة الثانية لا تكون المخاطر كلها ملقاة على عاتق المستثمر، بل يتحمّل مصدر التمويل أيضاً جزءاً من المخاطر. وفي السنوات الأخيرة، لم تقم أي من الحكومات المتعاقبة أو مجلس النواب أو مصرف لبنان بإجراءات جدية لإعادة تشغيل القطاع المصرفي. كل الخطوات بقيت في إطار المشاريع، التي وضعت خططاً غير منطقية لإعادة هيكلة القطاع وإعادة تفعيله. لذا، بقي حال القطاع المصرفي كما هو عليه، وبقي التمويل الاستثماري مفقوداً.

من ناحية أخرى، البيئة الاقتصادية الموجودة حالياً في لبنان ليست بيئة جذابة للاستثمار. إذ إن انعدام الاستقرار السياسي الموجود يُشكّل مخاطر كبيرة للمستثمرين، حتى اللبنانيين منهم، الذين يُفضلون أن يستثمروا أموالهم الخاصة في أماكن تنخفض فيها المخاطر السياسية. فحتى إذا أراد المستثمر تحمّل المخاطر، فهو يتوقّع أن تكون عائدات استثماره أكبر مقارنة مع الاستثمار في بيئة مخاطرها أقل، لكن الوضع الاقتصادي في لبنان لا يسمح بوجود عائدات مرتفعة، وخصوصاً مع الركود الذي يشهده الاقتصاد اللبناني في السنوات الأربع الأخيرة. وهذا سبب إضافي لعدم وجود استثمارات خاصّة. ويُضاف إلى ذلك عوامل أخرى، موجودة منذ ما قبل الأزمة، وهي تتعلّق بعدم وجود محفزات الاستثمار من قوانين تحمي المستثمرين وتُشجّعهم على الاستثمار في البلد، إضافة إلى الموانع الكثيرة التي تواجه الدخول إلى السوق (barriers to entry)، ومنها احتكارات القلّة.

أما الاستثمار العام، وهي الاستثمارات التي تقوم بها الدولة في البنى التحتية وغيرها، فقد انخفض بشكل كبير أيضاً خلال الأزمة. مع العلم أن مستوياته كانت منخفضة أصلاً قبل الأزمة، بسبب قرار الدولة عدم الإنفاق بشكل كبير بعد عام 2010. مع ذلك، انخفض حجم الاستثمار العام نسبة إلى الناتج المحلّي إلى نحو 0,1% في 2023، ومن المتوقّع أن يرتفع إلى 0,5% في 2024، مقارنة مع معدّل 1,8% في العقد الماضي. وينعكس غياب الاستثمار العام على الاقتصاد من ناحية انكماش الحركة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، ينعكس هذا الأمر على تهالك البنى التحتية وتدهور حالة الخدمات

نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي (٪)

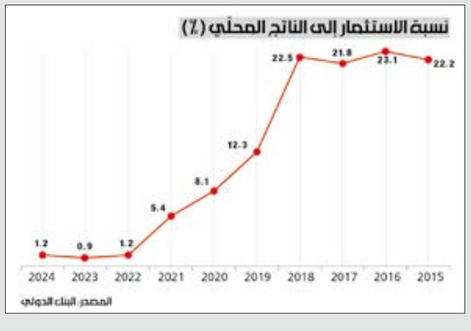

المصدر: البنك الدولي

طوفان الأقصى

تفاؤل إسرائيلي - مصري بـ«المسار الجديد»

نتنياهو على تعنّته... والأميركيون يتحايلون

على الرغم من الأجواء «الإيجابية» التي أعقبت زيارة وفد أمني مصري، لتل أبيب، لبحث مسار جديد لصفقة تبادل بين العدو الإسرائيلي وحركة «حماس»، إلا أنه لا يزال من الصعب التأكد من مدى إمكانية التوصّل إلى صفقة، خصوصاً أن الحركة لم يصدر عنها بعد أي موقف تفصيلي حول ما هو معروض، فيما كلّ التعليقات «المتفائلة» تأتي من إسرائيل ومصر، وأحياناً الولايات المتحدة، على أن الواضح إلى الآن أن إسرائيل تريد وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار، يمتدّ على عدد أيام مطابق لعدد الأسرى الذين ستستعيدهم من المقاومة، أو يقاربه، بينما تريد «حماس» انتزاع تعهّد بوقف الحرب بشكل كامل، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، وما يتبع ذلك من إعادة النازحين وإعادة الإعمار وغيرهما، ولو على مراحل.

ووفق مصادر مصرية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن «المقترح الذي جرى نقاشه بشكل تفصيلي مع الإسرائيليين، لقي صدىً إيجابياً لناحية إطاره العام، لكن ثمة مخاوف من عرقلته من قبل المتطرّفين في الحكومة الإسرائيلية». وكان قد وصل، أمس، إلى تل أبيب، وفد أمني مصري ضمّ مسؤولي الملف الفلسطيني في «المخابرات العامة المصرية»، بهدف بحث المقترح الجديد مع الإسرائيليين. وبحسب ما نقلته «القناة 13» العبرية، عن مسؤول كبير، فإن «الإسرائيليين قالوا للوفد المصري إن إسرائيل لن تسمح لحماس بالتلكّؤ في المفاوضات»، لكنهم أشاروا إلى أن «اليد ممدودة إلى اتفاق يتّسم بقدر كبير من المرونة»، وحتى إلى «تسويات بعيدة المدى». وذكرت قناة «كان» العبرية، بدورها، أن «مسؤولين سياسيين وأمنيين، بينهم بني غانتس ويوآف غالانت وغادي آيزنكوت، يدعمون التوصّل إلى صفقة مع حماس، بينما يعارض نتنياهو ذلك، على الرغم من أن المؤسسة العسكرية ترى

> **يأمل الأميركيون في التوصّل إلى اتفاق سريعاً، بما يضمن لهم تهدئة توترات وأزمات لا تفتأ تتفاقم يوماً بعد آخر**

الجديد مع الإسرائيليين. وبحسب ما نقلته «القناة 13» العبرية، عن مسؤول كبير، فإن «الإسرائيليين قالوا للوفد المصري إن إسرائيل لن تسمح لحماس بالتلكّؤ في المفاوضات»، لكنهم أشاروا إلى أن «اليد ممدودة إلى اتفاق يتّسم بقدر كبير من المرونة»، وحتى إلى «تسويات بعيدة المدى». وذكرت قناة «كان» العبرية، بدورها، أن «مسؤولين سياسيين وأمنيين، بينهم بني غانتس ويوآف غالانت وغادي آيزنكوت، يدعمون التوصّل إلى صفقة مع حماس، بينما يعارض نتنياهو ذلك، على الرغم من أن المؤسسة العسكرية ترى في المقترحات الجديدة، خاصّة من مصر، الفرصة الأخيرة لإعادة الأسرى من غزة قبل تنفيذ أي عملية في رفح». كما أشارت القناة إلى «انعدام خطير للثقة بين أعضاء حكومة الحرب ورئيس الوزراء»، في حين نقلت عن عضو في «كابينت الحرب» قوله إن «نتنياهو لا يريد صفقة تبادل يتأتى، وهو يضع العراقيل أمامها».

ويبدو سعي نتنياهو إلى عرقلة أي صفقة محتملة، «مفهوماً»، إذ إن «صفقة التبادل السابقة، والتي استُقبلت بالسرور والرضى من قبل الجمهور، هزّت ائتلاف نتنياهو»، وفق ما رأى الصحافي الإسرائيلي، أوري مسغاف، في مقال في «هآرتس». وأشار مسغاف إلى أن «نتنياهو هو من قام عملياً بتخريب النبضة السادسة والأخيرة في الصفقة (الماضية) مع إلقاء التهمة على حماس، وبعد ذلك صمّم على عدم السماح بإجراء أي صفقة أخرى تتضمن وقف القتال في غزة»، مضيفاً أنه «هكذا تمّت التضحية بالمخطوفين على مذبح حكمه». والآن أيضاً، يبدو أن نتنياهو سيستمرّ في عرقلة الوصول إلى صفقة، لأنها ستلزمه بإنهاء الحرب - وهو ما يتجنّبه بكل حيلة ممكنة -، وستهزّ ائتلاف حكومته، حيث يرفض حلفاؤه من المتطرّفين، وخصوصاً وزيرَي المالية والأمن القومي، بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، أي صفقة، ويلوّحان بفرط عقد الائتلاف كلّما لاح تقدّم في أفق المفاوضات. كما أن عدم الذهاب نحو صفقة، يزيد من الشرخ القائم بين أعضاء «كابينت الحرب»، الذين باتوا جميعهم يسعون إلى تفادي تهمة العرقلة، وخصوصاً أمام تصاعد تحرّكات عائلات الأسرى والمتضامنين معها، ويفضّلون أن يتحمّل نتنياهو وحده عبء تفجير المفاوضات. لكن نتنياهو لا يزال يؤثر اهتزازاً عميقاً في «كابينت الحرب»، على انهيار الائتلاف الحكومي، وهو بهذه الطريقة يحتفظ لنفسه برئاسة الحكومة، ويضعف خصمه بني غانتس، الذي يظهر أكثر فأكثر، كشخص ضعيف يحمل عقدة جلوسه في «كابينت الحرب»، من دون أن يكون له تأثير كافٍ هناك، وإذا ما خرج منه أضحى بلا تأثير أبداً.

من ناحيتهم، يأمل الأميركيون في التوصّل إلى اتفاق سريعاً، بما يضمن لهم تهدئة توترات وأزمات لا تفتأ تتفاقم يوماً بعد آخر، وخصوصاً داخل الولايات المتحدة، مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية. وعلى رغم أن الأميركيين لا يمانعون شكلاً من أشكال العمليات العسكرية الإسرائيلية في رفح، إلا أنهم يخشون تداعياتها على الرأي العام العالمي، والأميركي بشكل خاص، وعلى الوضع الأمني في المنطقة بشكل عام. ولذا، قرّر وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، تقريب موعد زيارته لإسرائيل، والتي كانت مقرّرة نهاية الأسبوع المقبل، إلى يوم الثلاثاء. وفي هذا السياق، أشار مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، إلى «الجهود الجديدة من قبل مصر وقطر وإسرائيل لإيجاد طريقة للمضي قدماً في المحادثات». وأعرب سوليفان عن «قلقه العميق» بشأن اقتراب عملية عسكرية كبيرة في رفح، قائلاً: «ليس من الواضح لنا ما إذا كانت هناك خطة إسرائيلية ذات مصداقية وقابلة للتنفيذ بشأن رفح».

(الأخبار)

(أ ف ب)

إسرائيل ومأزق القيادة: «غانتس ليس بديلاً من بيبي»

بيروت حمود

رغم «سطوع نجمه» في استطلاعات الرأي منذ بداية الحرب عقب انضمامه إلى «حكومة الطوارئ»، وتَمكّن حزبه من سحب أصوات اليمين من «الليكود»، باعتباره بديلاً من الأخير، ومن رئيسه، بنيامين نتنياهو، لا يبدو الوزير بني غانتس إلا نسخة منقّحة من «بيبي». فوفقاً للجنرال المتقاعد، ومفوّض شكاوى الجيش السابق، يتسحاق بريك، فإن رغبة غانتس في أن يصبح رئيساً للوزراء، تحرّكها «المصالح الضيّقة لمرتسي هليفي، والذي يوفّر الغطاء لكل قرارات الأخير، ومن ضمنها تلك التي تتضمن «مقامرة بحياة مواطني إسرائيل».

والواقع أن دعم غانتس لرئيس الأركان قائمٌ، وفقاً لبريك، «على قرارات وأفعال لا قيمية ولا أخلاقية، تتعارض مع روح الجيش الإسرائيلي»، لأنها تنتهك «القيم» التي نشأت عليها أجيال من المقاتلين والقادة. كما أن تعيينات هليفي الأخيرة لجنرالات وضباط «على شاكلته» وأخرين مقرّبين منه ومن غانتس، «ستخلق جيلاً جديداً من كبار القادة، يكون مديناً لهما أكثر مما يدين لقادة الجيش». وما يجدر التذكير به هنا، أن غانتس، وخلال مدة توليه منصب وزير الأمن، كانت جميع تعييناته تشترط أن يكون المُعيّن قادماً من إحدى وحدتَي المظليين أو «سييرت هماتكال» النخبويتين، وهو عيّن كلاً من هرتسي هليفي رئيساً للأركان، والعقيد أوري غوردين (من المظليين) قائداً للقيادة الشمالية، والعقيد اليعيزر توليدانو (من المظليين) قائداً للقيادة الجنوبية، والعقيد يهودا فوكس (الذي بدأ سيرته العسكرية في الكتيبة 890 في لواء المظليين) قائداً للقيادة الوسطى... و«هذه مجرد قائمة جزئية»، من تعيينات تمت «عشوائياً وتحت الرادار» وفقاً لمراقب الدولة سابقاً، ميخا ليندينشتراوس. أمّا الهدف من تلك التعيينات، فكان الحفاظ على «الزمرة» التي تدير الجيش وتدرب ضباطه ليكونوا رؤساء الأركان القادمين.

> **إسرائيل ستكون في حرب استنزاف لسنوات عدة، «ستقوّض مجتمعنا، واقتصادنا، وعلاقاتنا مع العالم»**

وبحسب بريك، فإن «العلاقات كانت هي العنصر الحاسم في ذلك؛ فالصديق يجلب الصديق»، ولكن في اختبار النجاح، «فشلوا فشلاً ذريعاً. والنتيجة المخزية تبدت في هجوم حماس على غلاف غزة. وكان هذا مجرد واحدة من علامات كثيرة في سياق استعداد الجيش لحرب إقليمية شاملة. فخلال مدة وجودهم، استمر الجيش في التدهور على منحدر زلق». وبناء على ما تقدّم، دعا بريك إلى محاكمة غانتس أمام لجنة التحقيق الرسمية التي ستتشكل في نهاية الحرب؛ «فمساهمته حاسمة في التدهور الشديد الذي أصاب الجيش عندما كان رئيساً للأركان ثم وزيراً للأمن: هو وزملاؤه رؤساء الأركان السابقون، وأخرهم هليفي، بلغوا بالجيش الإسرائيلي أسوأ فوضى وفشل منذ قيام الدولة، في هجوم حماس. علاوة على ذلك، أسهم غانتس وزملاؤه، بشكل كبير، في عدم الاستعداد الكامل للجيش والجبهة الداخلية لحرب إقليمية شاملة من شأنها أن تلحق كارثة بالبلاد ومواطنيها».

ورأى الجنرال المتقاعد أن «غانتس استغل وجوده في الحكومة وكابينت الحرب، لتغطية هليفي، صديقه المقرّب الذي عيّنه بطرق ملتوية ولاأخلاقية خلال مدة الحكومة الانتقالية»، مذكّراً بأن «أفيف كوخافي، كرئيس للأركان، كان مستعداً لمواصلة ولايته لمدة ستة أشهر أخرى، حتى تختار الحكومة التي ستتشكل بعد الانتخابات رئيس الأركان كما هو متبع، لكن غانتس، بصفته وزير الأمن، لم يتنازل؛ إذ أقنع المستشارة القضائية للحكومة، غالي بيهاريف-ميارا، بأنه إذا لم يُعيّن هليفي على الفور، فإن هناك خطراً حقيقياً على أمن الدولة»، فيما الأخيرة وثقت بكلام غانتس «لأن الأمن ليس في مجال اختصاصها». وبالتالي «أساء غانتس استغلال منصبه، فيما قضت المستشارة بتعيين هليفي خلفاً لكوخافي، خلافاً لما تنص عليه التعليمات والقوانين التي تتطلب الامتناع عن تعيينات جديدة خلال مدة حكومة انتقالية».

وبعد انضمامه إلى الحكومة ومجلس الحرب، راح غانتس يؤيد القرارات «غير المسؤولة» لهليفي في إدارة الصراع مع «حماس» و«حزب الله»، ومؤخراً مقابل الإيرانيين الذين دخلوا المعادلة من دون سابق إنذار. واعتبر بريك أن «قرارات هليفي قادت إسرائيل إلى خسارة الحرب وعدم تحقيق أي من أهدافها»، مضيفاً أنه وكما أن نتنياهو مسؤول عن دفع قضية الأسرى لتصبح ثانوية، فإن غانتس وبوجوده في المجلس «لا يختلف عن بيبي، وهو يدعمه في رؤيته الخيالية لتحقيق النصر المطلق واجتياح رفح ودفع قضية المختطفين إلى زاوية هامشية... بينما عناصر حماس يعودون حشوداً إلى المناطق التي انسحب منها الجيش، ومرحلة العمليات المُركزة باتت تخلّف خسائر في صفوفنا، ولا تتقدم بنا نحو النصر».

وما تقدم يعني، وفقاً لبريك، أن إسرائيل ستكون في حرب استنزاف لسنوات عدة، «ستقوّض مجتمعنا، واقتصادنا، وعلاقاتنا مع العالم، ولن نتمكن خلالها من تجهيز الجيش للحرب الشاملة والمتعددة الجبهات، والتي هي التهديد الوجودي على إسرائيل». ونبّه إلى أن كل ذلك سيتسبب «في كارثة بيننا وبين الولايات المتحدة، ودول صديقة في العالم، وأيضاً دول عربية تقيم معنا علاقات سلام، ويعرقل بناء التحالف بين الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل، ولا سيما أن اجتياح رفح لن يتقدم بنا إلى أي مكان». أمّا السبب وراء تطرق غانتس، أخيراً، إلى لجنة التحقيق الرسمية التي ستقوم بعد الحرب، والتي قال إنها «لن تتعامل مع القضايا العملياتية، وإنما مع القضايا القومية والسياسية»، فهو «خوفه من أن يصلوا إليه أيضاً»، بصفته حلقة في سلسلة الفشل، وفقاً لبريك، الذي خلص إلى أن «غانتس بات شبيهاً لبيبي، ولا يقل عنه خطورة على أمن الدولة. والقول إن غانتس هو بديل من بيبي (كما يتعامل الإسرائيليون مع الأمر) هو شيء مضحك. يجب أن يكون هناك بديل جيد من كليهما».

دعم غانتس لرئيس الأركان قائمٌ، وفقاً لبريك، «على قرارات وأفعال لا قيمية ولا أخلاقية» (أ ف ب)

«آيزنهاور» خارج البحر الأحمر: صنعاء تسرّع وتيرة المعركة

صنعاء - رشيد الحداد

في ظل تصاعد المعركة البحرية بشكل كبير قبالة اليمن في الأيام القليلة الماضية، أعلنت البحرية الأميركية سحب حاملة الطائرات «يو إس إس آيزنهاور» والمدمرة «يو إس إس غريفلي»، من البحر الأحمر إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، بعد أربعة أشهر من انتشارها هناك.

وقالت البحرية على موقعها الإلكتروني إن «آيزنهاور» و«غريفلي»، عبرتا قناة السويس، أمس، إلى شرق البحر الأبيض المتوسط بعد مغادرتهما البحر الأحمر. ولم يتضمن المنشور تحديد مواقع القطع البحرية الأخرى التي كانت نُشرت في البحر الأحمر في إطار محاولة وقف هجمات حركة «أنصار الله» ضد السفن الإسرائيلية.

وكثّفت صنعاء، هجماتها العسكرية ضد السفن الإسرائيلية والبوارج الأميركية والبريطانية في البحر الأحمر وخليج عدن، خلال الساعات الماضية. وأكّدت مصادر ملاحية مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن جنوب البحر الأحمر شهد أكثر من اشتباك بحري، فجر أمس، حيث شنّت القوات اليمنية هجمات بواسطة طائرات مُسيّرة تجاه أهداف عسكرية، لتُسمع أصوات انفجارات بالقرب من مضيق باب المندب. وفي أعقاب ذلك، كثّف الأميركيون عمليات الاستطلاع الجوية في سماء مدينة الحديدة، وفوق سواحل المحافظة الواقعة على البحر الأحمر، فضلاً عن تحليق الطيران الأميركي التجسّسي فوق سواحل محافظتي حجّة وصعدة. إلا أن هذا التحليق توقّف بشكل مفاجئ إثر أنباء عن إسقاط طائرة تجسّس أميركية من نوع «أم كيو 9» فوق صعدة بصاروخ أطلقته حركة «أنصار الله».

وعلى رغم عدم إعلان صنعاء، بشكل رسمي عن العملية، إلا أن ناشطين في محافظة صعدة تداولوا مقاطع فيديو لعملية الإسقاط، عازّين ذلك رسالة إلى قائد القوات الجوية الأميركية، الفريق ديريك فرانس، الذي يزور السعودية منذ يومين، في ظل إعلان القيادة المركزية الأميركية وصول طائرات «أف 16» المقاتلة من قاعدة «أفيانو» الجوية في إيطاليا، إلى مكان غير معلوم داخل منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية. لكنّ أكثر من مصدر في صنعاء، تحدث عن أن الطائرات الحديثة نُقلت إلى قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية.

وفي أكثر من مسرح عسكري، دشّنت القوات البحرية اليمنية، خلال اليومين الماضيين، فصلاً جديداً من الهجمات البحرية. وهي أعلنت، على لسان المتحدث باسمها، العميد يحيى سريع، تنفيذها خمس عمليات في غضون ساعات، ضد سفن تجارية إسرائيلية وأخرى عسكرية أميركية وبريطانية، بعد إعلانها، مساء أول من أمس، عن عملية جوية ضد أهداف متعدّدة في مدينة إيلات بواسطة عدد من الطائرات المُسيّرة، مؤكدة استمرار هجماتها حتى وقف الحرب ورفع الحصار عن غزة. وفي المقابل، أعلنت القيادة المركزية الأميركية، في بيان، أنه تم، صباح أول من أمس، إطلاق صاروخ باليستي مضاد للسفن من المناطق التي تسيطر عليها «أنصار الله» في اليمن في اتجاه خليج عدن، مضيفة أنه «لم يتم الإبلاغ عن أي إصابات أو أضرار من قبل السفن الأميركية أو سفن التحالف أو السفن التجارية». وقالت القيادة إن قواتها تمكّنت، بعد ساعات من ذلك، من «تدمير سفينة سطحية ومركبة جوية من دون طيار في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن»، مشيرةً إلى أنهما كانتا تمثلان «تهديداً وشيكاً للولايات المتحدة والتحالف والسفن التجارية في المنطقة».

ومساء أمس، ذكرت شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري إنها على دراية بحدوث واقعة

على بعد نحو 15 ميلاً بحريا جنوب غرب مدينة المخا اليمنية.

وسبق أن أكدت قوات صنعاء، مساء أول من أمس، تمكّنها من استهداف السفينة الإسرائيلية «داروين» التابعة لشركة «أم أس سي» بعدد من الصواريخ البحرية والطائرات المُسيّرة في خليج عدن. وتزامن ذلك مع تعرّض سفينة يونانية وأخرى إيطالية، وفق أكثر من مصدر، لهجومين في البحر الأحمر، وهو ما دفع بقائد عملية «أسبيدس» الأوروبية التي تنتمي إليها السفينتان، الجنرال فاسيليوس غريباريس، إلى التواصل مع الحكومة الموالية لـ«التحالف» في عدن، وعقد لقاء، عبر الفيديو مع وزير دفاعها، محسن الداعري، ناقشا خلاله خطورة التصعيد العسكري ضد السفن الأوروبية. وقالت مصادر تابعة لحكومة عدن، لـ«الأخبار»، إن غريباريس حاول معرفة قدرات تلك الحكومة على الإسهام في تأمين خليج عدن، ولا سيما أن عدداً من العمليات التي نُفّذت من قبل قوات صنعاء، جرت على مقربة من سواحل عدن. ووفقاً لوكالة «سبأ» - نسخة عدن -، فإن الداعري أكّد أن عمليات البحر الأحمر لن تتوقّف إلا في حال تعاملت الدول الأوروبية مع مطالب حكومته بدعمها بالسلاح بحرية، لكي تقوم بواجبها في تأمين البحر الأحمر وطرق الملاحة الدولية.

وتزامن كل ذلك مع فشل جولة جديدة قام بها المبعوث الأممي لدى اليمن، هانس غروندبرغ، إلى المنطقة، على خلفية ما قالت صنعاء، إنها محاولات واشنطن ولندن إقحام الصراع في البحر الأحمر في «خارطة الطريق» للسلام في اليمن. وقال مصدر مسؤول في وزارة خارجية حكومة الإنقاذ، وفق ما نقلته وكالة «سبأ» الرسمية، فجر أمس، إن الأمم المتحدة تدرك أن «خارطة الطريق» تم التوصل إليها مع الجانب السعودي، ولا علاقة لها بأحداث غزة، مشيراً إلى رفض حكومته أي تدخّلات أميركية أو بريطانية في مسار السلام، كونها في مواجهة عسكرية مع الدولتين اللتين تساندان إسرائيل في البحر الأحمر وخليج عدن. وترافقت هذه التصريحات مع أخرى مماثلة لعضو وفد صنعاء، الفارض، عبد الملك العجري، في منشورات على منصة «إكس»، اتهم فيها واشنطن بإعاقة مسار السلام من جديد، عبر تشبّثها بربط هذا الأخير بوقف عمليات «أنصار الله» ضد سفن الكيان الإسرائيلي.

بعد الجوع... العطش يدهم الغزيين

غزة - يوسف فارس

تتناوب الأزمات التي تمرّ على أهالي شمال قطاع غزة؛ فبعد أن مرّت أيام المجاعة القاسية، جاءت أيام الصيف الحارقة، مصحوبة بأزمة مياه هي الأشد قسوة على الإطلاق. فغيما يزيد استهلاك المياه الخصّصة للنظافة، والتي لا مصدر متوفراً حالياً لها إلا الآبار الجوفية، بعدما قطعت سلطات الاحتلال خطوط شركة «مكروت» التي كانت تغذّي القطاع بنحو ثلث حاجاته اليومية من المياه، وأخرجت محطات تحلية مياه البحر عن الخدمة، تواصل إسرائيل منذ أشهر منع إدخال الوقود اللازم لتشغيل المولّدات المخصّصة لضخ المياه، إذ لم تصل إلى الشمال سوى كميات محدودة من السولار عبر مؤسسات أممية، فيما تحتاج المولّدات إلى تدفق مستمر ومنتظم للوقود.

في مخيم جباليا، الذي يؤوي حالياً أكثر من 200 ألف نازح، لم تستطع اللجان المحلية منذ أكثر من أسبوعين، تشغيل بئر المياه المركزية، التي تغذّي نحو ثلثي المخيم. ويقول أبو أحمد، وهو القائم على تشغيل البئر، لـ«الأخبار»: «مولّد تشغيل البئر يستهلك نحو 40 ليتراً من السولار في الساعة، بتكلفة تزيد على 600 دولار، في ظل ارتفاع سعر السولار في السوق السوداء، ما يعني أننا بحاجة إلى أكثر من 2400 دولار في كل يوم لتشغيله لمدة أربع ساعات فقط. هذه تكلفة لا تستطيع اللجان المحلية والأهالي تحمّلها. لذلك، لم نستطع تشغيل البئر منذ أسبوعين، علماً أننا لا نستطيع ضخ المياه في الشبكات التقليدية، بل يأتي الأهالي بالدلاء والأواني وينقلون المياه بشكل يدوي إلى المنازل».

وفي منطقة السكة شرق المخيم، يبدو الحال أسوأ. هناك، يضطر الأهالي الذين اختاروا العودة إلى منازلهم المدمّرة، بعد استصلاح ولو غرفة واحدة فيها، لقطع مسافة تزيد على الكيلومترين سيراً على الأقدام، لتعبئة غالون واحد من المياه. ويقول محمد أبو هادي، لـ«الأخبار»، إن «أكثر من 500 أسرة تعيش في هذا المربع، لا تصل إليها قطرة مياه واحدة. بعض المؤسسات الخيرية والمبادرات الشبابية، تأتي بالمياه إلى الحي بشكل غير منتظم، لكن ذلك لا يعفي من مسلسل الشقاء اليومي. نقطع مسافات طويلة على الأقدام، ونحن نحمل الدلاء على ظهورنا، فقط لنوفر لعائلاتنا مياه الوضوء والنظافة، أما عن المياه الصالحة للشرب، فالمأساة أكبر بكثير».

آخر مظاهر العطش يلخّصه مشهد وقوف آلاف المواطنين أمام محطة فلترة المياه الوحيدة في جباليا، والتي تعطّلت، أمس، فيما وصلت درجة الحرارة إلى 40 مئوية، بما يفوق معدلها السنوي في هذا التوقيت بعشر درجات. ويوضح أبو محمود، وهو أحد عمال المحطة، لـ«الأخبار»: «أننا لا نمتلك أي معدّات بديلة. تعطّل المولّد الخاص بضخ المياه في عز حاجتنا إليه. تزيد حاجة الناس إلى المياه في الأيام الحارة، وقد لا يحصل أحد على المياه الصالحة للشرب لأيام». وكان رئيس بلدية بيت لاهيا، علاء العطار، دقّ ناقوس الخطر، مطالباً المؤسسات الدولية والأمم المتحدة بالتدخّل لتشغيل آبار المياه الجوفية وتأمين المياه النقية، إلى جانب آليات تسليك المجاري وسيارات النظافة المتوقفة عن العمل منذ أشهر.

طوفان الأقصى

التمرُّد الطالبي يتمدّد: أميركا تستمهل «الحلّ الأمني»

خضر خروبي

على وقْع اتّساع رقعة الاحتجاج الطالبي، المتواصل منذ السابع عشر من نيسان الجاري، وارتفاع سقفه من التنديد بحرب غزة، ودعم الولايات المتحدة لها، إلى المطالبة بقطع كلّ العلاقات الأكاديمية وبرامج التعاون التقني والتمويلي بين الجامعات الأميركية وكيان الاحتلال، والاستعاضة عنها بدعم الحكومة الأقساط الجامعية لأبنائها، تستمرّ معركة «كسر العظم» بين الطلبة وإدارات الجامعات. معركةٌ يبدو أنها بدأت تتّسع لتشمل اعتقال عدد من أعضاء هيئة التدريس، ورؤساء الأقسام في عدد من تلك الكلّيات، ممّن حضروا للتضامن مع طلابهم ومشاركتهم موقفهم المناهض للحرب، وأبرزهم رئيسة قسم الفلسفة نويل مكافي، وأستاذة الاقتصاد كارولين فوهلين، في جامعة «إيموري»، خلال تظاهرة داخل الحرم الجامعي تخلّلها إطلاق الغاز المُسيّل للدموع والرصاص المطاطي من جانب الشرطة.

بين تليين الموقف في «كولومبيا» و«العصا الغليظة» في «تكساس»

وعلى رغم تكرار مشهد الاعتقالات من جانب الشرطة للعشرات من الطلبة، ومن ضمنهم 33 طالباً جرى اعتقالهم في الساعات الأخيرة في جامعة «إنديانا بلومنغتون» في ولاية إنديانا، بدعوى رفضهم إزالة خيام الاعتصام المنصوبة في باحات الجامعة، لتبلغ حصيلة المعتقلين 500 طالب في سائر جامعات الولايات المتحدة، فقد جاءت ردود الفعل على المقلب الآخر، أي الطلبة، لتعبّر عن مزيد من الإصرار على البقاء في مخيّمات الاعتصامات، بعدما تحوّلت إلى ما هو أشبه بميدان كرّ وفرّ مع الشرطة الأميركية. ويبدو أن فضّ الاعتصامات بالقوّة، لم ينجح طويلاً في قمع الاحتجاجات المؤيّدة للفلسطينيين، حتى في ولاية تكساس التي ذهبت بعيداً في اتباع خيار «العصا الغليظة» ضدّ المتظاهرين. فبحسب قناة «إن بي سي نيوز»، فإن عدداً كبيراً من الطلبة المحتجّين في جامعة «تكساس»، الواقعة في مدينة أوستن، خرجوا مرّة أخرى بعد يوم واحد فقط من اعتقال العشرات من زملائهم، للتظاهر في حرم الجامعة، على رغم تصادمهم مع قوات مكافحة الشغب، واستخدام الأخيرة الهراوات لتفريقهم في بعض الحالات.

إزاء ذلك، بدا وكأن إدارات الجامعات خسرت الجولة الأولى من الصراع، بعد التخفيف من حدّة لهجتها إزاء الطلبة المعتصمين داخل أحرامها تضامناً مع غزة، والانتقادات الواسعة التي تعرّضت لها. ومن الشواهد على التبدّل المشار إليه، أو أقلّه ارتباك الإدارات التي بات بعضها، وفي طليعتها إدارة «كولومبيا»، يواجه شكاوى اتحادية أمام القضاء بتهم انتهاك الحقوق المدنية بخاصة تلك الواردة في «التعديل الدستوري الأول» حول حرية التعبير، نفي إدارة الجامعة المذكورة ما تردّد عن نيّتها استدعاء شرطة نيويورك للمرّة الثانية إلى الحرم الجامعي، بعد نحو أسبوع من اتّخاذها تدبيراً مشابهاً لفضّ اعتصام الطلبة، وتأكيدها في الوقت نفسه إحراز تقدُّم في محادثاتها مع المعتصمين. والموقف هذا، تبنّته إدارات جامعات أخرى كجامعة «جنوب كاليفورنيا»، التي أكّدت أنه سيُسمح للطلبة البقاء في منطقة الاعتصام حتى إشعار آخر مع تراجع التوتّرات هناك، معلنةً اتّخاذ تدابير إضافية بحجّة «تأمين» منطقة تخييم الطلبة المتضامنين مع الفلسطينيين. أما جامعة «إيمرسون»، فقد حاولت إمساك العصا من المنتصف، إذ شدّدت على ما وصفته بـ«حقّ الطلبة في الاحتجاج»، مستدركة بالقول إن إقامة مخيم في حرم الجامعة هي عمل «غير قانوني».

وكذلك الأمر بالنسبة إلى جامعة «جورج واشنطن»، التي اعتبرت رئيستها أن نصب خيام الاعتصام في الموقع الحالي «ينتهك السياسات الجامعية»، معلنةً أنها ستسمح للطلبة بالاحتجاج في مكان مناسب، مستبعدةً في الوقت ذاته استدعاء تدخُّل الشرطة بعد تجاهل المحتجّين طلب الانتقال إلى موقع بديل في الحرم الجامعي. ومع ذلك، أفادت شبكة «إن بي سي» باستمرار الطلبة المحتجّين في اعتصامهم داخل حرم جامعة «جورج واشنطن»، الواقعة في العاصمة الأميركية، على رغم تجاوزهم مهلة حدّدتها إدارة الجامعة لإزالة الخيام.

بدا وكأن إدارات الجامعات خسرت الجولة الأولى من الصراع، بعد التخفيف من حدة لهجتها إزاء الطلبة المعتصمين (أ ف ب)

ولعل العامل الأبرز في «تليين» لهجة إدارات الجامعات، يتّصل بامتداد «الحَراك الطالبي» إلى ما يقرب من 40 جامعة أميركية وكندية، ومن بينها «إيموري» في أتلانتا، و«برينستون» في نيوجيرسي، و«إيمرسون» في بوسطن، وأخيراً جامعة «أوهايو»، التي تُعدّ ثالث أكبر جامعة في البلاد، في موازاة انطلاق اعتصامات مشابهة في جامعات فرنسية، وبريطانية، وإيطالية، وأسترالية، وتركية، إضافةً إلى التسريبات عن رفض إدارة الرئيس، جو بايدن، اللجوء إلى «الحرس الوطني» للتعامل مع الاحتجاجات الطالبية.

> **وصف دونالد ترامب ما يدور في باحات الجامعات الأميركية بـ«العار على الولايات المتحدة»**

ترامب يعلّق

في وقت ندّدت فيه منظمات حقوقية دولية، كمنظمة «هيومن رايتس ووتش»، باعتقال المتظاهرين، ودعت السلطات الأميركية إلى احترام حقوق هؤلاء في حرية التعبير، دان «اتحاد الحريات المدنية» الأميركي أسلوب تعامل الشرطة مع الاحتجاجات الطالبية، بوصفه «حملة قمع غير دستورية»، مذكّراً بأهمية حماية الحقّ في الاحتجاج داخل الجامعات. والظاهر أيضاً، أن أزمة «الحَراك الطالبي»، أرخت بظلالها على الصراع بين الجمهوريين والديموقراطيين، إذ أبدى عدد من أعضاء الكونغرس «الديموقراطيين» عن ولاية جورجيا، قلقهم البالغ إزاء تقارير عن استخدام الشرطة قوّة مفرطة داخل أحرام الجامعات، معتبرين أن «استخدام الشرطة أساليب مكافحة شغب بالغة الشدة، يُعدّ تصعيداً خطيراً». وبدوره، وصف الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، ما يدور في باحات الجامعات الأميركية، بـ«العار على الولايات المتحدة». وعمد الرئيس الأميركي السابق، عبر حسابه على منصة «تروث سوشال» التي يملكها، إلى تشبيه الاحتجاجات الطالبية الحاصلة بمسيرة شارلوتسفيل الشهيرة في ولاية فرجينيا عام 2017، والتي تسبّبت باندلاع اشتباكات بين مناصري نظرية تفوق العرق الأبيض، ومناهضي العنصرية. وكتب عبر منصّته: «المشكلة هي أن جو بايدن يكره إسرائيل ويكره الشعب اليهودي. والمشكلة أيضاً أنه يكنّ كرهاً أكبر للفلسطينيين».

عدوى الاحتجاجات تنتقل إلى أوروبا: فَلتستمرّ الإبادة... فَلْتكن فوضى

باريس - ريم تلحوق

مساء يوم الـ 24 من نيسان، اتّحد طلبة جامعة «سيانس بو» المرموقة في باريس، والمعروفة بتميّزها في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، في تحركات تضامنية مع فلسطين، متّخذين من الحرم الجامعي مقرّاً لنشاطهم، حيث أقاموا معسكراً ليلاً، وأعربوا بحزم عن دعمهم للقضية الفلسطينية، رافعين أصواتهم لإجبار الجامعة على الاستجابة لنداءاتهم. وحمل الطلبة المحتجّون ثلاثة مطالب: أولاً، عقد اجتماع مع الإدارة المركزية لاتخاذ موقف واضح من قِبَل الجامعة، والتنديد بالجرائم التي يرتكبها الاحتلال في غزة، مثلما سارعت إلى إدانة «الغزو الروسي» لأوكرانيا منذ بدايته؛ وثانياً، إجراء تحقيق شامل مع أيّ جامعة أو شركة متواطئة في استمرار الإبادة وانتهاكات حقوق الإنسان في غزة، بهدف إجبار الأخيرة على قطع أيّ روابط مع الاحتلال، جنباً إلى جنب وقف الإجراءات التأديبية التي اتُّخذت في حق الطلبة الذين دافعوا عن القضية الفلسطينية داخل الحرم الجامعي، على اعتبار أن مثل تلك الممارسات تنتهك حرية التعبير التي تدّعي الجامعة التمسّك بها.

وفي مواجهة هذه النداءات، حاولت إدارة «سيانس بو» المراوَغة والتهرّب من تقديم إجابات. فتجاهلت، على مدى الأشهر الستة الماضية، مناشدات طلبتِها، ولجأت إلى التصريحات «الفاترة»، التي لم ترقَ حتى إلى مستوى إدانة إسرائيل بشكل مباشر، واعتمدت لغة «ملطّفة» تقلّل عمداً من خطورة الوضع الراهن. وهكذا، أثارت ازدواجية المعايير الفاضحة تلك غضباً كبيراً لدى شريحة واسعة من الطلبة، ولا سيما أن الإدارة عمدت، في أعقاب «غزو أوكرانيا»، إلى قطع العلاقات مباشرة مع العديد من المؤسسات الروسية. وبالإضافة إلى ذلك، سلّط إعلان الإدارة عن قائمة بـ«الشركات الشريكة» لها الضوء على الموقف الأخلاقي للجامعة؛ إذ تضمّنت اللائحة شركات كانت «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» (BDS) قد بلّغت، في وقت سابق، بأنها متواطئة في قمع الفلسطينيين، ومن بينها شركتا «كارفور» «وأكسا».

كذلك، اتّخذت الإدارة مجموعة من الخطوات التصعيدية المثيرة للقلق، من خلال اللجوء إلى تكتيكات التخويف والقمع؛ فاستدعت الطلبة للاستجواب، وبدأت تحقيقات تهدف إلى قمع الحركة المناهضة للحرب داخل الحرم الجامعي. وبلغ هذا النهج القاسي ذروته، في أعقاب احتلال الطلبة قاعة «إميل بوطمي»، التي اتّخذت، في 12 آذار الماضي، اسم «قاعة غزة»، علماً أنّها تُعدّ موقعاً تاريخياً، شهد نشاطاً كبيراً خلال حرب فييتنام عام 1968، وخُلّد لاحقاً باسم «قاعة تشي غيفارا».

ومع استمرار المواجهة بين الإدارة والهيئة الطالبية، بقي المخيّم رمزاً للعزيمة الثابتة، وشهادة حيّة على التضامن المستمرّ والسعي الدؤوب لتحقيق العدالة. واللافت أن احتلال القاعة كان مدبّراً بسرّية بالغة، وبدقّة تنفي كونه «عفوياً». ففي الواقع، وقبل يومين فقط، مهّدت الهمسات بين عدد من الطلبة الذين يُعَدّون مصدر ثقة، الطريق أمام التحرّك التضامني غير المسبوق. وفي وقت لاحق، أدخل نحو 60 طالباً الخيام وأكياس النوم بسرّية إلى حرم الجامعة، متجاوزين الإجراءات الأمنية، من خلال تهريب المستلزمات مع أغراضهم «الاعتيادية». وحوالي الساعة الخامسة مساءً، ظهرت «أغورا التضامنية» في الساحة الرئيسيّة لحرم «سانت توماس» الجامعي، التي تزيّنت بعلم ضخم لفلسطين، رفرف جنباً إلى جنب اللافتات الصغرى الأخرى والكوفيات. كما تمّ تركيب نظام صوتي «دي جي»، ومكبّرات صوت ضخمة، بثّت الموسيقى الإلكترونية وأغاني فيروز، وبالطبع، الأناشيد الفلسطينية. كان التجمّع عابراً للحدود، وجمع طلبة من خلفيّات متنوعة، أحدهم ألقى خطاباً عن الأوضاع في فلسطين، كما تمّ الاتصال، عبر تطبيق «زوم»، بصديق مشترك لعدد من الطلبة، وهو من خانيونس، ومع منظمات طالبية فلسطينية من «فرع منتون» التابع لـ«سيانس بو»، والمتخصّص في دراسات الشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط.

> **اتّخذت إدارة «سيانس بو» مجموعة من الخطوات التصعيدية المثيرة للقلق من خلال اللجوء إلى تكتيكات التخويف والقمع**

وفي حوالي الساعة 7:30 مساءً، اجتمع الطلبة وصوّتوا لمصلحة استمرار احتلال القاعة ليلاً. فبدأ بعضهم في نصب الخيام، بينما «احتل» آخرون الكافيتيريا، التي دفع اقتراب امتحانات نهاية العام، العديد منهم إلى الدرس داخلها. كان تنظيم هذه المبادرة مميّزاً إلى حدّ كبير، ذلك أنه لم يأتِ بمبادرة «اللجنة الفلسطينية» فحسب، بل بدعم من النقابات الطالبية البارزة مثل «الاتحاد الطالبي»، «ومتضامنون»، والاتحاد النسوي «غارس». وقدّمت الأخيرة دورة تدريبية قصيرة حول العنف الجنسي، فيما قدّمت نقابة «متضامنون» إرشادات شاملة في شأن الإجراءات القانونية في حالة التدخّل الإداري الذي يستلزم اتّخاذ إجراءات من جانب الشرطة. كما زوّدت الحاضرين بتفاصيل عن محامية متخصّصة في تدابير مكافحة القمع، وحثّت المشاركين على كتابة اسمها ورقمها على أذرعهم.

وفي وقت لاحق، أي حوالي الساعة العاشرة مساءً، أثارت شائعات حول وجود ما يقرب من 10 سيارات للشرطة «CRS» خارج الحرم الجامعي، شعوراً بالخوف في أوساط الطلبة. وهي مخاوف بدّدتها التطمينات التي قدّمتها الإدارة فوراً إلى ممثّلي النقابات، بأن وجود الشرطة ليس بهدف قمع الاحتجاج. وعلى الرغم من هذه التطمينات، أعلنت الإدارة، حوالي الساعة الحادية عشرة، نيّتها استخدام قوّة الشرطة لإخلاء المبنى. وتمّ إصدار إنذار نهائي، عند الساعة الـ 11:30، منح الطلبة 20 دقيقة فقط للتباحث في ما بينهم. وشملت التحذيرات، بشكل خاص، الطلبة المنحدرين من دول غير أوروبية في جنوب الكرة الأرضية، والذين تمّت مطالبتهم بـ«إعطاء الأولوية للسلامة الشخصية والخروج على الفور» منذ الإنذار الأول. وعلى الرغم من استمرار الضغط، بقيت مجموعة من الطلبة خارج الكافيتريا وحول الخيام المجاورة. وفي تمام الساعة الـ12:30 ليلاً، حصلت المواجهة المتوقّعة، عندما دخل ضباط الشرطة إلى الجامعة، مطالبين الطلبة بإخلائها. وفي مواجهة ذلك، اختار معظم الطلاب البقاء، ما دفع الجامعة إلى توجيه سلسلة من الإنذارات النهائية. وأخيراً، غادرت مجموعة من الطلاب، من ضمنهم أنا، وانتظرنا أصدقاءنا خارج الجامعة، حيث وقفت أكثر من 30 شاحنة شرطة، وأكثر من 100 ضابط شرطة، وألوية مكافحة الجريمة، والدرك وشاحنات مخصّصة للاعتقال. وتخلّلت عملية الإخلاء مظاهر عنف جسدي، حيث تم إخراج الطلاب الباقين قسراً من المبنى من قِبَل قوات إنفاذ القانون.

على أن الطلاب استكملوا، في اليوم التالي، نشاطهم، إذ سيطروا على مدخل الحرم الجامعي القديم في شارع «27 سانت غيوم» من الداخل، مندّدين بشدّة بممارسات الشرطة في الليلة السابقة. من جهتهم، اختار العديد من الأساتذة الانضمام إلى الطلاب، في مشاهد شبيهة بتلك التي شهدتها جامعة «كولومبيا». ويأتي تضامن أعضاء من هيئة التدريس، في وقت يعاني فيه المعلّمون في فرنسا والغرب من الضغوط المؤسّسية، ويتردّدون في إدانة جرائم الحرب الموثّقة في إسرائيل، على الرغم من أن الكثيرين منهم يشاركون الطلاب مواقفهم.

ويُعدّ احتلال الحرم الجامعي المشار إليه بمثابة صدى مباشر لأعمال الاحتجاج المماثلة التي شهدتها، في البداية، جامعة «كولومبيا» في نيويورك، قبل أن تشمل الجامعات في سائر أنحاء الولايات المتحدة. وإلى جانب الدور الذي تؤديه وسائل التواصل الاجتماعي في «تحفيز» هذه الاحتجاجات، فإن حركة التضامن الطالبي العابرة للحدود متجذّرة بعمق، من خلال شبكة قوية من الطلبة، تشكّلت بفضل برامج «الشهادات المزدوجة» الممتدّة عبر المحيط الأطلسي. والجدير ذكره أن جامعة «سيانس بو» هي من الجامعات التي تسهّل مثل هذه التبادلات الأكاديمية بين القارات، وتعزّز التعاون مع مؤسسات مثل «كولومبيا»، في دراسات البكالوريوس والدراسات العليا. وعلى سبيل المثال، شارك اثنان من أصدقائي المقرّبين، الذين عرفتهم ودرست معهم في «حرم مينتون» التابع لـ«سيانس بو»، بين عامَي 2018 و2020، في معسكر التضامن مع غزة في «كولومبيا». وبالمثل، درست مريم علوان، وهي من المنظّمين البارزين للاحتجاجات في «كولومبيا»، في «حرم مينتون» أيضاً، مع بعض المنظّمين الموجودين حالياً في باريس. وفي تغريدة، أعربت علوان عن فخرها بمشاهدة توسُّع الحركة التضامنية لتشمل أوروبا، مؤكدةً أن الأحداث الأخيرة «تمثّل رسمياً انتشار الاحتجاجات إلى أوروبا. فخورة للغاية بزملائي»، ومعتبرةً أن هذا يؤكد «الترابط بين الناشطين الطلبة في جميع أنحاء القارتين».

وعلى الرغم من ارتباط جامعة «سيانس بو» التاريخي بالنخبوية والمصالح الحكومية، فإن جملة من القيم والقناعات الثابتة تدفع تحرّكات الطلبة الأخيرة. وفي السابق، تردّدت أصداء تحركات طالبية، من مثل احتجاجات أيار 1968 ضدّ حرب فييتنام، في قاعات حرم «سيانس بو»، «ورابطة اللبلاب» على حدّ سواء، وكانت بمثابة تذكير قويٍّ بقدرة الطلبة على تشكيل الخطاب العالمي. وحالياً، يستعمل هؤلاء الطلبة موقعهم بوعي: طالما السماء فوق غزة غائمة بسبب القصف المموَّل من الغرب، فَلْتَكن فوضى في المحيط الأطلسي، ولتكن مساءلة على النطاق العالمي.

مقالة

نسيج المحرّمات يتهتّك

عبد المنعم علي عيسى

كثيراً ما يتبدّى أن الأحزاب و التيارات السياسية، التي تطفو على سطح المجتمعات، هي التي تلعب الدور الأساسي في تحريك هذه الأخيرة، وصولاً إلى إحداث انحراف في وعيها، بما يؤسّس لمزاج عام غالباً ما يكون ذا فاعلية مهمّة في رسم القرارات والتوجّهات لدى حكوماتها، بدرجات تختلف تبعاً لـ«المشروعية» التي تقوم عليها هذه الأخيرة، وأيضاً للسبل والطرائق التي أوصلتها إلى سدة السلطة في بلدانها. لكن الثقافة، بما هي وعاء ضام لرزمة الأفكار والمفاهيم والقيم والمبادئ، هي التي تمثّل خلفية المشهد الأعمق، ومحور التحوّلات الأهم التي تتفوّق على ما تقذف به منتوجات الأحزاب وأيديولوجياتها وخطوطها السياسية التي غالباً ما تكون رهينة المصالح، وبعيدة أحياناً عمّا يضمه وعاء الثقافة آنف الذكر. وبهذا المعنى، يمكن القول إن الحَراك النابع من «الوعاء» غالباً ما يكون ذا تأثيرات أكثر فاعلية عن نظيره الآتي من «السطح» بما لا يقاس.

يشكّل حَراك الجامعات الأميركية الناصر لفلسطين، والبادئ في شهر تشرين الثاني الماضي في جامعة كاليفورنيا، والمتدحرج بسرعات راحت تتزايد منذ شهر آذار المنصرم، فعلاً يطول «الوعاء» البعيد عن «السطح» صاحب الحسابات. ومع ظهور بوادر لخروج الأمور عن السيطرة منذ 18 نيسان الجاري فصاعداً، صار المشهد ينذر بحدوث حال من الاستقطاب داخل كيان لا ينقصه الكثير في هذا السياق، حتى لتشير الكثير من النبوءات والقراءات إلى إمكان ولوج البلاد في صراع حاد على الخيارات، تتراكم شروطه على وقع عدد من التناقضات التي تخص الداخل الأميركي والخارج الذي تصارع فيه أميركا لمد عمر استحواذها على التأثير الأكبر فيه.

لم يكن مفاجئاً أن تتّخذ جامعة كاليفورنيا وضعية «منبع النار»، إذ دائماً ما شهد تاريخها محطات كبرى تندرج في السياق عينه، بدءاً من محطة 1968 التي سجلت تظاهراتها الحاصلة وقتها احتجاجاً على الروابط القائمة بين الجامعة وبين وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) بشأن التسليح، ما يشكل داعماً لمشاركة الولايات المتحدة في الحرب على فيتنام، ثم مروراً بمحطة عام 1985 التي شهدت عصياناً داخل حرم الجامعة احتجاجاً على علاقات الأخيرة مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا (الأبارتهايد). وكلا الفعلين كان ذا دلالة تقول إن هذا النسيج عصي على «الترويض» و«القولبة» اللتين تندرجان في صلب المهمات التي تضطلع بها الأحزاب والتيارات وهياكل السلطة، وعصي أيضاً على «التجنيد» الذي ترتسم ملامحه وحدوده، عبر تسويق المفاهيم والمصطلحات الواقعة على الحدود بين «المحرمات» وبين ثوابت السياسة المرتسمة في ردهات غرف صناعة القرار. وثالث المحطات، في نيسان الجاري، حيث راح الفعل يهدّد بتهتّك نسيج المحرمات الذي خاطته أيديولوجيا «المحرقة» النازية التي أفرزت مفهوماً اسمه «معاداة السامية»، يودي بـ«المتهم» نحو مسالك لا تُحمد عقباها.

ولربما كان ذلك هو ما يفسر السلوك الذي ذهبت إليه نعمت شفيق، رئيسة جامعة كولومبيا، يوم الثامن عشر من نيسان، عندما استدعت شرطة ولاية نيويورك إلى حرم جامعتها الذي يشهد موجة احتجاجات ترمي إلى تمزيق ذلك النسيج، غير عابئة بالمسالك وما يمكن أن تؤدّي إليه. ولربما كانت السيرة الذاتية لهذه الأخيرة تفسّر أيضاً بعض جوانب سلوكها. فالسيدة «مينوش»، المولودة في الإسكندرية عام 1962، غادرتها وعائلتها، وهي بعمر أربع سنوات، لأن «هواءاتها» الناصرية لم تكن مناسبة لهم، بدليل عودتهم، عندما حلّت نظيرتها «الساداتية» كبديل في الفضاء المصري، لتنال «مينوش» شهادتها الثانوية من وطنها الأم، مصر، قبل أن تغادر إلى فضاءات أرحب، حاملة معها «إرث» الأخيرة الذي علّمها أن ما قامت به حركة «حماس» في غزة هو نشر للفوضى على أقل تقدير، وأن مؤيدي الفعل يتّسمون بتلك الصفة من دون جدال.

ما يشي به حراك الجامعات الأميركية كثير، ولكن الأهم منه هو أن الأذرع الحاملة للرايات، التي يجري تناقلها من جيل إلى جيل، عازمة على ألا تسقط قبل أن تترك بصمتها في السياقات التي رُفعت من أجلها، الأمر الذي تحقّق في فيتنام عام 1974 وفي جنوب أفريقيا عام 1994، عندما جاءت الخلاصات لتثبت أن أولئك الطلبة هم الذين يحملون «جينات» الحضارة الغربية، وهم الذين يمثّلون عمقها الحقيقي، وأن هذا السطح السياسي، المتبنّي لكل هذه «الهرطقات» الخادمة لمشروعه، ليس أكثر من «أوليغارشية» بنت أفكارها على أساس قوامه التخادم ما بين «المركز» و«الأطراف» استمراراً لبسط نفوذ الأول وهيمنته على عالم بات اليوم بحال من التململ، بما ينبئ بأن «المخاض» على وشك أن يضع حمولاته عما قريب.

ثمة أمر آخر يشي به هذا الحَراك الأخير هو أنه تزامن في صعوده الصاروخي مع حال من «الموات» الذي يشهده «وعاؤنا» نحن؛ فجامعات القاهرة ودمشق وبغداد وبيروت، التي كانت تصطلي لهباً عند مفترقات أدنى بكثير من «مفترق» غزة، راحت ترقب ما يجري في «كاليفورنيا» و«كولومبيا» و«ييل» بصمت، لربما يشير إلى أنها ارتضت أن تكون خارج مدارات حدث هو الأهم الذي تمر به المنطقة منذ 14 أيار 1948.

سوريا

بيدرسن يعلن فشله «الدستورية» في الثلاجة

راى بيدرسن ان مكامن الخطر ناجمة عن «عواملها خارجية» (أ ف ب)

علاء حلبي

بعد نحو ثلاثة أشهر على بدء تحرك سعى من خلاله المبعوث الأممي، غير بيدرسن، إلى إعادة إحياء مسار «اللجنة الدستورية» المجمّد منذ عام 2022، عاد بيدرسن، مرة أخرى، ليعلن، بشكل غير مباشر، فشل هذا المسعى، ملقياً باللوم على «ظروف خارجية»، و«تحوّل سوريا إلى ساحة لتصفية صراعات إقليمية». وكان ذلك المسار قد تعطّل بعد رفض بيدرسن، في وقت سابق، تجاوز مشكلة مكان عقد الاجتماعات، وتمسكه المفرط بالموقف الأميركي الداعي إلى لأمها في جنيف، رغم رفض دمشق وموسكو هذه الأخيرة، على خلفية انحيازها إلى الدول المعادية لروسيا في الحرب الأوكرانية. ورأى بيدرسن، خلال جلسة لـ«مجلس الأمن»، أن الصراعات الإقليمية وضعت وزرها على سوريا، معرباً عن قلقه من «هذه الدوامة الخطيرة والمتصاعدة»، بالإشارة إلى «ضربات الأول من نيسان على مقر دبلوماسي إيراني في دمشق». وأضاف: «لا بد أنكم سمعتم أيضاً عن «الضربات التي شنتها إيران في 13 نيسان على إسرائيل. ومنذ ذلك الحين، وردت تقارير عن مزيد من الهجمات في 19 نيسان في إيران والعراق وسوريا». ورأى أن مكامن الخطر ناجمة عن «عوامل خارجية» وأخرى داخلية تتعلق بالصراع الدائر على الأرض، متابعاً أنه «لا توجد علامات على الهدوء في أيّ من ساحات القتال، هناك فقط صراعات لم تُحَلّ، وعنف متصاعد، واندلاعات حادّة للأعمال العدائية، ويمكن أن تكون أيّ منها الشرارة التي تشعل حريقاً جديداً». كما شدد على أنه لا بد من «تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة»، من أجل توفير مزيج من «خفض التصعيد والاحتواء»، مع استمرار تدفق المساعدات الإنسانية.

> **اعاد بيدرسن طرح فكرة استئناف الجلسات في جنيف كخيار انتقالي، وهي دعوة قوبلت في وقت سابق بالرفض**

غير أن بيدرسن أعاد طرح فكرته حول عقد اجتماع انتقالي في جنيف تمهيداً لاختيار مدينة أخرى، وقال: «أنا منفتح على أيّ مكان بديل لجنيف يحظى بإجماع الأطراف السورية والدولة المضيفة، ومشاركتي مستمرة في هذا الشأن»، داعياً إلى «استئناف الجلسات في جنيف كخيار انتقالي، وإلى قيام الأطراف بالتحضير من حيث الجوهر، بما في ذلك المقترحات الدستورية»، علماً أن هذه الدعوة قوبلت في وقت سابق بالرفض، ما يعني استمرار جمود هذا المسار، برغم الدعم العربي له. وكانت «المبادرة العربية» قد دعمت مسار «الدستورية»، وعملت على إعادة إحيائه، ضمن جملة من البنود الأخرى التي تتعلق بدعم عمليات إعادة الإعمار، وفتح الباب أمام عودة اللاجئين والنازحين السوريين إلى منازلهم، وهو ما قوبل برفض أميركي معلن، أدخل، بدوره، «المبادرة» في حالة جمود.

وتحاول واشنطن خلق مسار بديل يربط عمليات إعادة الإعمار بـ«ثمن سياسي»، ويخلق مظلّة جديدة لاستمرار وجود القوات الأميركية غير الشرعية بذريعة ملف «محاربة المخدرات»، وهو أحد الملفات التي اتُّفق عليها وفق المبادرة نفسها، عبر تحرك جماعي بمشاركة الحكومة السورية لمواجهة وتفكيك شبكات التهريب التي استثمرت الفراغ الأمني الذي خلّفته الحرب، لتنشيط عملها.

من جهته، قال المندوب السوري الدائم لدى «الأمم المتحدة»، قصيّ الضحاك، في الاجتماع نفسه، إن «الدول الغربية تواصل حرف مجلس الأمن عن ولايته ومنعه من الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين»، مشيراً إلى أن «الولايات المتحدة أفشلت محاولات المجلس لوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتعرقل مع حلفائها تحرك المجلس لوضع حدّ لاعتداءات الاحتلال على الأراضي السورية وضمان عدم تكرارها». ولفت إلى أن «جهود سوريا وشركائها بمن فيهم الأمم المتحدة تصطدم بالتحديات الناجمة عن الإرهاب والوجود غير الشرعي للقوات الأميركية والتركية على أجزاء من الأراضي السورية، ودورها المزعزع للاستقرار، ونهبها وعملاءها للثروات والموارد الوطنية»، فضلاً عن «الإجراءات الانفرادية القسرية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتفاقم معاناة الشعب السوري، وتحرمه الخدمات الأساسية، وتزيد معدلات التضخم والفقر والبطالة، وتعيق تمويل التنمية وتنفيذ مشاريع التعافي المبكر».

وفي وقت أعلن فيه ممثل الشؤون السياسية الخاصة الأميركية، روبرت وود، عن شعور بلاده بـ«الإحباط بسبب استمرار جمود الدستورية»، حاول الالتفاف على أسباب تعثر هذا المسار عبر الحديث عن مسألة المساعدات العابرة للحدود، والتي سمحت دمشق، من خلال قرار سيادي، بإدخالها، معتبراً أن «تمديد هذه الترتيبات في اللحظات الأخيرة، على مدى أشهر فقط، ليس وسيلة لمعالجة الحجم الهائل للاحتياجات الإنسانية واستمرارها في سوريا». وكانت تلك المساعدات الأممية قد شهدت انخفاضاً قياسياً جرّاء تراجع الدعم الذي تقدمه الدول المانحة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، المشغولة بتقديم الدعم لإسرائيل في حرب الإبادة التي تشنها على الفلسطينيين في غزة، ودعم أوكرانيا لمواجهة روسيا، وتايوان لمواجهة الصين، بالتوازي مع محاولة تشديد الحصار على سوريا عبر فرض قوانين عقوبات جديدة. وأكد مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، بدوره، أن العقوبات المشار إليها «تقوّض الجهود الإنسانية وتحدّ من قدرة دمشق على مكافحة الإرهاب»، مضيفاً أن بلاده «تشعر بخيبة أمل لأن الولايات المتحدة وحلفاءها ليست لديهم القوة لإدانة قصف إسرائيل للقنصلية الإيرانية في سوريا». وقال: «من الواضح أن مثل هذه الإجراءات لا تتناسب أيضاً مع النظام السيئ السمعة الذي تروّج له واشنطن والقائم على القواعد المفروضة من قبلهم»، داعياً إسرائيل إلى «التخلّي عن هذا العمل الوحشي الذي تستخدم فيه القوة على أراضي سوريا وجيرانها».

«الذاتية» تستعد للمحليات حلم الانفصال لا يموت

الحسكة - أيهم مرعي

بعيداً من أيّ مظاهر دعائية أو حملات انتخابية، تستعد «الإدارة الذاتية» الكردية لتدشين مرحلة إدارية جديدة من عمرها، عبر إجراء انتخابات محلية لـ«إقليم شمال شرق سوريا» والذي جرى إقراره في «العقد الاجتماعي» الأخير، وسط اتهامات من جهات معارضة وموالية، على السواء، بأن ما تقوم به ليس إلا خطوة نحو الانفصال. وكانت قد أقرّت «الذاتية»، في كانون الأول من العام المنصرم، العقد المذكور، والذي يعدّ بمنزلة «دستور» ينصّ على استحداث هيكلية إدارية جديدة، ويتضمن تعديلات وإضافات على العقد السابق. ومن أبرز تلك التعديلات، إضافة كلمة «إقليم» إلى التسمية الرسمية التي أصبحت: «الإدارة الذاتية الديموقراطية لإقليم شمال شرق سوريا»، واعتبار جميع المناطق الخاضعة لسيطرة «الذاتية» من المالكية في ريف الحسكة الشمالي وصولاً إلى منبج شمالاً والباغوز شرقاً، «إقليماً» واحداً، تتبع له سبع «مقاطعات»، هي: الجزيرة، دير الزور، الرقة، الطبقة، منبج، عفرين، والشهباء الفرات، فضلاً عن استحداث «المفوضية العليا للانتخابات»، و«محكمة حماية العقد الاجتماعي»، لتكون بمنزلة «المحكمة الدستورية»، المكلّفة مهمات الإشراف والمصادقة على نتائج الانتخابات.

وسيبدأ تطبيق العقد الجديد، وفقاً لما أعلنته «الذاتية»، في نهاية أيار المقبل، عبر انتخابات «مجالس المدن والبلديات»، وصولاً إلى انتخابات «مجلس الشعوب» الذي يعدّ بمنزلة المجلس التشريعي الذي يقرّ القوانين ويصادق على تشكيل «المجالس التنفيذية». ولا يعدّ هذا الإعلان الأول من نوعه، بل أتى مشابهاً لإعلان سابق عن انتخاب «7464 رئيساً مشتركاً» لـ«مجالس الأحياء لفدرالية شمال شرق سوريا»، في عملية تمّت بالفعل في 22 أيلول 2017. إلا أنه سرعان ما تمّ تجميد تطبيق المرحلتَين الثانية والثالثة منها، على خلفية الانتقادات التي وُجّهت إليها، واعتبار مصطلح «فدرالية» مقدمة للانفصال، ما دفع الأكراد إلى التخلي عن مشروعهم ذاك في تلك المرحلة، ليعودوا، بعد سبعة أعوام، إلى اعتماد مسمّى بديل لهم، واتخاذ إجراءات لتطبيق نظام إداري جديد في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. ودفع ذلك، بالجهات المعارضة لـ«الذاتية»، سواءً من «المجلس الوطني» الكردي، أو من بقية تشكيلات المعارضة، إلى اعتبار التوجهات الأخيرة لـ«قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، بمنزلة قرار بالانفصال، وتعميق للأزمة السورية، وتهرب من الانخراط في أي حلول سياسية. ومن جهتها، تجاهلت الحكومة السورية، حتى الآن، تلك القرارات، كونها تعتبر «الذاتية»، منذ تشكيلها، «جهة انفصالية مدعومة من الاحتلال الأميركي». أما الولايات المتحدة، فاتّبعت، على جري العادة، أسلوب المواربة، وذلك عبر عدم إصدار أي تعليق أو بيان، الأمر الذي اعتبره الكثيرون تحفظاً على الخطوة الكردية، ولكنها في الوقت نفسه لم تمنع «الذاتية» من المضيّ فيها. وفي هذا السياق، ترى مصادر مطلعة، في حديثها إلى «الأخبار»، أن «الإدارة الذاتية تبحث عن انتزاع اعتراف داخلي أو دولي بمنطقتها كإقليم إداري ذي خصوصية إدارية في سوريا، وهي تسعى إلى استنساخ تجربة حكومة «كردستان العراق»»، مستدركةً بأن «هذا الأمر صعب التحقّق، لاعتبارات عدة؛ أولها أن «إقليم كردستان» تسكنه غالبية كردية، خلافاً للمناطق التي تحكمها «قسد» والتي تشكل العشائر غالبيتها، فضلاً عن استحالة تقبل ذلك من الموالاة والمعارضة، وسط وجود العصا التركية على الحدود». وتلفت المصادر إلى أن «الخطوة الأخيرة لها طابع سياسي، وتستهدف الضغط على الولايات المتحدة، تجاه قرارات «الذاتية»، أسلوب المواربة (أ ف ب)

> **سيبدأ تطبيق العقد الجديد، وفقاً لما أعلنته «الذاتية»، في نهاية أيار المقبل**

المزدوج: على الولايات المتحدة من جهة، على خلفية تقاربها مع تركيا، وخشية الأكراد من أن يكون هذا التقارب على حسابهم؛ وعلى روسيا، من جهة أخرى، كي تضغط على دمشق لتفعيل الحوار المتعثر معهم منذ سنوات»، مضيفةً أن «الخطوة تعدّ أيضاً بمنزلة لفت نظر للمجتمع الدولي، لرفع الفيتو التركي الموضوع على تمثيلهم في أي محفل إقليمي أو دولي خاص بحل الأزمة السورية».

وتتوقع المصادر أن «تعمد تركيا إلى إطلاق عملية عسكرية جديدة شمال سوريا، لتعطيل التوجه الجديد لدى الأكراد، في تكرار لتعطيل الخطوة الفدرالية السابقة عبر الهجوم التركي على عفرين»، معتبرة أن «ملامح ذلك بدأت بالظهور عبر التصريحات التركية عن نوايا باستكمال الحزام الأمني في سوريا والعراق هذا الصيف». غير أن مصادر مقربة من «الذاتية»، رفضت، في حديثها إلى «الأخبار»، الاتهامات بأن «الخطوات الإدارية الجديدة في مناطقها ذات طابع سياسي، أو توجه نحو الانفصال»، مدافعةً بأنها «تهدف بشكل رئيسي إلى التنظيم الإداري للمناطق المدارة من الإدارة الذاتية في ظل حالة الاستقرار التي تعيشها هذه الأخيرة، والحاجة إلى تطوير الأشكال والقوانين الإدارية المطبقة أصلاً فيها»، مضيفة أن «الخطوة غير موجهة إلى أي جهة، وهي بمنزلة اقتراح نموذج إداري للحل في سوريا على أساس اللامركزية».

تقرير

تونس - الجزائر - ليبيا محاولة اتّحاد متعثّرة

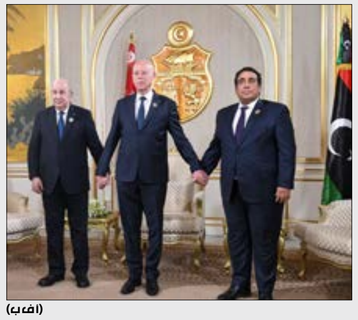
(أ ف ب)

تونس - الأخبار

فيما تمضي تونس والجزائر في مساعيهما لتأسيس تكتُّل مغاربي يغنيهما عن الجلوس مع المملكة المغربية على طاولة واحدة والتنسيق معها، تحاول ليبيا أن تحافظ على موطئ قدم لها في المشروع الجديد، من دون أن تتضرّر علاقاتها مع الرباط ونواكشوط. وتشير المعطيات إلى أن التكتّل الذي يلمّ قادة الدول الثلاث، تونس والجزائر وليبيا، على وصفه بـ«الإطار التنسيقي الاقتصادي والأمني» فقط، يتجاوز ذلك إلى رسالة سياسية إلى المغرب وحلفائه بأنهاء ما تبقّى من حبال ودّ مع المملكة وعزلها إقليمياً، ويجسّد أيضاً فكرة «عالم متعدّد الأقطاب» تؤمن بها كل من تونس والجزائر، وتلتقيان فيها مع كل القوى المناهضة للهيمنة الغربية.

ولا يظهر أن التردُّد الليبي سيثني الجارتَين، تونس والجزائر، عن مساعيهما التي بلغت مرحلة متقدّمة بالفعل، بوضع الحجر الأساس للتكتّل خلال لقاء جمع الرئيس التونسي قيس سعيّد، إلى نظيره الجزائري عبد المجيد تبون، ورئيس «المجلس الرئاسي» الليبي محمد المنفي، مطلع هذا الأسبوع.

ووفق ما ورد في البيان الختامي الذي تلاه وزير الخارجية التونسي، نبيل عمار، فإنّ اللقاء جاء «من أجل تعزيز مناعة الدول الثلاث وقدراتها على كسب الرهانات المشتركة»، وتأسيساً لعلاقات جوار قوامها «العدل والإنصاف». واللافت في البيان المذكور، تشابه مفرداته ونقاطه مع ما ورد في بيان إنشاء «اتحاد المغرب العربي» عام 1989، بشكل أريد منه الإيحاء بوفاة الهيكل القديم وقيام آخر جديد مكانه. على أن خطوات تنفيذ المشروع كانت لتتسارع، لولا الموقف الليبي الذي يريد الاستفادة من كل الأطر القائمة، والبقاء على الحياد في صراع إقليمي تعيشه المنطقة منذ سنوات. فبينما تصطفّ تونس إلى جانب الجزائر، وتقف موريتانيا بدورها إلى جانب المغرب، بقيت ليبيا تتارجح بين الفريقَين. ومنذ بداية فصول الصراع الجزائري - المغربي الأخيرة، لم تبدِ ليبيا موقفاً صريحاً مناهضاً للرباط، بل ثمّنت دورها في الوساطة بين الأطراف الليبية المتنازعة، علماً أن ذلك يعود إلى علاقات المغرب مع الفاعلين الليبيين من جهة، وكونه وكيلاً لأطراف دولية ذات مصلحة مباشرة في الخلاف.

ولعلّ المعطى المتقدّم هو السبب الرئيسي للتردّد الليبي في الانخراط التامّ في الاتفاق التونسي - الجزائري؛ فالمنفي، الذي شارك في اللقاء التشاوري، سارع إلى إرسال موفديه إلى المغرب وموريتانيا للتأكيد أن بلاده تقف على الحياد، وأنها لن ترضى بديلاً من «اتحاد المغرب العربي». تجدر الإشارة هنا إلى أن آخر اجتماع للاتحاد المذكور عقد في عام 1994، ومضت ثلاثة عقود بأكملها من دون أن تنجح دولة من دوله الخمس (تونس وليبيا والمغرب والجزائر وموريتانيا) في جمع رؤسائه على أراضيها. وأخيراً، اتّجهت الجزائر، وتلتها تونس، نحو تحالفات دولية جديدة بحثاً عن أسواق بديلة ومصادر جديدة للموارد، بعيداً من الهيمنة الأوروبية، من مثل محاولة الجزائر الانضمام إلى تكتّل «بريكس»، والتنسيق التونسي - الروسي لتوطيد العلاقات، وهو ما يتعارض بدوره مع المحور الذي تصطفّ فيه الرباط، ويترجم صعوبة في تنسيق المواقف وتحديد خطوط مشتركة في التحرّك الدبلوماسي.

وعلى الرغم من غياب أيّ رد فعل رسمي مغربي على هذه الخطوة، فقد سخّرت المملكة وسائل إعلامها ومؤثّري وسائل التواصل الاجتماعي فيها لمهاجمة الجزائر، بوصفها صاحبة الفكرة، وتونس، باعتبارها البلد المضيف. وعلى هذه الخلفية، بالغت وسائل الإعلام المغربية في انتقاد الاجتماع وتقزيم الاتفاقات الناتجة منه، مؤكدة أنه لا مستقبل لأيّ مشروع يجمع الدول الثلاث، طالما أقصى المغرب منه. وتتزامن هذا الانتقاد مع الترويج لدور ريادي للمملكة في المنطقة، وإظهارها في مظهر الاقتصاد الناشئ القوي، لتكون «دبي المغرب العربي»، علماً أن المملكة أشبه بجيرانها من حيث الوضع الاقتصادي المتعثّر والاحتقان الاجتماعي الذي قد ينفجر في أيّ لحظة نتيجة انهيار المستوى المعيشي وانتشار البطالة، فضلاً عن حالة القمع السائدة.

إعلانات رسمية

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب خضر علي القنطار بالوكالة عن خالد علي القنطار سند بدل ضائع للعقار 530 ديردلوم.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب شادي مصطفى الحايك بوكالته عن فيصل ناصر الكنج سند بدل عن ضائع للمقسم 14 بلوك B من العقار 596 بستاتين طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب شادي الحايك بالوكالة عن عدنان عثمان بصفته وكيل عن أحد ورثة جميلة عبد الفتاح الأيوبي سند بدل ضائع للعقار 143 ددە.
للمعترض خمسة عشر يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب أنطوان يوسف الدويهي بوكالته عن غسان جعيتاني بصفته أحد ورثة ساىد يوسف الجعيتاني بصفته أحد ورثة يوسف رومانوس الجعيتان سند بدل ضائع للعقار 1307 إهدن.
للمعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
ندين الحصري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب ماجد عبد الرحمن موسى بالوكالة عن خالد أحمد قرحاني شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1647 برقايل.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب وسام خالد حمداش ونهى محمد فائق السيد سند بدل ضائع للعقار 913 مقسم 32 التل.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلبت ريتا جورج سكاف سند بدل ضائع للعقار 2783 دوما.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
ندين الحصري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب فادي مصطفى قبيسّاكي بوكالته عن جمال نايف كنج سند بدل ضائع للعقار 2068 و2073 بقاعصفرين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

الزلزال الذي ضرب عقيدة التفوّق الإسرائيلي [2/2]

أسعد أبو خليل *

الحديث هنا عن آثار وأهمية الضربة الإيرانية التي أصابت إسرائيل، والتشكيك بالأرقام الإسرائيلية والأميركية ضروري لأنّ هناك تاريخاً من الأكاذيب والأضاليل من قبل الحكومتَين. في حرب فيتنام، أثبتت دراسة («أوراق البنتاغون») (التي سرّبها دانيل إلزبرغ) أن الحكومة الأميركية واظبت على إخفاء الحقائق عن الشعب الأميركي وأنها كانت تقول في السرّ إن النصر على فيتنام مستحيل، فيما كانت تعِد الشعب الأميركي بالنصر المحتوم، وكانت تعلن أرقام خسائر غير ما كانت تحتفظ به للمداولات السرّية. وإذا كانت أميركا مستعدّة لأن تكذب عن حربها، فما بالك بالنسبة إلى حليفتها إسرائيل التي هي أغلى من القلب؟ أميركا عندما تعرّضت لهزيمة شنعاء في لبنان في 1982 - 84 أنكرت أنها انسحبت جارّةً أذيال الخيبة، وظهر رونالد ريغان أمام الملأ كي يعلن أنه لم ينسحب أبداً من لبنان، بل إنه أمر فقط بإعادة انتشار للقوّات الأميركيّة. قد يقول قائل إن أميركا باتت أصدق في بياناتها العسكرية وإن بعض الإنترنت والمواقع فرض تعاطياً شفافاً. هذا ما دحضه إدوار سنودن الذي كَشف حجم أكاذيب هاثلاً.

ثم لنعد إلى أرقام الخسائر العسكرية من الماضي غير السحيق. بعد اغتيال قاسم سليماني في 2020، قال دونالد ترامب إنه لم يُجرَح أيّ عنصر من القوات المسلّحة الأميركيّة في القصف الإيراني على قاعدة عسكريّة في العراق. لكنّ مسؤولَين أميركيّين اعترفوا بعد ذلك بأنه تمّ إجلاء ثمانية عناصر بعد إصابتهم بجروح. وبالتدريج، وحسب الأرقام الرسميّة عينها، ارتفع عدد المصابين من القوّات الأميركيّة من 34 إلى 50 ثم إلى 64. وفي 10 شباط، 2020 اعترفت وزارة الدفاع الأميركيّة بـ 109 مُصابين في التفجير عينه. أي أن التشكيك في ما تعلنه إسرائيل، التي افتضح استسهالها للكذب في هذه الحرب أكثر من أيّ وقت مضى، واجب في المعاينة والتدقيق والمتابعة لجريات هذه الحرب ومضاعفاتها. وينسى القرّاء العرب، أو قد ينسون، أنه ليس هناك من تغطية غربية مستقلّة لهذه الحرب. الإعلام الغربي يعتمد بالكامل على بيانات المسؤولين السياسيّين والعسكريّين الإسرائيليّين وعلى إعلاناتهم وتصريحاتهم. هذا يتناقض تماماً مع مسار تغطية الحرب في أوكرانيا. هناك مثلاً: ترى وسائل الإعلام الغربيّة أن كلّ ما يصدر عن روسيا هو كاذب، وأن الخبر اليقين في حوزة المسؤولين الأوكرانيّين فقط، ومؤيّديهم في وزارات دفاع دول حلف شمال الأطلسي. لو أن هناك من يجمع المزاعم الأوكرانية والغربيّة عن خسائر الجيش الروسي وهزائمه لما كان هناك اليوم اعتراف متأخّر في الإعلام نفسه بأنّ أوكرانيا تُرِدّ على أعقابها من قبل الجيش الروسي الذي يتقدّم في الميدان. وما قاله وزير الدفاع الإسرائيلي أخيراً عن نجاح إسرائيل في قتل نصف قادة المقاومة في الجنوب تعرّض للتشكيك في جريدة «نيويورك تايمز» نفسها (لو احتسبنا عدد «القادة» من «القاعدة» و«داعش» الذين زعمت أميركا أنها قتلتهم في العراق وسوريا لبلغ الآلاف).

ثالثاً، هناك الأهميّة التاريخيّة. إسرائيل اعتمدت على التفوّق الجوي مبكّراً، ولم تكن الطائرات الروسيّة (أو النسق الذي كان الاتحاد السوفياتي يمدّ العرب به) موازية للطائرات الأميركيّة التي كانت أميركا تزوّد إسرائيل بها. هناك ثلاث دوائر من أنظمة الدفاع المُضادّ للصواريخ، وكلّها تلقى تمويلاً ودعماً من الحكومة الأميركيّة. إسرائيل كانت ترصد طائرات شراعية من غزة، وهي كانت تمنع أي تسلّل مدني إلى فلسطين المحتلّة منذ 1948. إيران أرادت (من دون تفجيرات كبيرة) إفهام إسرائيل بأن نظامها الدفاعي الجوّي ليس عصيّاً عليها وأنها تستطيع اختراقه. لو أن إيران بالفعل اخترقت فقط بثمانية صواريخ، ولو كانت محمّلة بكل الطاقة التفجيرية، لكان التدمير هائلاً. وعندما عبّر بن غفير عن خيبته من الردّ الإسرائيلي على الردّ الإيراني المشروع على قصف قنصليّتها (وصفه بـ«المسخرة»)، كان يعبّر عن حاجة عسكريّة - سياسيّة عند إسرائيل للردّ على المهانة التي شكّلتها هذه الصواريخ والمسيّرات.

(أ ف ب)

34 صاروخ سكود صدّامياً (وبقدرات توجيهية بدائية وحمولة تفجيرية خفيفة) ألهبت مشاعر الأمّة يومها، لكنّ هذه الصليات البعيدة المدى كانت، بحسب الإعلام الصهيوني الناطق بالعربية، رمزيّة. تعرّضت حملة القصف للسخرية من حملة مصالح ومشاعر إسرائيل بيننا (قالوا إن القصف الإيراني حوّل الأنظار عن غزة، فيما غزة لا تزال تغطّي الشاشات والمواقع). إيران في إصابتها لقاعدتين عسكريّتَين أفهمت إسرائيل أن البعد الجغرافي لم يعد عائقاً في التوجيه الدقيق نتيجة التقدّم العلمي العسكري في طهران. هي رسالة، لكنها رسالة بالغة الخطورة لعدوّها.

تسلّح إسرائيل من قبل الغرب كان لهدفَين: شنّ الحروب واحتلال الأرض وتخويف العرب ومنعهم عن مجرّد التفكير في إيذاء إسرائيل أو من تخطّي عوائق وخرق المحظور في الصراع معها. الترسانة العسكريّة الإسرائيليّة غير مبرّرة إلا من هذا المنظور. تجميع كل هذه الطائرات المقاتلة هو من أجل ذلك: تكديس ترسانة مخيفة. ليس هناك من سلاح جوّي في الدول المجاورة كي تستثمر إسرائيل في تجميع الطائرات المقاتلة بهذا الحجم (إلا إذا كانت الطوافة الزجاجية التي أهدتها الحكومة الأميركية للجيش اللبناني تخيف إسرائيل، مع أنه يمكن إسقاطها برمية إبحاص أو كمثرى).

ساهم الحزب، أكثر من غيره، في إزالة عنصر الخوف من نفوس المقاتلين العرب ضد إسرائيل. قد تكون هذه أولى علامات تآكل عقيدة الردع الصهيونيّة. لم نكن نحلم، نحن الجيل الذي عاصر حرب 1967، أن نصل إلى يوم يخاف فيه الجنديّ الإسرائيلي من المقاتل العربي وليس العكس. إيران، بضربتها، أدخلت عنصراً جديداً: أنها دولة شرق أوسطيّة لا تخاف إسرائيل. حاولت إسرائيل إخافتها بشتّى الطرق من خلال عمليات تخريب وإرهاب متنوّعة، ومن خلال استخدام نفوذها الهائل في الغرب أن تحاصر وتخنق الشعب الإيراني كي يثور على حكومته. هذه هي النيّة الصريحة التي تحكم عملية فرض العقوبات الأميركيّة، من كوبا إلى إيران. وإيران جازفت، ولا تزال، بحياة النظام من خلال المخاطرة الكبرى في دعم السلاح العربي ضد إسرائيل، فيما لم تعد تجرؤ حكومة عربيّة واحدة (ولا الجزائر) على تسليح المقاومات (باستثناء النظام السوري – واليمني لو كان لديه ما يوفّره من السلاح).

وكانت السياسة الأميركية العسكرية في دعم إسرائيل تعتمد على ضمان قدرة إسرائيل على هزيمة، ليس دولة عربية واحدة، وإنما أيّ مجموعة من الدول العربية. لم تكن تلك السياسة تأخذ في الحسبان أن هناك إمكانية لبروز فصائل مقاومة عسكرية تلحق الأذى بإسرائيل، كما حدث مع «حماس» وحزب الله. كانت إسرائيل تتعامل مع خطر التنظيمات الجديدة باستخفاف، بناءً على تقييمها للأداء السابق لفصائل منظمة التحرير. تغيّر ذلك بعد 2000، وبعد 2006. وحرب تموز.

الضربة الإيرانية أدخلت عنصراً جديداً، في أن دولة محاصرة تستطيع أن تجرؤ على قصف إسرائيل مباشرة وبعدد كبير من الصواريخ والمسيّرات. وبالرغم من الدعاية المضادّة، ومن التحريض اليومي من وسائل إعلام الخليج التطبيعيّة، فإن الحكومة الإيرانية منذ الثمانينيات دخلت في صلب الصراع مع إسرائيل، وكانت هي تمدّ ياسر عرفات وحركته (في أشهره الأخيرة) بالسلاح وهذا ساهم في إقناع إسرائيل لأميركا بضرورة التخلّص منه. وإيران لم تكن تستطيع أن تدخل في صلب الصراع إلى جانب الحق الفلسطيني لو أن الدول العربية لم تخرج منه. صحيح أن هناك رصيداً شعبياً وإسلامياً تكسبه الدولة التي تدعم الحقّ الفلسطيني بقوة، لكن الثمن لذلك الدخول في الصراع باهظ وهو الذي دفع الدول العربية بعيداً في الترحال عن فلسطين.

رابعاً، أعلنت إيران رسمياً نهاية عهد الصبر الاستراتيجي. لا يمكن موازاة مفهوم الصبر الاستراتيجي مع مفهوم التوازن الاستراتيجي الذي اتّبعه حافظ الأسد في الصراع مع إسرائيل، أو مفهوم الانتظار حتى تحديد زمان المعركة ومكانها (وكم تعرّض هذا المفهوم للسخرية وعن حقّ عبر السنوات). مفهوم الصبر الاستراتيجي لم يعنِ عند إيران تجميد الصراع ضدّ إسرائيل، بل تسعيره في آن عبر الانخراط المباشر في تسليح ودعم وتمويل حركات المقاومة في كل الجبهات وحتى لو كانت الفصائل التي تتلقى الدعم الإيراني لا تعتنق العقيدة الدينيّة أو المذهبية أو الأيديولوجية للنظام في إيران. الصبر الاستراتيجي لم يعنِ يوماً الانتظار حتى تحديد زمان المعركة لأن المعركة لم تتوقّف يوماً، بالنسبة إلى النظام الإيراني. كانت إيران تتلقّى الضربات باستمرار عبر أدوات «الموساد» مثل «مجاهدي خلق» وحركات انفصالية في داخل إيران وعمليات اغتيال سياسي وضربات قاضية ضدّ أهداف إيرانية وضدّ حلفاء إيران في سوريا، وطبعاً بمباركة من الحكم الروسي. لكن في الوقت نفسه، الذي تكون فيه إيران مُنخرطة في الصراع ضدّ إسرائيل عبر جبهات متعددة، تنتظر إيران اختمار قدراتها العسكريّة الاستراتيجيّة التي قد تتطوّر باتجاه نووي لو قرّر المُرشد ذلك. والذين يقولون في الإعلام السعودي إن إيران تحارب إسرائيل بأرواح عربية لم يجروا إحصاءً بعدد الخسائر البشرية لإيران عبر السنوات بسبب مقاومتها ضد إسرائيل وتسليحها ضد إسرائيل. التسليح الإيراني منذ البدء كان موجّهاً ضد إسرائيل، بينما يكون التسليح الخليجي منذ البدء موجّهاً ضد الجيران العرب وغير العرب باستثناء إسرائيل نفسها (السعوديّة أكبر مستورد للسلاح في الشرق الأوسط وإسرائيل هي الثانية، والتسليح السعودي لا يرتبط بمعركة ما ضد إسرائيل لتحرير فلسطين).

خامساً، إيران توجّهت برسالة إلى الغرب مفادها: أنها قد أعدّت العدّة لمعركة كبرى وأن التخطيط أخذ في الحسبان هذا التراص الغربي في دعم دولة إسرائيل، التي كشفت الضربة ضعفها. لم نكن نتوقّع بعد 7 أكتوبر أن تكون إسرائيل، بعد كل هذه العقود من الهبات والسلاح الغربي، عاجزة عن الدفاع عن نفسها بنفسها. ومخطط إيران يتهيّأ لمواجهة كبرى لا تريدها أميركا، ولا تريدها إيران. وكان يمكن لقوى المقاومة أن تفتح المعركة الكبرى في هذه المرحلة، لكن ذلك لم يكن وفق حسابات المحور، بل تكون المعركة انفعاليّة وردّة فعل (وخصوصاً أن «حماس» لم تنسّق مسبّقاً مع المحور في شأن ضربتها). لم تنته المعركة بين إيران وإسرائيل، لكنها تطوّرت. غريب أن يكون لدّ أعداء إسرائيل دولة غير عربيّة تنتمي إلى حضارة لطالما عيّرها العرب بالعنصريّة ضدهم. وحدة الساحات بين عناصر محور المقاومة كشفت أن الغرب لديه وحدة ساحات أيضاً، لكن ذلك أثّر وسيؤثّر على صورة الغرب في العالم. ومشهد ساحات الجامعات الأميركيّة لا يشير إلى أن التناصر الغربي مع إسرائيل سيعمّ على الغرب بالفائدة الجمّة.

* كاتب عربي - حسابه على «إكس» @asadabukhalil

> غريب أن يكون الدّ أعداء إسرائيل دولة غير عربيّة تنتمي إلى حضارة لطالما عيّرها العرب بالعنصريّة ضدّهم

هل تنقذ دراسات نقد «مكافحة الإرهاب» الأكاديميا الغربيةَ في المسألة الفلسطينية؟

صدقي عاصور *

قبل السابع من تشرين الأول 2023، ندر أن تسمع مقولة أن النظرية النقدية في الغرب بحاجة إلى من ينتقدها. ذلك لأنها نظرية «المتضامن» و«الصديق» و«المقموع». انتقدت جديث بتلر الصهيونية. ممتاز، احتفلنا بذلك. ماذا لاحقاً؟ ما هو المشروع؟ المشروع هو أنه إن رأى أحدكم منكراً ضد «الضحية»، أو ما تعرّفه النظرية النقدية كضحية، فليغيّره بقلبه ولسانه وبيده. هذا ليس بمشروع حقيقي، بل مشروع ثقافي أو project بلغة المنظمات غير الحكومية، ينتهي بنهاية السنة المالية.

هكذا باتت النظرية النقدية مشروعاً ترجسياً من أجل «إزعاج السائد» بحيث يصبح الإزعاج هدفاً لا وسيلة. هنا يصبح الإزعاج امتثالاً للسائد، باحثضانه وتقمّصه صورة المزعج، أي «الإرهابي فكرياً». في فعل نكاية عدمي من أجل تبديد الملل. مثال على ذلك ما رأيته في إحدى التظاهرات التضامنية من أجل غزة في المهجر، حين شاهدت أحد المتضامنين الأجانب يلبس حقيبة مكتوباً عليها بالعربية: «هذا النص مكتوب بالعربية من أجل ترويع من يخاف من العرب». بكلمات أخرى، المقاومة وجمهورها وتاريخها وأدبياتها وشهداؤها وأسراها ما هم إلا وسيلة لنا نحن الجيل الشاب الأبيض المترف في الغرب من أجل إزعاج وإرهاب أبائنا الذين نكرههم.

من زاوية أخرى، النظرية النقدية كانت دائماً مفيدة للسلطة الإمبريالية في الغرب، يقول الدكتور خالد عودة الله: «إنّ فلسفات ما بعد الحداثة، بقدرتها التفكيكية الهائلة، ما هي إلا الوجه الآخر لأسلحة الدمار الشامل عند القوى الاستعمارية، فلا يضير متفلسفاً، كان فرنسياً أو ألمانياً أو أميركياً، أن ينظر إلى ما بعد الحداثة وانتهاء اليقين والحقيقة ما دام يتفلسف في ظل دولة تحميه، بطائراتها المقاتلة وبارجاتها الحربية، تنهب العالم لتقدّم له راتب التقاعد في نهاية الخدمة».

هذا التواطؤ تجلّى بوضوح، في السنوات الأخيرة، في توسيع الحزب الديموقراطي الأميركي لأيديولوجية المحافظين الجدد خلال الحرب على الإرهاب كي تنتقل من أولوية تغيير الأنظمة بحجة «الديموقراطية»، إلى نظرية تغيير القلوب والعقول بحجة «العدالة الاجتماعية».

هنا وظفت الدولة الصهيونية، ما قبل وما بعد السابع من تشرين الأول، بروباغندا «العدالة الاجتماعية» من أجل تضليل صورة الصراع على أنه صراع «التقدميين» ضد «مجتمع غير تقدمي» و«عنصري» و«ذكوري». من الضروري التسليم بأن مثل هذا التوظيف قد حدث وتمّ، بغضّ النظر عن موافقة أو اعتراض الأكاديميا والناشطية الغربية المتضامنة مع فلسطين من عدمه، ذلك لأن الأزمة المعرفية للحرب على الإرهاب مرتبطة عضوياً بأزمة الحرب الغربية على الذكورية، العنصرية، وغيرها من الجبهات التي حوّلت النظرية النقدية إلى نظرية لتحريم الفكر النقدي. هنا يصبح الاعتراض كما التضامن بلا معنى، مجرد جزع جماعي على محدودية النظرية النقدية الغربية وكشف ناشطيّتها التي هي، كما تقول الكاتبة إسلام الخطيب، «محاكاة – أو محاكاة للمحاكاة، لا تمتّ إلى الواقع بصلة» (الخطيب كتبت مقالها في هذا الشأن قبل شهر من الحرب). هنا تصبح «لا للإبادة باسمنا» أهم من «لا للإبادة» بالنسبة إلى الناشطين الأكاديميين الغربيين، ذلك لأن المؤسسة الصهيونية باتت تشارك بين الطبقة الوسطى-العليا وابن المنظمة الحكومية ذات المرتب العالي «إزعاجه الشجاع» للمجتمع المحافظ، من أجل تمرير إبادة جماعية.

هناك حل سهل لهذه المعضلة. فلنخلط النظرية النقدية بنظرية ما بعد الاستعمار. هذا أيضاً تم اختراقه. جوديث بتلر، ومن حذا حذوها، يرون أن المجتمعات الأصلانية كانت غير ممثلة جنسانياً، قبل أن جاء الاستعمار الغربي وفرض علينا الامتثال الجنساني الغيري، هنا حوّلت بتلر ذاتها وطبقتها الاحترافية المهنية إلى «شيوخ أصلانيين» إلى ما يشبه نسخة جنسانية وبنفسجية من عمر المختار وعبد القادر الجزائري. هنا اكتشفنا أنه ليس فقط السلطة الرأسمالية-الأمنية المحلية تستخدم خطاب ما بعد الاستعمار ومناهضة الإمبريالية من أجل شرعنة جبروتها، بل سلطة البديل المعارض وغير السائد تتقن مثل هذا الاستخدام (إلى جانب السلطة الصهيونية التي تستخدم الأصلانية اليهودية في خطابها مدعمة بمقولات من فرانز فانون). من هنا، بإمكاننا أن نقرأ نظريات عرمرمية عن الاستعمار الإسلامي والاحتلال العربي وبيانات سياسية وعرائض موقعة تستنكر «الإمبريالية الصينية» في سوريا. وهنا نرى الصحافة العربية النفطية تزخر بمقالات توصم قاسم سليماني قبل أن يجف دمه بعد استشهاده، بوزير «المستعمرات» الإيراني.

في ظل هذه الظروف، يتمحور السؤال في ما إن كانت هنالك مدرسة من مدارس النظرية النقدية الغربية غير قابلة للاختراق من السلطة في القلب الإمبريالي الغربي. الدراسات النقدية في مجال الإرهاب ومكافحة الإرهاب، والتي ترى فيها بنى اجتماعية مزيّفة، ما زالت النظرية الأفضل التي تضعنا نحن والأكاديميا الغربية، بل والفرد في الغرب مباشرة، في مواجهة سلطة المركز الإمبريالي. هذه المدرسة متحررة من ثنائيات اليسار واليمين الثقافيين-الاجتماعيين، إذ إنها تستبدل المحافظ والليبرالي والقامع والمقموع الهوياتي بثنائية السلطة المكافحة للإرهاب في الدولة الرأسمالية-الأمنية، من جهة، والفرد من جهة أخرى.

نشأت هذه المدرسة في حقبة منتصف العقد الأول من الألفية، أي الحقبة ذاتها التي نشأت فيها المغامرة المحسوبة لجريدة «الأخبار» خلال حرب تموز عام 2006، وذلك عندما عُقد من الحرب، مؤتمر بشأن ضرورة نقد الأزمة المعرفية الناجمة عن اختراع الإرهاب ومكافحته، وصولاً إلى بدايات عام 2007، عندما بدأ العمل على تأسيس المجلة الدورية لدراسات الإرهاب النقدية.

بالتأكيد، تتقاطع هذه المدرسة بشكل كبير مع تاريخ منطقتنا وأزماتها ولا تتفوق عليها في ذلك مدرسة أخرى، بحيث تقسم تاريخ مكافحة الإرهاب إلى عدة مراحل:

أولاها، المرحلة المبكرة ما قبل الألفية، وذلك لدى اجتياح لبنان عام 1982، ونشوء حركات المقاومة الإسلامية، ووقوع السلطات الغربية في تناقض دعم طالبان والأفغان العرب كحركات «تحرر» ضد الاتحاد السوفياتي في الوقت ذاته الذي حاصرت فيه حزب الله وحماس، الحركات الفتية آنذاك في مناهضة الاحتلال الصهيوني.

ثانيتها، مرحلة الحرب الدولية على الإرهاب وغزو العراق، والتي استغل فيها أرئيل شارون، باسم مكافحة الإرهاب، أحداث الحادي عشر من أيلول وما لحقه من هستيريا جماعية في الغرب من أجل إتمام هندسة الفصل العنصري ببناء جدار الضفة الغربية.

ثالثتها، مرحلة أفول الانتفاضات العربية ما بعد عام 2011 وصعود داعش، والتي أعادت فيها الحرب على الإرهاب تجديد ذاتها ومأسسة ذاتها في داخل السلطة الإمبريالية البعيدة والسلطة الأمنية المحلية (والتي تحالف معها التقدميون الاجتماعيون الغرب)، بحيث بات هنالك «ألف ابن لادن» و«ألف جورج بوش» في منطقتنا.

رابعتها، مرحلة عودة الحرب على الإرهاب إلى المركز بعدما اتخذت سلطات المركز الغربي إجراءات سلطوية ضد مواطنيها، بحجة محاربة «الإرهاب الأبيض» و«التدخل الروسي» و«الفاشية» و«العنصرية» بحيث باتت تلك مرحلة تحالف التقدميين الاجتماعيين مع السلطة في واشنطن، خاصة بعد أحداث 6 كانون الثاني 2021 (اقتحام الكابيتول).

خامستها، الإبادة الجماعية في غزة بعد 7 تشرين الأول كالمرحلة الأعلى من الحرب على الإرهاب.

لا تتخوّف هذه المدرسة، باسم المعاداة السطحية للإمبريالية الغربية، من نقد الذات، بل تخوض في نقد المشاركين كافة في الحرب على الإرهاب، شرقاً وغرباً، حتى في نقد المقاومة بحد ذاتها عندما تفعل ذلك. وفي ذلك يقول الدكتور أسعد أبو خليل: «هل استُدرج [حزب الله] من خلال الساحة السوريّة إلى المشاركة في حرب غربيّة ضد الإرهاب؟ هل يثق الحزب بأي حرب ضد الإرهاب تصدر عن واشنطن؟ ولماذا لم يصدر بيان رسمي واحد عن الحزب يستنكر فيه حق واشنطن في شنّ أكثر من 160 غارة على العراق حتى الساعة؟ هل يختلف الحزب على أن أميركا لا تدخل حرباً ولا تقصف من دون أن تقتل مدنيّين ومدنيّات أبرياء؟ إن التساهل مع القصف الأميركي على العراق (وغداً مع سوريا) يمكن أن يؤدّي إلى التساهل المستقبلي من قبل الرأي العام العربي إزاء حرب قد تختار واشنطن أن تشنّها ضد حزب الله نفسه (وبالنيابة عن العدوّ الإسرائيلي) وتحت عنوان "الحرب ضد الإرهاب" نفسه؟ إن خطاب وتحالفات "الحرب ضد الإرهاب" من قبل الغرب لا يمكن أن تكون لا لصالح العرب أو المسلمين، ولا حتى لصالح الحرب الحقيقيّة ضد الإرهاب».

بصيرة أسعد أبو خليل، والتي استشرفت الإبادة الجارية في غزة، مصدرها تلك المرحلة النقدية، تلك المرحلة التي أنتجت كذلك فكر جوزيف مسعد بشأن خطاب مكافحة الإرهاب، والذي رأى فيه «فنتازيا إسقاطية» تقوم على محو «علاقات القوة كالإشكالية المركزية للعنف». هؤلاء هم تلاميذ إدوارد سعيد، الذي سبق عصره في نقد خطاب الحرب على الإرهاب في ثمانينيات القرن الماضي، وقد احترف مثل هذا النقد حتى أظهر، بشكل ساخر، الدولة الصهيونية على حقيقتها: آلة عسكرية ضخمة تقودها مجموعة من المجرمين التافهين المدلّلين بالدعم الغربي اللامشروط.

* كاتب وباحث فلسطيني

أي علاقات بين واشنطن والكيان الصهيوني؟

سعد الله مزرعاني *

حدثان قبل أيام، ربما بين مئات قبلهما، جدّدا ضرورة النظر والتدقيق في طبيعة العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة (بكل إداراتها) والكيان الصهيوني، أو على الأقل، في الطور الراهن منها.

الحدث الأول، إقرار مجلس النواب الأميركي، بتفاهم الحزبين المتنافسين بضراوة على كرسي الرئاسة، «الديموقراطي» و«الجمهوري»، حزمة مساعدات بقيمة 26,4 مليار دولار. وهو، تقريباً، ضعف ما كان قد طلبه الرئيس جو بايدن قبل مدة (حوالى 14 ملياراً). حصل ذلك رغم ما يطفو على السطح من مظاهر «خلاف» و«توتر» بين الرئيس الأميركي ورئيس الحكومة الإسرائيلية حول رفح و«ارتفاع الضحايا المدنيين». المساعدة الأميركية الهائلة ليست مفاجئة. المفاجئ توقيتها قبل الشروع المعلن، من قبل رئيس حكومة العدو، في غزو رفح، وبهذا السخاء المنقطع النظير.

الثاني، هو في ردّتي فعل إسرائيليتين أعقبتا، بعد ساعة فقط، إقرار المليارات الأميركية تلك. فقد هاجم نتنياهو الإدارة الأميركية، بسبب إعلان دعائي تضليلي، عن تحقيق أميركي باحتمال خرق كتائب عسكرية إسرائيلية المواثيق الدولية في الضفة الغربية المحتلة، قبل 7 أكتوبر (ماذا عن الإبادة المتواصلة في قطاع غزة قبل حوالى 7 أشهر!). هاج نتنياهو وماج. هدّد بأنه سيتصدى لذلك «بكل قوته». ذكّر ذلك بالحملة الضارية التي قادها، بشكل وقح، ضد الاتفاق النووي مع إيران، متحدياً ومستفزاً الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما. أمّا النائبة الليكودية المقربة منه طالي غوتليف، فقد شتمت الإدارة الأميركية واتهمتها بالعداء لـ«السامية» وتساءلت: من تحسب الولايات المتحدة نفسها؟

في السياق، ويوم الإثنين الماضي، صدرت «البراءة» الأممية لوكالة «الأونروا» من قبل اللجنة التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة، برئاسة وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا، للتحقيق في اتهام إسرائيلي لـ12 عضواً من موظفي الوكالة بالمشاركة في عملية 7 أكتوبر. فور صدور الاتهام الإسرائيلي، ومن دون تحقيق أو تدقيق، قررت واشنطن قطع مساهمتها في ميزانية الوكالة، وحذت حذوها، مباشرة، 14 دولة حليفة وتابعة، ما هدّد عمل الوكالة التي تقدّم خدمات لحوالى 6 ملايين فلسطيني في الشتات.

عبر عرض هذه الوقائع، وشبيهاتها كثيرة، تبدو حكومة إسرائيل في موقع قوي في علاقتها بالطرف الأميركي. جرت العادة في اعتبار الكيان الصهيوني أداة للقوى الغربية الكبرى التي رعت عملية إنشائه، وأسبغت على مشروعه الإرهابي الإحلالي الشرعية الدولية. ثم هي وفرت له دعماً مستداماً هائلاً في الحقول السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية. لكن الوقائع والممارسات المذكورة، وسواها، تستدعي، حكماً، التساؤل: هل إسرائيل هي مجرد أداة؟ وإذا كانت كذلك، فلماذا تمتلك، إذاً، كل هذه الحظوة الاستثنائية، لدرجة أن البعض صنفها على أنها الولاية الـ51 في الفيدرالية الأميركية، وحتى ليس فقط أي ولاية! كيف يمكن تقديم تفسير قريب من الحقيقة بهذا الشأن؟

> الحركة الصهيونية قطب وجناح مؤثر في الراسمالية الإمبريالية الاميركية. هي تهيمن على فروع كبيرة ومهمة، تقليدية وحديثة: في الحقول المالية والصناعية والإعلامية والتكنولوجية والفنية والاتصالات

بعد أن تولت «بريطانيا العظمى» مرحلة التأسيس عبر «الوعد» والدعم والتدريب وتسهيل الهجرة، برزت واشنطن قوة هائلة صاعدة، وبجانبها الاتحاد السوفياتي، على حساب الدول الاستعمارية القديمة التي تراجعت قوتها، خصوصاً، بعد الحرب العالمية الثانية. مع تزايد إرهاب العصابات الصهيونية وعدوانيتها في فلسطين، ظهر ارتباك إنكليزي للتوفيق ما بين تلبية طلب الحركة الصهيونية بإنشاء «الدولة اليهودية» في فلسطين، وبين محاولة حكومة لندن تمديد الانتداب البريطاني لخمس سنوات إضافية. في الأثناء، تعاظم نفوذ الجناح الأميركي في الحركة الصهيونية بوصفه الموقع الأكثر تأثيراً فيها. ترتب على ذلك انزياح صهيوني نحو واشنطن التي «تكفّلت» رعاية المشروع الصهيوني مذّاك: بالترويج للاستيطان عبر الرئيس ترومان، وبالاعتراف بالدولة المغتصبة، وبمنع قيام الدولة الفلسطينية حسب نص قرار التقسيم... إلى اليوم: حيث أسقطت واشنطن كل قرارات وقف إطلاق النار. كما أسقطت، قبل أيام، مشروع قرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية (التي تاجرت بها مراراً في الأشهر الماضية بوصف «حل الدولتين» هو «الحل الوحيد للنزاع»).

بلغ النفوذ الأميركي ذروته عام 1956 حين استغلت واشنطن «العدوان الثلاثي» على مصر من أجل إمساكها بكامل اللجام الإسرائيلي، من جهة، وبمصير منطقة الشرق الأوسط الكبير من جهة أخرى. هكذا، ومع قيام الدولة الإسرائيلية الكبرى، وليس «الشرق الأوسط الواسع» الأميركي، أو حتى ذلك الذي نظّر له رئيس وزراء إسرائيل الراحل شمعون بيريز. من هنا خصوصاً، بدأت تتزايد التباينات الأميركية-الإسرائيلية، دون أن تفسد للودّ الأساسي قضية، كما يتبين من موقف واشنطن من حرب الإبادة في غزة.

* كاتب وسياسي لبناني

البلاد

طوفان المقاومة في جامعات أميركا

أحمد ضياء دردير

يوم الخميس، الموافق 18 نيسان، بدأ الاعتصام الطالبي في الساحة المفتوحة في جامعة كولومبيا أمام مبنى المكتبة، تسلّل الطلبة عند الفجر بخيمهم ولافتاتهم إلى أحد الفنادق الواقعين أمام مبنى المكتبة، وأعلنوا أنهم لن ينصرفوا حتى تسحب إدارة الجامعة استثماراتها من الشركات الداعمة للكيان الصهيوني.

كان التحالف «لسحب كولومبيا الاستثمارات من نظام الفصل العنصري» قد ولد من رحم نشاط دؤوب من الطلاب المناصرين للقضية الفلسطينية، وعلى رأسهم جمعية «طلاب من أجل العدالة في فلسطين»، تمخّض عن الإعلان عن التحالف في سنة 2015، ثم عن بيان عام يدعو إلى مقاطعة الكيان في العام الذي يليه، وخاض حملة ضغط تضمّنت عدة استفتاءات للأساتذة والطلبة وممثليهم، كان آخرها الإثنين الماضي 22 نيسان، انتهت كلها بتأييد قرار سحب الاستثمارات من دولة الاحتلال.

تصاعد النشاط الطالبي المناوئ للصهيونية من بعد «طوفان الأقصى» ومع حرب الإبادة الدائرة على غزة. وبينما كان الرد على الجرائم الإسرائيلية تعاطفاً واسعاً مع الشعب الفلسطيني، فإن 7 أكتوبر قد فتح المجال كذلك لرفع شعارات مؤيدة للمقاومة بشكل لا موارية فيه، بما في ذلك شعارات تعلن الفخر بالبيمن وحصاره لسفن الصهيونية، وصولاً في الأيام الأخيرة إلى شعارات تعلن الفخر بكتائب القسام وتدعوها إلى إحراق تل أبيب. في تلك اللحظة، أسفرت إدارة الجامعة عن سلطويتها وصهيونيتها، وأعلنت في تشرين الثاني تعليق نشاط التجمعين الطالبيَّيْن الأنشط في التضامن مع فلسطين ومعاداة الصهيونية: «طلاب من أجل العدالة في فلسطين» و«صوت يهودي للسلام».

ومن ثم أصبح تحالف «سحب الاستثمارات» هو المظلة التي ينشط الطلبة تحتها، وقد نظّم عدة تظاهرات -غير مصرّح بها- كان من بينها التظاهرة التي اعتدى فيها طالبان من جنود الاحتياط في جيش العدو على المتظاهرين بإلقاء مادة كريهة الرائحة من ترسانة جيش الاحتلال، في كانون الأول 2023.

على الرغم من كل ذلك، اتهم اليمينيون والصهاينة والكونغرس إدارة الجامعة بأنها لم تردع الأصوات المعادية للصهيونية بما فيه الكفاية، وانصبّ هجوم هذه القوى على الطلبة الذين رفعوا شعارات مثل «الانتفاضة هي الحل» و«فلسطين ستتحرر من النهر إلى البحر»، وعلى الأستاذ في الجامعة جوزيف مسعد.

وظهرت رئيسة الجامعة نعمت (مينوش) شفيق أمام الكونغرس يوم الأربعاء 17 نيسان، لتتمرغ في التراب وهي تؤكد الأكاذيب الصهيونية، وتعد بفعل المزيد من أجل قمع الأصوات التي تنادي بالعدالة. في الأثناء، بلّغت إدارة الجامعة الطلبة بأنها لن تنصاع لمطالب سحب الاستثمارات من الكيان الصهيوني، وأنها ستتخذ الإجراءات العقابية ضد كل من تسوّل له نفسه التظاهر.

في فجر اليوم التالي بدأ الاعتصام. وبالفعل علّقت إدارة الجامعة عضوية عدد من الطلاب، ومن ثم اتهمتهم بالتواجد بشكل غير قانوني في أراض خاصة، ثم استدعت لهم الشرطة التي دخلت إلى الحرم الجامعي (في مشهد لم يكن حتى وقت قريب مألوفاً) فأزالت الاعتصام، واعتقلت عدداً من الطلبة.

هذه لم تكن سوى البداية. فمع اعتقال بعض الطلبة وإخلاء الباقين من الفناء المقابل لمبنى المكتبة، تجمّع الطلاب في الفناء الذي يليه، ثم بدأت تظاهرة أكبر من الأولى وتوافد الطلاب، بالأعلام واللافتات والشعارات، عبر مباني وساحات الجامعة، إلى الاعتصام الجديد.

وفي الوقت نفسه، وبينما قررت الجامعة حظر دخول عامة الناس، بمن فيهم الخرّيجون وطلبة الجامعات الأخرى، إلى حرم الجامعة، بدأت تظاهرات حاشدة في الشوارع المحيطة بالجامعة تضامناً مع فلسطين، ومع الطلبة المعتصمين، ولتعطيل سيارات الشرطة. حلّت روح ثورية متجددة في حي الجامعة والحشود الغفيرة في الشوارع بهتافاتها المنغّمة وأعلامها وشعاراتها وكوفياتها وملثميها، والناس في النوافذ يلوّحون لهم بشارات النصر والأعلام ويصفّرون ويهتفون.

ثم بدأت الاعتصامات الطالبية في الجامعات الأخرى، وأثناء كتابة هذه السطور، هناك اعتصام شبيه في جامعة ييل، واعتقالات شبيهة في جامعة براون، وتصعيد في هارفارد، وتهديد بالاعتقال في جامعة واشنطن، وتوقعات باستمرار الاعتصامات وتوسعها...

لا تقتصر أهمية هذه الأحداث في كونها تعبيراً عن تنامي الدعم لقضية فلسطين والمقاومة، بل في كون هذه الأحداث نفسها بوتقة تنظيمية ونضالية لتضافر القضايا والانخراط فيها.

إذا كانت الأحداث قد بدأت بـ«التضامن» مع فلسطين من قبل فئات عربية أو مسلمة أو يهودية-تقدّمية، فإنّ تصعيد الطلبة من ناحية، وإدارة الجامعة من ناحية أخرى، كشف اللثام عن القبضة الأمنية التي كانت قبل ذلك مستترة في المجتمعات الغربية، ودفع إلى الواجهة بمسألة استقلال الجامعات وعلاقتها بالقوى الحاكمة وبالقوى الأمنية والدور الرجعي الذي تلعبه إدارة الجامعات في بعض الأحيان (بما في ذلك جامعات ذات سمعة تقدّمية).

وهذه التجربة، في الوقت نفسه، هي تجربة تعليمية للفئات التي كانت تتعاطف من بعيد، فجاة وجد هؤلاء زملاءهم يواجهون بإصرار وشجاعة تعسّف الإدارة، وعنف قوى الأمن، ووجودا مصير القضية الفلسطينية مرتبطاً بمصير الرأسمالية والسلطة في الولايات المتحدة -في نيويورك بالذات التي تتلقى شرطتها تدريباً على يد جيش الاحتلال، لن يكون من الصعب رؤية هذا التضافر بين القضايا. ثم أصبحت ساحة الاعتصام ساحة للتعلّم والنقاش ومشاركة الخبرات.

هذه المعارك كلها هي امتداد لـ«طوفان الأقصى»، ولعل «كتائب القسام» حين خطّطت له وسمّته وصاغت الإعلان عنه بمفردات تخاطب أحرار الأمّة والعالم، كانت تدرك أنه طوفان قد لا ينحسر عند حدود المعركة في فلسطين، أو أنه مثل طوفان نوح عليه السلام قد يخلق العالم خلقاً جديداً.

فإن كان 7 أكتوبر هو الذي ألهم النشطاء بالتصعيد والثبات، فإنّ القوى التي هبّت لمحاربة هؤلاء الطلبة، هي نفسها القوى التي تدرك جيداً أن مصلحتها من مصلحة الكيان الصهيوني، وأن عليها أن تدافع عن شبكة مصالحها الإمبريالية الصهيونية بكل الوسائل الممكنة. ومن هنا يصبح الاعتصام في هذه الساحة أو التلويح بالعلم في هذا الشارع أو الهتاف والغناء مع هذا التجمع، كلها معارك صغيرة ضد الشبكة الإمبريالية لا تنفصل عن المعركة الكبرى على أرض فلسطين.

لا تقتصر أهمية هذه الأحداث في كونها تعبيراً عن تنامي الدعم لقضية فلسطين والمقاومة، بل في كون هذه الأحداث نفسها بوتقة تنظيمية ونضالية لتضافر القضايا والانخراط فيها

(تصميم محمد معلم)

لماذا تخيفهم فلسطين؟

إسلام الخطيب

لطالما كان التضامن الطالبي مع فلسطين ركناً أساسياً في تنظيم الحركات الطالبية، وليس فقط في الغرب، إلا أنّه يتجذّر في السياقات الطالبية الأوروبية أو الأميركية أو البريطانية بفعل القمع الذي يواجهه الطلاب في المؤسسات الأكاديمية، والتي قد تسعى إلى توظيف الأكاديميين الفلسطينيّين، واختيار النخب التي ستتلقى الأجور العالية مقابل قولية خطابهم وجعله غارقاً في محاربة التواطؤ الأكاديمي الغربي.

ففي هذه السياقات، عادةً ما يُصبح الأكاديمي الفلسطيني رصيداً قابلاً للاستيعاب وإعادة التشكيل. بيد أن الوضع للطلاب يختلف تماماً، فتتباين المعايير بشكل جذري، وتتحرك أجهزة الدول كاملةً لقمع الحراك الطالبي، ولذلك أبعاد طبقية عدّة بالطبع، لكن، في الوقت نفسه، لا يمكن السيطرة على الحركات الطالبية التي تنتشر بشكل حر وسريع، وتملك سلاحين مهمّين هما: النوستالجيا للنضالات وانتصارات الحركات الطالبية السابقة حول العالم، والقدرة على التعاون بشكل واضح وعلني مع المجموعات القاعدية الخارجة عن «القانون» (أي الممنوعة من دخول الحرم الجامعي، والأحزاب السياسية الجذرية في السياق الغربي وخارجه).

لكن اليوم، نشهد درجات متباينة من القمع يواجهها الأكاديميون والطلاب معاً، وخاصة الأكاديميون الذين يحاولون حماية طلابهم بأجسادهم، ويتمّ اعتقالهم بفعل ذلك. يُسلّم الطلاب والأكاديميون كاكباش فداء، وكعربون وفاء وإخلاص لممولي الجامعات الأميركية، بينما يتجاهل الإعلام الأميركي إسرائيل التي يحتّ، مركزاً، بدلاً من ذلك، على سلامة الطلاب اليهود من الشعارات المناوئة «كولومبيا»، التي تمثّلها نعمت شفيق - منوش، وجه البورجوازية المصرية، والتي تقدّم التضحيات بالموظفين والطلاب، تقع أيضاً في فخ الهستيريات الإعلامية بطريقة مماثلة لكيف وقعت «هارفارد» أيضاً).

وفي الواقع، هناك احتجاجات طالبية شبيهة في بريطانيا، من حيث احتلال أقسام أو مبانٍ في الجامعات، كجامعة غولدسميث مثلاً، لكنّ التفاعل مع الجامعات الأميركية هو بفعل ذلك. فالأكاديميون كأكباش فداء، وكعربون وفاء وإخلاص لممولي الجامعات الأميركية، بينما يتجاهل الإعلام الأميركي إسرائيل التي يحتّ، مركزاً، بدلاً من ذلك، على سلامة الطلاب اليهود من الشعارات المناوئة «كولومبيا»، التي تمثّلها نعمت شفيق - منوش، وجه البورجوازية المصرية، والتي تقدّم التضحيات بالموظفين والطلاب، تقع أيضاً في فخ الهستيريات الإعلامية بطريقة مماثلة لكيف وقعت «هارفارد» أيضاً).

وفي الواقع، هناك احتجاجات طالبية شبيهة في بريطانيا، من حيث احتلال أقسام أو مبانٍ في الجامعات، كجامعة غولدسميث فلسطين، وغياب أخبار غزة بشكل كامل، هو ليس إلّا تكتيكاً آخر تعتمده، ليس بهدف التمييع أو الإلهاء، بل أيضاً بهدف إعادة توجيه الحراكات الطالبية نحو مازق «الديموقراطية الأميركية».

في كل مرّة تفضح فيها فلسطين الهياكل الأكاديمية والثقافية والسياسية وغيرها («التي تُحتّ تاريخ القضية وأرشفتها والكتابة عنها كفلسفة مجزّرة خارج التاريخ وخارج الحياة أصلاً»)، تأتي كل أجهزة الدولة، من إعلامها ومثقفيها ونخبها وقضاتها، بهدف إعادة توجيه النظر نحو أميركا «مركز الكون»، وأساس «النضال السياسي» ومعرّفه، فنجد أنفسنا في نفس نقطة التوتر بين الاعتراف بأهمية الاعتصامات الطالبية، وعدم جدواها، أمام أهوال الأخبار والمجازر اليومية في غزة. وفي كل مرة تلتفت فيها عيوننا إلى ما هو أبعد من التناقضات الأميركية، تقول أميركا: عودوا للنظر إليّ، في النضال وفي القمع.

وفي الحقيقة، إنّ الطلاب الذين نشاهدهم هم فعلياً يبدأون في تشكيل ارتباطاتهم السياسية مع فلسطين، وتصريحات المجموعات الطالبية برفض تحويل نضالهم إلى مجرد معركة من أجل حرية التعبير قد تكون أهم خطوة حالياً، ففي كل مرة، نجد نوعاً من الخطاب السياسي الجذري في الغرب، يُقمع ويتحوّل فوراً إلى «الكفاح من أجل الحق في التعبير» والحق في السرد، من دون أي اهتمام بالالتزام بالمقاومة والتضحية في وجه الإبادة الجماعية، وبذل كل جهد ممكن لمنع

تصريحات المجموعات الطالبية برفض تحويل نضالهم إلى مجرّد معركة من أجل حرية التعبير قد تكون أهمّ خطوة حالياً

الممولين الرئيسيين لإسرائيل من الاستمرار في دعمها. وكلّ ذلك مهمّ الاعتراف به، في اللحظة نفسها التي نفهم وندرك فيها أن جامعات غزة دُمّرت بالكامل، وأنّ صوت الطلاب في الدول العربية شبه غائب.

وهناك من الأكاديميين من تأتي تصريحاته متأخرة 200 يوم؛ ولا يمكن إنكار حقيقة أنّه على مدار الأشهر السابقة غُمّم الصمت في ما يتعلّق بالقمع الذي تتعرّض له الأصوات الأكاديمية التي دعمت المقاومة - جوزيف مسعد وآخرون. ومن الواضح أن الأكاديميين يقتمون «المخاطر» بشكل مختلف؛ فبالنسبة إلى المفكرين المناهضين للاستعمار، مثل سبيفاك، التي لا تزال صامتة وتتخذ وضعية النعّامة، فحتى لو قرّرت التحدّث، فإنّ الجميع يدرك بالفعل أن الأمر يتعلّق بالكاميرات والأضواء.

تخيف فلسطين هؤلاء الأكاديميين، كما تخيف الإدارات الجامعية وأجهزتها، وذلك بفعل قدرة اعتبار فلسطين نقطة انطلاق لفهم درجات وطبقات التواطؤ الأميركي، وكيف يجعل هذا الواقع من الكل، سواء الطالب أو الأستاذ أو رجل الأمن، في عملية دعم غير مباشر للاحتلال. لذا، تتجذّر الأصوات أكثر فأكثر مع مرور الوقت، وتصبح أكثر تركيزاً على محاربة فكرة التجريم ومفاهيم البراءة أصلاً، فيهتفون لـ«القسام» من نيويورك من دون أي مراعاة لأيّ لوائح إرهاب، وهذا بالضبط ما يجب التركيز عليه من ناحية التضامن لأيّ شخص داخل السياقات الأكاديمية: العمل ضدّ البراءة، وضدّ لوائح الإرهاب، وضدّ محاولات المساومة على اللغة في وجه الإبادة.

في ما يلي، منشورات لأكاديميين علقوا على التظاهرات الطالبية في الجامعات الأميركية تضامناً مع غزة. تحمل هذه التعليقات آراء تتفاعل مع تفاصيل الصورة الآتية من احرام تلك الجامعات

تعليقات أكاديميين عرب

عبد الرحيم الشيخ *

بين مكتب إدوارد سعيد في «مبنى الفلسفة» ومكتبة إدوارد سعيد في «مكتبة بتلر»، أعلن طلبة جامعة كولومبيا الساحة المركزية في الحرم الجامعي الأكبر في نيويورك «منطقة محررة» تضامناً مع غزة وفلسطين التي صارت كلها قدس.

وفيما تتعالى الأصوات المطالبة باستقالة رئيسة الجامعة (العربية بالولادة) لتواطئها مع الجماعات الصهيونية وأجهزة القمع ورئيس البلاد الخرف، يتعرض الأساتذة الفلسطينيون والعرب وأنصارهم، في كولومبيا وجامعات نيويورك وبقية الجامعات الأميركية، للاعتقال وللملاحقة ومواجهة العرائض الداعية إلى طردهم. لم يتوقف المعادون للضمير الحي وقضية العدالة والحرية في فلسطين عن وصف كولومبيا بأنها «بيرزيت على إنهر الهدسن»، تحريضاً على الأصوات الحرة فيها منذ حركة «الفهود السود» وحتى حراك «الطلبة من أجل غزة»... لكن الطلبة الذين يرون فظائع الإبادة في غزة وعموم فلسطين، يعرفون أن الكاميرا لا يمكن أن تكون لاسامية، ويسخرون من مباني المعرفة المهيمنة التي تطغى على مليوني كتاب في «مكتبة بتلر» التي لا تحمل زخارف مبناها إلا الأسماء البيضاء. تحية لطلبة كولومبيا وأساتذتهم ومناصريهم، إلى جوزيف مسعد وكورنيل وست وسنان أنطون ولكثيرين غيرهم ممن امتلكوا شجاعة إعلان الموقف الآن وفيما مضى... ولا عزاء للحركة الطالبية والأساتذة في جامعات فلسطين، إلا حين يستعيدون دورهم في تبني شعار «ممنوع أي ممنوع» في وجه الاحتلال ووكلائه.

* أكاديمي فلسطيني - من صفحته في «فايسبوك»
في تاريخ 24 نيسان 2024

خالد عودة الله *

حول المقارنة الساخطة ما بين فوران الحركة الطالبية في الجامعات الأمريكية وموات الحركة الطالبية العربية:

1. يمكن تفهم البعد التحريضي والدافع الأخلاقي والحرقة وراء المقارنة الساخطة ما بين الحالين، ولكن يجب أن لا يختزل التفاعل العربي مع الحركة الاحتجاجية الطالبية في الجامعات الأمريكية في المقارنة والإشادة، وإنما السعي إلى النهوض بالعمل الطالبي العربي ضمن شروطه ومعطياته وفهم أزمته وتاريخه.

2. علينا الانتباه إلى الاختلاف في المعنى السياسي وتبعات شعار وقف الحرب والمقاطعة في جامعة أمريكية والمعادل الموضوعي لهكذا شعار والذي يساوي عربياً قطع العلاقات مع الكيان بالحد الأدنى أو وقف الحرب هو يعني الدعوة المواربة إلى إسقاط النظام.

3. صحيح أن العنوان المباشر للحراك الطالبي الغربي «حرب الإبادة في غزة»، إلا أن هذا العنوان هو في الوقت ذاته تعبير عن حراك نضالي لقضايا اجتماعية: الحريات والتمويل وحقوق «الأقليات والمهاجرين» والمهمّشين وهوية الجامعة ودورها في هذه المجتمعات، وصولاً إلى المسعى من قبل المثقفين اليهود للحفاظ على موقع «النقد اليهودي الأخلاقي» في المجتمعات الغربية لكي لا تتحقق مقولة/ نبوءة إدوارد سعيد «أنا المثقف اليهودي الأخير» كما وصف ذاته يوماً.

4. لا يمكن عولمة معنى الحركة الطالبية ومعنى أن يكون الطالب فاعلاً سياسياً، من حيث الصور والأشكال المتعددة كونياً للعمل الطالبي، فعلى سبيل المثال في مجتمعنا يشكل الطلاب نسبة كبيرة من الناشطين في العمل المقاوم العسكري، بمعنى أن ثورية الطلبة لا تتحدد حصراً في المجال الطالبي دون أن يعني هذا عدم أهمية هذا المجال وحيويته في الاجتماع السياسي لأي مجتمع.

5. أحد مكونات السياق السياسي/ الاجتماعي للاحتجاج الطالبي الأميركي هو وصول التناقض إلى ذروته ما بين المقولة الليبرالية للجامعة الأميركية وواقعها السياسي، هذا بالإضافة إلى إرث الفكر النقدي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في هذه الجامعات، فعندما يخرج الطالب الأميركي للاحتجاج، فهو يستند إلى الإرث والمقولة ويرى ذاته وفياً لإرث المؤسسة ومقوماً لاعوجاجها، بينما لا تمتلك الجامعة العربية مقولة أخلاقية ولا حاضنة لنشوء فكر نقدي في دوائر العلوم الإنسانية والاجتماعية، وإنما هي متخمة بالسلطة كمسميات وطقوس (من المعبر هنا الانتباه إلى أنّ الجامعة العربية الوحيدة على ما أعلم، التي شهدت حركة احتجاجية متناغمة مع الاحتجاج الأميركي الطالبي، هي الجامعة الأميركية في القاهرة).

6. الاحتجاج الطالبي الغربي تطور مهم في دعم غزة، والتفاعل معه فكرياً مهم أيضاً لبداية نقاش طالبي حول استرداد دور الحركة الطالبية العربية لدورها السياسي المجتمعي ضمن ظروفها وقضاياها دون أن يتحول الفارق ما بين الحالين (الأميركي والعربي) إلى مسطرة ونموذج وربما إلى مناسبة أخرى «لكره الذات»...

* أكاديمي فلسطيني - من حسابه في منصة «اكس»
في تاريخ 25 نيسان 2024

ربيع بركات *

ثمة تفاهة - أو كسل معرفي - في تعامل البعض مع التظاهرات الطالبية القائمة في الولايات المتحدة اليوم. رغبة في الاختزال تجدها عند من تقتصر قراءتهم للأحداث بوصفها بنطولوناً يلبسونه، فإما أن يكون على مقاسهم، أو لا يكون.

هذه التظاهرات - وفقاً لكلّ مؤشر - حاوية لكلّ شيء مناهض للحرب على غزة. فيها المتضامنون مع الضحايا الفلسطينيين فحسب، وفيها دُعاة مقاطعة المؤسسات الإسرائيلية ووقف الاستثمار فيها، وفيها من يصلُ بهم الحلم إلى التعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها واجهة الصراع مع الإمبريالية في العالم. وفي التظاهرات أيضاً أنصار للمقاومة المسلحة، وبينهم أنصار يوغا وعبّوطة وسلام. ومنهم الإسلاميون، أو المسلمون و/أو العرب فحسب، وبينهم يهود معادون لإسرائيل، وملوّنون يغرفون من تاريخ التمييز المتوارث ضدهم، وشباب بيض فرحون بتمايز جيل Z خاصتهم عن سائر الأجيال، وبينهم نسويون ونسويات وناشطون مثليّون.

لذلك، حين تُفرش سجادات الصلاة في زوايا، تعبق رائحة الماريوانا في زوايا أخرى. ويجمع الطيفُ أساتذة ليبراليون يخشون على فقدان حسهم الإنساني أو يتعاملون مع الحرب نقدياً أو فلسفياً، بآخرين يتعاملون مع الأمر بوصفه رعاية لطلابهم فحسب، فيما يشطح قلّةٌ منهم في الغالب نحو اليسار.

طيّب، بالتأكيد كانت الحركة المناهضة للحرب على فييتنام أقل تركيباً في الستينيات والسبعينيات. وكذا كانت الحركة الاحتجاجية المطالبة بمقاطعة نظام جنوب أفريقيا العنصري حتى انكساره في التسعينيات. لكن هل يظنّ عاقل أن أياً من الحراكين اقتصر على لون واحد؟ وهل يمكن إغفال كم فعلت سياسات الهوية - أحد محرّكات الرئيسية للتمايز السياسي في الولايات المتحدة اليوم - في تشكيل الأشخاص على نحو يُبرز فردانيتهم ويقصر اجتماعهم على عناوين محدّدة قادرة على احتواء «كل شيء» تحتها؟

ثمّ إنّ هذه حركة تضامنيّة عنوانها الواسع الضغط على إسرائيل. من قال إنه ينبغي أن يكون لها برنامج حزبي؟

إن اقتصر أثر الضغط على سقف محدود، كان به. وإن أوصل إسرائيل - مع غيره من العوامل - إلى انكسار، يبقى عظيم.

عادي. البنطلون واسع. البس منه قدر ما تُحبّ، وخفّف نكد حبّتين.

وفي حال كان قلقك على إسرائيل، روح شوف بنطلون تاني ياخي.

* أكاديمي لبناني - من صفحته في «فايسبوك»
في تاريخ 26 نيسان 2024

الأخبار
al-akhbar
السبت 27 نيسان 2024 العدد 5187

نبض المدينة

أقنعة أفريقية وزركشات شرقية وملصقات الأفلام القديمة

غاليري «مختارات»... الفنّ لكلّ الناس!

رنا علّوش

غالباً ما تقتصر الصالات الفنيّة على طبقة معيّنة من المجتمع، أكان ذلك لناحية أسعار الأعمال الفنيّة المرتفعة، أو لناحية التكلّف الذي يحيط بأجوائها. أمّا في غاليري «مختارات» الواقعة في منطقة الزلقا (شرق بيروت)، فالفن في متناول الجميع! بدأت «مختارات» عملها كدار نشر في عام 1982 قبل أن تتحوّل في عام 1985 إلى مكتبة كبيرة، تحتوي على أكثر من عشرين ألف عنوان، لتصبح مركزاً للمثقفين والأكاديميين والطلاب. بعد نحو عقدين، وتغيّر خريطة النشر مع إقبال معظم القرّاء على المواقع الإلكترونيّة بهدف المطالعة، أضافت «مختارات» إلى هذه المكتبة، محترفاً لتصنيع الإطارات (البراويز) على أنواعها. وفي 17 نيسان (أبريل) الماضي، وسّع القيّم على المشروع كمال فغالي مساحته، لتصبح «مختارات» صالة عرض دائمة، تضم أكثر من ألف وخمسمئة عمل فنيّ.

فغالي الذي اهتم لأكثر من خمسة عشر عاماً، بجمع الأعمال الفنية والتحف، قرر أن يعرض مجموعاته الفنيّة، ليتشاركها مع زوّار «مختارات» ويبيعها. تتنوّع الأعمال الفنية التي يعرضها بين لوحات، ومنحوتات، وأقمشة، وأثاث، تعود إلى فنانين من جمهورية الكونغو (وسط أفريقيا)، وتمتاز غالبيتها بالطابع القبلي، اقتناها فغالي في السنوات التي عاشها هناك. إضافة إلى ذلك، تضم مجموعاته أعمالاً لفنانين أرمن، وسوريين، ولبنانيين، ومن جنسيات أخرى.

تدخل إلى «مختارات»، لتجد محترف صنع البراويز إلى يمينك: «نضع البرواز من أجل الدفاع عن اللوحة، إلّا إذا قررت اللوحة عكس ذلك»، هكذا كتب القيّمون على المحترف. وإلى اليمين أيضاً، تجد مكتبة «مختارات» التي تضمّ رفوفها منشورات للدار، مع كتب أخرى متنوعة في مواضيعها. سلّم من درجاتٍ قليلة يزيّنه جدار من المرايا، يقودك إلى القاعة التي تعقد فيها الأمسيات الشعريّة والموسيقيّة، وحلقات النقاش وغيرها من الأنشطة. تتزين جدران القاعة باللوحات، والطباعات الفنيّة، وملصقات الأفلام العربيّة القديمة، والأقنعة الأفريقيّة والأقمشة الكونغيّة المعروضة على شكل ستائر. تصعد إلى الطابق العلوي لتجد شقّة مفروشة جاهزة للسكن، قرر فغالي الحفاظ عليها كشقّة، ذات أثاث نادر وللبيع، تحيط به الأعمال الفنيّة من كل مكان، فيبقى القرار للزائر، أن يشتري كنبة نادرة أو لوحة. ألحفة أسرّة من فن «الباتش» (Patchwork) الذي يعتمد على وصل مجموعة من الأقمشة الصغيرة في حجمها والمتنوعة بألوانها، مع بعضها البعض، ثمّ تزيينها ببعض التطريزات اليدويّة. هناك أيضاً سجادٌ مزركش على الأرضيّة وساعة قديمة وضخمة، تهتز يميناً ويساراً. ألوان صاخبة، طليت بها الجدران واللوحات، لكنّها تجتمع مع بعضها لتصبح مألوفة للعين.

بالحديث عن اللوحات المعروضة، فهي متنوعة في مواضيعها، وأساليبها، ومستوياتها. يجد الزائر أعمالاً في غاية الاحتراف، وأخرى تظهر أنّ الفنان كان في بداية تجربته لدى إنجازها. كما يمكن العثور على نسخ للوحات فنانين عالميين أمثال موديلياني وفان غوخ، أنجزها نسّاخ لم يعرض اسمهم. هذا التنوع لا يقتصر فقط على المواضيع والأحجام، بل يتعدّاها إلى الأسعار أيضاً، إذ تبدأ أسعار الأعمال الفنيّة من خمسة دولارات أميركية، لتصل إلى عشرين ألف دولار، لكي لا يكون الفن حكراً على طبقة معيّنة فقط.

اللافت في «مختارات»، هو احترافية تعامل القيّمين مع الأعمال المعروضة. رغم تجاوز عددها الألف وخمسمائة، إلّا أنّهم يختصرون الطريق على الزائر. من يرغب في الحصول على معلومات أكثر عن العمل الذي يجذبه، يمكنه استخدام رمز الاستجابة السريع (QR Code)، الموجود أسفل كلّ عمل، إذ سيساعده في الحصول على معلومات عن حجم العمل، والمواد المستخدمة، واسم الفنان مع سيرته الذاتية الموجزة، إضافة إلى سعر العمل.

فغالي المهتم بالأنشطة الفنيّة بكل أشكالها، يعمل الآن على تحويل سطح مبنى «مختارات»، إلى محترف فنّي يستقبل جميع الفنانين الذين يحتاجون إلى مساحة للعمل على مشاريعهم الفنيّة. ويضيف إليه مساحة عرض متبدلة. علماً أنّ غاليري «مختارات» تفتتح أبوابها للزوّار، من الإثنين إلى السبت، لتهمس أقنعتها الكونغيّة لهم «ادخل ولا تبرح حتّى تبلغ، ولا تفارق حتّى تدرك».

مفكرة

فيليب رزق: عدسة على الاستعمار

يسعى المخرج المصري فيليب رزق (الصورة)، في فيلمه «دروس خرايط»، الذي يُعرض على منصّة «أفلامنا» حتّى الأول من شهر أيّار (مايو)، إلى إنشاء حوار بين صور مختلفة ونضالات سياسيّة، بدءاً «من مناهضة الاستعمار وصولاً إلى الثورة السوريّة، ومن كومونة باريس إلى السوفيات» على حدّ تعبيره. يهدف هذا الفيلم المقالي إلى وضع النضالات المختلفة في حوار مع بعضها «مظهراً علاقة الخرائط والحدود بديناميكية المصالح وحاجات المجتمعات، بهدف تحضير المشاهدين إلى الزمن القادم».

«دروس خرايط: فيلم مقالي»: حتّى الأول من أيّار (مايو) ـ منصة «أفلامنا». للاستعلام: 01/383808

معرض جماعي يحتفي بالمرأة

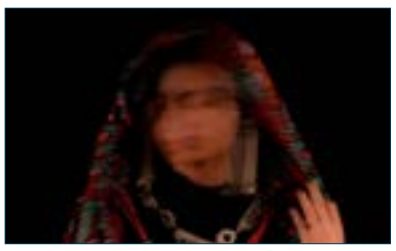

خمسة وسبعون فناناً وفنانة محليّون وعالميّون، يلتقون في معرض جماعي بعنوان «الفنّ على طريقتها»، الذي افتتحه الملتقى الثقافي Kulturnest في يوم المرأة العالمي (8 آذار/ مارس)، ليستمرّ حتّى الثامن من أيّار (مايو). تتنوع الوسائط المستخدمة في تقديم الأعمال الفنيّة بين الصور، والمنحوتات، واللوحات الزيتيّة ورسوم المانغا. ومع ذلك، يبقى موضوعها واحداً يتوافق مع تيمة يوم المرأة العالمي لعام 2024 الذي يرفع شعار «الاستثمار في المرأة».

The Art Her Way: معرض جماعي: حتّى 8 أيّار ـ ملتقى Kulturnest الثقافي (سنّ الفيل) ـ للاستعلام: 03/008245

مريم عجمي «بطّك إلها جلد»

في محاولة للهروب من الواقع، تُعيد مريم عجمي تركيبه ضمن إطار سريالي، لتصوّر العناصر في بيئات غير متوافقة لكن متناغمة. الفنانة التي تأثرت بجوانب مختلفة من طفولتها وتجاربها، ينبثق فنّها من ملاحظة تفصيليّة لما يحيط بها، والرغبة في نقل تفسير يشبه الحلم إلى الواقع. افتتحت الفنانة البصريّة الشابة أخيراً معرضها الفردي الأوّل I'm Not Listening (أنا لا أستمع)، الذي يستمرّ حتّى مساء اليوم في Espace Matisse. تتنوع الأعمال الفنيّة التي تقدمها عجمي بين فن التجهيز، واللوحات الزيتيّة، والكولّاج الرقمي والصور الفوتوغرافيّة.

«أنا لا أستمع: معرض فنّي»: حتّى مساء اليوم ـ Espace Matisse (الأشرفيّة، بيروت). للاستعلام:70/361680

ليلة طرب: عظمة على عظمة

رحلة إلى عالم الطرب الأصيل يقدّمها الفنان زياد سحّاب (الصورة) وفرقته ليلة غدٍ في Now Beirut (الأشرفيّة). تحت عنوان «ليلة طرب»، يستعيد سحّاب على عوده، والمطرب ميلاد ميخائيل الذي يرافق زياد أخيراً في حفلاته، بعضاً من أعمال السيّد درويش والموسيقار محمد عبد الوهاب، ضمن سهرة تركّز على ريبرتوار الأغاني الطربيّة المعروفة. الأكيد أنّ الحضور سيسلطن على أشهر الألحان، التي سيأتي بعضها بتوزيعات جديدة من سحّاب.

«ليلة طرب: زياد سحّاب وفرقته»: غداً ـ الساعة التاسعة مساءً ـ Now Beirut (الأشرفيّة، بيروت). للاستعلام: 01/211122

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
السبت 27 نيسان 2024
العدد 5187 السنة الثامنة عشرة
Samedi 27 Avril 2024 nº 5187 18ème année

كلمات

ملحق
أسبوعي
www.al-akhbar.com

سالي روني

أن تكون «إنساناً عادياً» في زمن الإبادة

سعيد محمد

تكتب الروائية الإيرلنديّة الشابة سالي روني (1991) جملاً متهورة وذكيّة ومزعجة أحياناً، عن الحياة الشخصيّة والعلاقات الحميمية كما يعيشها أناس عاديون في دبلن في أوقاتنا الراهنة. هكذا تصوّر الاغتراب والعزلة التي تقض مضاجع الجيل الجديد، وترصد تأثيرات الطبقة، كبنية اجتماعيّة عميقة ومعقدة، على مشاعر الأفراد، وأحلامهم، وسلوكياتهم اليومية، وعلاقاتهم، المختلّة غالباً، بالآخر. ويبدو أن سحر السهل الممتنع في نصوصها قد أصاب وتراً لدى القراء الشبان في العالم الأنغلوساكسوني، فنجحت رواياتها الثلاث (محادثات مع الأصدقاء/ 2017 ـ أناس عاديون/ 2018 ــ عالم جميل: أين أنت؟/ 2021) نجاحاً تجارياً مبهراً وسريعاً، وتكاثرت عليها الجوائز الأدبية، وتحوّل بعض أعمالها إلى مسلسلات تلفزيونية عرضت على أهم الشاشات في العالم الغربيّ، ووصفها النقّاد بأنها «أول روائية عظيمة من جيل الألفية بقصصها عن الحب في زمن الرأسمالية المتأخرة».

لكن روني، نجمة الناس العاديين، التي تتبنى فلسفة ماركسيّة في مقاربتها الذاتية للحياة، صدمت المجتمع الأدبيّ والفنيّ في 2021 عندما تبنت باكراً موقفاً نقدياً جذرياً من الكيان العبري، ورفضت ـ رغم ضغوط من جهات متباينة الأغراض ـ أن تمنح ناشراً إسرائيلياً حقوق نقل «عالم جميل، أين أنت؟» إلى العبريّة، معلنة التزامها بمقاطعة «إسرائيل» وتأييدها الصريح لنضال الشعب الفلسطيني. موقف يكلّف غالياً في المجتمعات الأوروبيّة التي تغلب الصهينة على مفاصل صناعة الثقافة فيها.

حرب الإبادة الإسرائيلية في غزّة أثارت في قلبها غضباً يعرفه الإيرلنديون جيداً، فأصبحت من أكثر المدافعين عن قضية الشعب الفلسطيني صخباً وبلاغة في العالم الأدبي، وربّما أشرس من يجرؤ على انتقاد التوحش الإسرائيلي علانيةً في أوروبا كلها. اندفعت لتنظيم أنشطة ثقافية في مدن إيرلندية وبريطانية بهدف جمع التبرعات لمنظمة تقدم العون الطبي للفلسطينيين (الأخبار 23 كانون الأول/ ديسمبر 2023)، وشاهد الملايين مقطعاً مصوراً لها بينما تقرأ «رسالة من غزّة»، وهي قصّة قصيرة كتبها القائد الفلسطيني الشهيد غسّان كنفاني. ونشرت الشهر الماضي مقال رأي في جريدة «الأزمنة» التي تصدر في دبلن قرّعت فيه النخبة الإيرلنديّة الحاكمة متمثلة في شخص رئيس الوزراء الذي كان يعتزم حينها زيارة البيت الأبيض في مناسبة عيد القديس باتريك. تحت عنوان «السيد رئيس الوزراء، إذا كان لا بدّ لي...» قالت إن «حكومتنا تنعم بالوهج الأخلاقي المتمثل في رفاهيّة إدانة المفجرين، بينما تحافظ في الوقت عينه على علاقة وثيقة مع من يزودونهم بالقنابل»، معتبرة أن الإبادة التي تنفذها القوات الإسرائيلية في غزّة تحظى بدعم وتغطية جوزيف بايدن «صديق إيرلندا الحميم» المقيم في البيت الأبيض. وتابعت إنّ «هذا يوضح بدقة نهج الحكومة الإيرلندية (المنافق) تجاه الحرب على غزة: انتقادات لاذعة مباشرة توجه إلى الدولة العبرية - الصغيرة نسبياً والمعزولة عالمياً بشكل متزايد -، وفي الوقت نفسه، يتم التعامل مع الولايات المتحدة، التي توفر أكثر من ثمانين في المئة من واردات إسرائيل من الأسلحة، فضلاً عن مليارات الدولارات من المساعدات، كنوع من الطرف الثالث المحايد، وبالطبع كصديق جيد جداً لإيرلندا. لكن ما يحدث في غزة ليس فقط حرب إسرائيل: إنها حرب أميركية، وعلى وجه الخصوص حرب بايدن، ولم يكن في وسع إسرائيل ببساطة أن تتحمل تنفيذ هذا الهجوم المطول والكثيف الموارد على الشعب الفلسطيني من دون الأموال والأسلحة الأميركية».

إن خطاب روني العالي ومنهجها العمليّ في الانتصار للضحايا ورجم القتلة أمر ذو مغزى كبير لدى الأجيال الجديدة التي لم يتكلّس وعيها بعد، فيما يأوي معظم الكتاب والأدباء البارزين في أوروبا والعالم العربي، إلى جبل الصمت ليعصمهم من بحر الدماء الفلسطينية المتدفقة حولهم بغزارة. لقد أرتهم أن الناس العاديّين، لكي يظلوا بشراً، فإنهم لا يلتزمون الصمت في زمن الإبادة، وأنّ التعافي من أكوام الإحباطات الفرديّة غير ممكن سوى بالانخراط في نضال جماعيّ ضدّ العدو الأساسي.

ملف

إن كان لا بد من كلمة مفتاحية تعبّر خير تعبير عن الروايات الستّ المرشحة لـ «الجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر)» التي سيعلن اسم الفائز بها غداً الاحد في ابو ظبي، فستكون بلا تردد «التاريخ». وإن صدق المفكر الماركسي المجري جورج لوكاش في تعريفه للمثقف بانه ذلك الذي يواجه التاريخ بالادب، ويواجه الادب بالتاريخ، فإننا امام روايات تختلط فيها المتعة بالمثاقفة، وتنسج فيها التواريخ الكبيرة للمنطقة من القصص والسرديات الصغيرة: من خاتم طافر بالحكايات في مدينة حلب السورية ينتقل من جيل إلى آخر، مروراً بحفلة مقامرة كبيرة على الاحصنة في ميدان للخيل في القاهرة واختلاطها بقصص الحسناوات والباشوات والفروقات الطبقية في القاهرة الساحرة، وانتقالاً إلى جريمة غامضة في إحدى مدن المغرب، يحاول الراوي فكّ لغزها عبر جمع خيوط حكايات ثلاث يكون القاسم المشترك بينها فن الفسيفساء الرومانية القديم... وليس انتهاء باجواء العبودية خلف اسوار سراي عائلة «السردار» في مدينة مكة حيث يقبع عالم كامل من البطركية والاستبداد وطمس لهوية النساء المهمشات: نحن إذن امام بساط مزركش مذهل من حكايات هذا الشرق وقدرتها على إظهار تنوع عاداته وتقاليده وهوياته، وأديانه واعراقه وتفاعله مع الافكار القادمة من الضفاف الاخرى. لكن الاجمل هو حضور فلسطين بروايتين في القائمة القصيرة وهما «قناع بلون السماء» للروائي الاسير باسم خندقجي الذي حول زنزاناته منذ عام 2004 إلى مصنع للحكايات والشعر عن فلسطين واهلها وتاريخها ونضالها، و«سماء القدس السابعة» لاسامة العيسة: روايتان تغوصان في تاريخ فلسطين فوق الارض وتحتها، في التاريخ المطموس الذي يحاول المحتل محوه وقتله منذ النكبة إلى النكسة وحتى عربدة صواريخه ودباباته وجنوده وأذنابه من القادة الغربيين فوق أشلاء غزة اليوم. والتاريخ المكتوب باللحم الحي والمزنر بالشوك في اجفان ساكني القدس ومعاناتهم في كنف عدو متغطرس ومسلح بكل عدة الاحتلال والهيمنة، لكن ما من سبيل امام هؤلاء المكلومين باوطانهم وبيوتهم إلا ان يتمسكوا بالحكاية والتواريخ الصغيرة التي هي اشبه ببذور صغيرة يسقيها ابناؤهم كل يوم ويحرسونها من الضياع، وان يفعلوا ما يفعله السجناء (والادباء) والعاطلون من العمل: ان يربوا الامل

تقديم وإعداد **محمد ناصر الدين**

«فسيفساء» مدهشة من حكايات الشرق وأديانه وأعراقه وتفاعله مع الضفاف الأخرى

«بوكر» العربية... التاريخ محمولاً على السرديات الصغيرة

أحمد مرسي في عوالم الباشوات والصراع الطبقي

ما هو الخيط الجامع بين ولد بدوي، وسيدة إنكليزية وضابط متقاعد مع سمسار للخيول في مكان واحد؟ يربط أحمد مرسي مصائر هذه الشخصيات بعضها بالآخر في «مقامرة على شرف الليدي ميتسي» (دار دوّن ـ القاهرة)، عمله الروائي الثالث بعد «ما تبقى من الشمس» (2020) و«مكتوب» (2021) ليخرج علينا برواية تخطف الأنفاس يتداخل فيها الصراع الطبقي والتاريخ بالأمل والشغف والخيبة: في ليلة استثنائية، يجد الفتى الفقير «فوزان الطحاوي» نفسه مكرهاً على خوض سباق للخيول في أكبر ميدان في مصر، حيث يجتمع الملوك والبكوات من أجل تحقيق أمنيات ثلاث غريبة: يتكشف السرد بالتدريج عن رواية سينمائية، تأخذنا إلى أروقة قصر مهيب لأحد الباشوات، وإلى ما يدور من أحلام تحت قبعات نساء فاتنات، وأجواء الإثارة في سباق الخيل ورجل يموت في القرية تاركاً رزمة من الأوراق الصفر للجرائد التي كتبت عن هذا السباق الشهير: تشتبك في الرواية حكايات أربع لكل منها طابعها الفريد. يتقارب أبطالها في مصائرهم ونضالهم واستماتتهم في صناعة أقدارهم بأيديهم لأنّ «الأمنيات التي لم تتحقق هي أصل عبودية كل إنسان» كما يقتبس المرسي من الكاتبة وعالمة البوغا الهندية ـ الأميركية برمهنسا يوغانندا. تتعقد الحبكة في هذا النضال، وتتكشف عن صراعات طبقية وأحلام صعبة لكن مشروعة، وعالم داخلي للشخصيات يتارجح بين الحب والرغبة ووخز الضمير، ثم الخوف من السقوط في الهاوية. لكن خيط أريان الجامع بين كل هذه العوالم، يتلخّص في كلمة واحدة: «الأمل». ينجح أحمد المرسي في ضخ الإثارة في الرواية حتى السطر الأخير، وفي جعل القارئ يعيش مع أبطال الحكاية لحظة بلحظة في ترقب وانتظار لما ستؤول إليه حفلة المقامرة الصغرى والكبرى ومصائر أصحابها في نهاية المطاف.

بوصوله إلى القائمة القصيرة لـ «بوكر»، يحجز الكاتب والروائي المصري الشاب (1992) مكاناً مميزاً له في الجيل الجديد للرواية المصرية، هو الحاصل على بكالوريوس الإعلام في جامعة القاهرة (قسم الإذاعة والتلفزيون) ويعمل كصحافي في جريدة «الوطن» ومعدّ للبرامج في قناة «دريم» ومحرّر في قناة «روتانا»، وكانت روايته الأولى «ما تبقى من الشمس» (2020) قد فازت بالمركز الثاني من «جائزة ساويرس الثقافية» عن فئة الشباب.

عيسى ناصري: رواية التشويق والتشظّي

تعدّ «الفسيفسائي» (دار مسكيلياني ـ تونس) الرواية الأولى لكاتبها المغربي الشاب عيسى ناصري التي يمكن اعتبارها رواية التشويق والتشظي والألغاز واستفزاز عقل القارئ عبر دمجها في طيات السرد بين روايات ثلاث تتطور وتتعقد في خطوط متوازية: الرواية الأولى «الفتى الموري» كتبها «جواد الأطلسي» وتتحدث عن فترة الاحتلال الرومانيي للمغرب وانتقال فن صناعة الفسيفساء من المحتلين إلى المقاومين الموريين وأبنائهم، والثانية «ليالي وليلى» من تاليف الأميركية «أريادنا نويل» التي سلبت لبّها قطعة فسيفساء مفقودة وأخذ يقلبها هيامٌ بفتى يدعى «جواد»، والثالثة عبارة عن مذكّرات بعنوان «باخوس في العيادة» كتبتها الطبيبة النفسية «نوال الهناوي» حول مرضاها وعوالمهم التي تبدو كفسيفساء تاريخية وثقافية تشبه في تفاصيلها المعقّدة إلى حد ما مذكرات فرويد عن مرضاه. أما عن الفضاء المكاني والزمني للرواية، فينثر ناصري قطع الروايات الثلاث على أرض مدينة «وليلي الأثرية»، وبطريقة الترجيع والتقديم السينمائيين يتوزع الزمن بين البعيد (القرن الثاني) والقريب نسبياً (تسعينيات القرن الماضي)، ليفرض سؤالاً مهماً نفسهما حول الرواية: كيف سيردم الروائي الهوة الزمنية التي تقارب ثمانية عشر قرناً بين وقائع السرد؟ وكيف سيمسك بخيوط اللعبة بين الروايات الثلاث في خيط لاقط يحميها من الترهّل والتشتت؟ الفسيفساء الرومانية هي الجسر الذي اعتمده ناصري بذكاء لردم هوة الزمان بالفن والاستيتيقا. أما خيط أريان اللاقط والجامع بين الروايات الثلاث، فسيضعه بين يدي «تُهامي الإسماعيلي»، وهو كاتبٌ كان قد احترف صَنْعة الفسيفساء المغربية المعروفة بـ«الزّليج البلدي»، وهو الذي ستكون رواية «الفسيفسائي» (دار مسكيلياني) على يديه بمثابة تركيب دقيق (Synthèse) من الروايات الثلاث وتوليفة فنية وأدبية هي أشبه بتركيب قطعة فسيفساء كبيرة من قطع أصغر.

ليست «الفسيفسائي» رواية حرفية جمالية ولا رواية بوليسية ولو استعارت الكثير من تراكيبها من هذين العالمين، إذ يفخّخها ناصري بأسئلة معقّدة عن الاضطهاد وقبول الآخر المختلف وأسئلة ذكية التقطها الروائي التونسي عيسى جابلي الذي قدم للرواية وكتب على غلافها الخلفي: «من أين تنهض الحرية؟ من الذاكرة أم من الإرادة أم من تزاوجهما معاً؟ ومن منهما ينهض بحدد الآخر وينحته، الفن أم الوجود، أليس ما يبقى من هذه الحياة قطعة فسيفساء تقولها وتسلّم الباقي إلى النسيان؟ وما النسيان إن لم يكن قطعة فسيفسائك أيها القارئ؟».

باسم خندقجي «يضع» قناع المحتلّ

«قناع بلون السماء» (دار الآداب ـ بيروت) هي حكاية «نور» عالمُ آثار يُقيم في مخيّم في رام الله، يجد ذات يوم هويّة زرقاء في جيب معطف قديم. تتخذ هذه الحادثة عند خندقجي منعطفاً سردياً يرتدي فيه البطل قناع المُحتل في محاولة لفهم وتفكيك الأيديولوجيا الصهيونية في تحوّل «نور» إلى «أور»، تتصاعد الحبكة في انضمامه إلى بعثة تنقيب في إحدى المستوطنات، تتجلى فلسطين المطمورة تحت التربة بكل تاريخها الحقيقي والمناقض لأوهام الصهيونية واكاذيبها الملفقة. يدخل خندقجي في روايته الجديدة «قناع بلون السماء» (الآداب) حقل الغام كبير في السياسة والتاريخ والجغرافيا، بين الهوية الأصلية والهوية الزرقاء و«التصريح» بدخول الإنسان إلى وطنه ومسقط رأسه وأرض أجداده، بين السرديّة الأصليّة المهمّشة والسرديّة المزيّفة السائدة، ويعرّج على كل مفردات القاموس الفلسطيني الحديث والقديم في روايته. فنراه يقدم رجلاً في أزقّة المخيم ويؤخّر أخرى في التاريخ الروحاني والغنوصي القديم لفلسطين: المخيم الذي تطبق عليه أزقته، يقول الراوي إنه لا يحمل معنى إلا عندما ترتكب فيه المجزرة ليصبح اسماً من أسماء المخيم في تاريخ الإنسانية مثل تل الزعتر وصبرا وشاتيلا والشاطئ وغيرها، ثم يقيم خندقجي مقارنة ذكية تفرق بين هذه المخيمات والغيتو اليهودي في أوروبا في القدرة على أسطرة المأساة والإمعان في تخيلها، ولا تفوته الإشارة إلى بعض المراجع في هذا السياق مثل رواية «أولاد الغيتو» لإلياس خوري و«فانون والمخيلة ما بعد الاستعمارية» لنايجيل سي. غيبسون. أما التاريخ الغنوصي لفلسطين في ما يخص مريم المجدلية، فلا يفوت خندقجي أن يشير إلى سطو الغرب المتصهين حتى على سيرة قدّيسي الشرق ومظلوميه ومصلوبيه وشهدائه: «لن أسمح لدان براون وكل الكؤوس المقدسة التي شُربت بصحة رواية «شيفرة دافنشي» أن يتطاولوا على المجدلية بتّرهاتهم ويسرقوا سيرتها مني». خندقجي الذي يقبع في سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 2004 والمحكوم بثلاثة مؤبدات، كان قد أصدر من الزنزانة عدة مجموعات شعرية تشي عناوينها بمعاناة الإنسان الفلسطيني داخل سجون العدو مثل: «طقوس المرة الأولى» (2009)، و« أنفاس قصيدة ليلية» (2013) عن «الدار العربية للعلوم» (بيروت)، وخمس روايات: «مسك الكفاية: سيرة سيدة الظلال الحرة» (الدار العربية للعلوم، 2014) ، «نرجس العزلة» (المكتبة الشعبية ناشرون، 2017) و«خسوف بدر الدين» (دار الآداب،2020) و«أنفاس امرأة مخذولة» (الدار الأهلية، 2020)، وروايته الأخيرة «قناع بلون السماء» الحاضرة بقوة على لائحة «البوكر» التي يتخطى فيها خندقجي تصنيفها في زاوية «أدب السجون». بذلك، يقلب للرواية الصهيونية المزيّفة ظهر المجنّ وينقب في السردية الحقيقية لأصحاب الحق ويحاصر السجان والغرب الرسمي الجبان المطبّل لأكاذيبه، بما يذكر بما قاله الثائر النيجيري كينسارو ويوا في فترة النضال العالم-ثالثي ضد الاستعمار: «السجن الحقيقي ليس السقف الذي ينضح ولا طنين الذباب في الزنزانة الرطبة اليائسة، بل هو الأكاذيب التي تُردّد على مسامعكم طوال جيل، الجُبن الذي يلبس قناع الطاعة، هذا هو يا أصدقائي ما يحول عالمنا الحرّ إلى سجن مظلم».

ريما بالي : حلب الحكاية المضرّجة بالدماء

خاتم سليمى (دار تنمية ـ القاهرة) أيضاً رواية التاريخ الذي ينسدل كبساط مضرّج بالورد والدم، لكن هذه المرة على الجغرافيا السوريّة، وتحديداً مدينة حلب التي تجمع مصائر وأقدار الشخصيات الثلاث: الشخصية الأولى هو الشاب الإسباني لوكاس المولود في مدينة سانتاندير الشمالية لأسرة ميسورة نسبياً، لأب طبيب للأطفال وأم يهودية من مدينة توليدو يرث عنها شغفه باللوحات والتحف وذكريات طرد اليهود من الأندلس في حقبة محاكم التفتيش. يجد لوكاس ضالته في مهنة التصوير التي يبرع فيها لينتقل إلى توليدو ويشتري قصراً صغيراً، ثم تتغير حياته بالكامل حين يهم بتعليق سجادة صغيرة كان قد اشتراها منذ عشر سنوات من حلب في رحلة عمل يلتقي فيها بالشخصية الثانية، سلمى، صاحبة دكان الأثريات والتحف الذي اشترى منه تلك السجادة، وصاحبة ذلك الخاتم الجميل الذي لم يكن يفارق سبابتها، تخبر لوكاس عن عالم سحري متصل بنقوش السجادة وطقوس مرتبطة بالشموع لاستقبال حلم غريب محمل برسالة مشفرة. أما سلمى، واسمها الحقيقي سيلين، فمصابة بلوثة التاريخ ومغرمة بكل ما يمت بصلة إلى حلب من تاريخ وتقاليد وثقافة وفن، تتخذ حياتها منعطفاً مثيراً عندما تلتقي ذات ليلة بالشخصية الثالثة، المستشرق «سيلفيو كارلوني» أو «شمس الدين» تيمناً بشمس التبريزي، وهو الموسيقار الإيطالي الأصل الذي ترك بلاده ليستقر في حلب مؤسساً فرقةً موسيقيةً تقدم حفلات التراث الحلبي الأصيل والألحان الصوفية في منزل هو أشبه بقصر أثري اشتراه في حي «باب قنصرين» في قلب حلب القديمة: تنجح الروائية السورية ريما بالي (1969) المولودة في حلب والمقيمة حالياً في إسبانيا، في صهر قصص الأبطال الثلاثة بين أصوات طبول الحرب وخفقات القلوب الباحثة في السفر والمنفى والترحال عن مسببات الوجود والمعنى والحب، في تقنية سردية ذكية تستخدم خاتماً قديماً يدور بين أصابع الحكائين في شتى بقاع الأرض، ويستفيد من المخزون الحكائي الهائل لإحدى أقدم الحواضر في العالم التي تبدو في الرواية أشبه بغاوية مغدورة تئن تحت أنقاض الحرب والفرص الضائعة. فهل يعثر أبطال الرواية على بوصلة العشق والانعتاق على طريقة الصوفيين؟ وهل يكون خاتم سليمى السحري وحكاياته المشوقة كافياً لتحرير الأرواح الهائمة في فضاء المدينة، أم «هل على حلب أن تنتظر سليمان آخر يُبعث من سباته الطويل، فيرمّم عصاه المأكولة ويستعيد سطوته على سائر المخلوقات المتناحرة، إذ يعثر على خاتمه المفقود». تسأل بالي التي سبق أن أصدرت روايتين بعنوان «ميلاجرو» (تعني المعجرة بالإسبانية ـ الدار العربية للعلوم، 2016) و«غدي الأزرق» (دار الآداب، 2017).

رجاء عالم: مرثية للنساء المكّيات

من تاريخ مكة المكرمة مهّد الإسلام الأول هذه المرة، تضيف الكاتبة السعودية رجاء عالم لبنة جديدة إلى مشروعها الروائي الذي يوثّق للبيئة الحجازية بأدقّ تفاصيلها، عبر الغوص في تاريخ عائلة «السردار» التي هي نموذج للعائلة المكية العريقة، وعبر حيوات أفرادها نرى حياة المدينة المقدسة، وعلى الخصوص تاريخ النساء المكيّات في الفترة ما بين 1945 حتى عام 2009، وهي الفترة التي شهدت تحولات كثيرة وجذرية في حياة أهالي تلك المدينة التي تعيش على وقع وجود الحرم فيها. روّأية «باهبَل» (دار التنوير ـ تونس/ بيروت) أشبه بمرثية لأجيال من النساء في وجه سلطة الأب، الذي يتمثل بشكل فاقع في مصطفى السردار الذي هو أقرب إلى إله يمسك بمفاتيح المراقبة والمعاقبة، والثواب والعقاب. تمتد دوائر سلطته على الأبناء والأخوات والأحفاد، والكبار والصغار، ويستمد سطوته من التقاليد العريقة لأجداده الذين حكموا مكة ردحاً من الزمن: تستغل صاحبة «طوق الحمام» السرد لتوجه رسالة غاضبة في وجه العبودية المبطنة التي خضعت لها النسوة. عبودية تأتي تارة باسم الحب وباسم التكريم و«صون العرض»، لكنها تسحق وتطمس الهوية والوجود. إنها الرواية التي تنفض الغبار عن هذه الأصوات المطموسة «بين نورية وسكرية وحورية وعائلة السردار... كنت أشعر بأن هذه الحكاية لا تستقيم إلا بالتعبير عنهم بلغتهم المكية. كانت موسيقى اللهجة المكية تلحّ عليّ في أصداء تترجّع في قلبي وقلوب مكية رحلت لكنها باقية في كياني». تنبش صاحبة «ستر» بطن هذا التاريخ بصوت الفتى عباس (باهبل) الذي عاش قريباً من نساء عائلة السردار وقرر أن يكتب كتاب سيرتهنّ بحيث لا تسعى الرواية إلا إلى «مراجعة كتابهنّ هذا المطمور في الأدراج. قرأته. قد تبدو أنها حيوات من زمن منقرض، أو من كوكب آخر، لكن الآن هذا الصوت القديم يكتسي صوت العصر، لأنه جزء من تاريخ مسيرة المرأة في هذه البلاد». تضيف الروائية السعودية المخضرمة التي درست الأدب الإنكليزي في «جامعة الملك عبد العزيز» في جدة عملاً قوياً جديداً إلى «الريبرتوار» الخاص بها الذي عرفناه في «موقد الطير» (2002) و«ستر» (2005) و«طوق الحمام» (الحاصلة على جائزة «البوكر» عام 2011 مناصفة مع الكاتب المغربي محمد الأشعري عن روايته «القوس والفرّاشة») و«خاتم» (2012) وغيرها من الأعمال الروائية والمسرحية التي كرست صاحبتها كواحدة من أهم الأصوات الروائية على الساحة الخليجية وحتى العربية اليوم، وقد ترجمت بعض أعمالها إلى الإنكليزية والإسبانية.

عبده خليل ــ «من دون عنوان» (1949 ــ مجموعة «تيت ليفربول»). نقلاً عن صفحة «ملقف»

أسامة العيسة في حارات القدس القديمة

«سماء القدس السابعة» (منشورات المتوسط ـ ميلانو) رواية القدس في سبعينيات القرن الماضي وقد ضمها العدو إلى كبانه الغاصب بعد نكسة 1967، وهي تتعرض للمرة الثانية خلال عشرين عاماً إلى ما يشبه المجاعة، وتحاول لملمة جراحها واحتواء صدمة خضوعها للمحتل الذي بات يغرس أظفاره كل يوم في لحمها: من كاميرا تلتقط أدق التفاصيل وتتمثل «عينيّ الطفل كافل ووالده الشيوعي الذي أُسر في أحد الاشتباكات مع العدو الإسرائيلي، بحيث تكر سبحة القصص «الصغيرة» عن القدس وحاراتها وشوارعها وأهلها، من «السبع» الذي «طربل» (أصيب بالعجز الجنسي) ومعاناته مع زوجته والمجتمع الضيق من حوله، إذ يختلط العجز الجنسي بالنميمة والسخرية والعدوانية، مروراً بقصص الشيخ نعيم الشيخ الذي يحفظ تاريخ القدس وما حولها عن ظهر قلب كقصة قصر صالح جريس نجيب المشيد قبالة مستوطنة تلبيوت، والشيخ عبد رب النبي الذي «يفتح الله على واحد مثله، من أحباب الله، أبواب الطلاسم المغلقة»، وليس انتهاء بالعلاقات المعقدة مع اليهود وما يستتبعها من تصدعات أسرية كطلاق والدة الراوي بعد شكوك بعلاقتها بـ «رامي اليهودي»: ينطلق الروائي الفلسطيني أسامة العيسة (1963) ابن مخيم الدهيشة من هذه «التواريخ الصغيرة» لينسج على امتداد 700 صفحة تقريباً رواية هائلة تحتفي بالمكان وشخوصه، «بمدينة نصية وقدرية، ولكنها أيضاً مراجعة للمسلّمات والشعارات وحتى للعمل الفدائي المبكر، الذي لم يكن، رغم فداحة التضحيات وسموّها، والمرجعيات الثقافية للمناضلين، ليفضي إلى انعتاق المدينة بحجرها وبشرها، وعن الإدراك المبكر أن القدس، المحاصرة بالأغاني الحماسية، والشعارات الجماهيرية، والتصريحات الرسمية، ليست هي قدس الناس الذين كان عليهم دفع الثمن دائماً، وليست هي القدس الدينية التي حاصرت نفسها في نحو كلم مربع داخل السور لقرون، رغم معاناتها من جراح لن تندمل». «سماء القدس السابعة» (المتوسط) هي الرواية المستعصية على المحتلين والأقرب إلى أفراح أهلها متعدّدي القوميات والإثنيات وأتراحهم وانتصاراتهم وهزائمهم الصغيرة والكبيرة وكيف تشقّ وردة الحياة جذورها بصمت واستعصاء في مدينة ينقلب فيها كل يوم الكتابُ على الأنبياء كما يقول الشاعر محمود درويش، ويكتب أهلها تواريخ قصصهم الصغيرة بملح دموعهم. وهي الرواية الفعلية الثالثة للعيسة بعد «مجانين بيت لحم» (مؤسسة نوفل) الفائزة بـ «جائزة الشيخ زايد للكتاب» عن فئة الآداب (2015)، و«لإنجيل المنحول لزانية المعبد» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2021) إضافة إلى مؤلفات أخرى في القصة القصيرة والآثار وطبيعة فلسطين ومواد تسجيلية عن الثقافة والسياسة في فلسطين.

فصل من رواية

حفيد كورصو (*)

عبد الوهاب الملوح

لا زلت أبحث في داخلي عن أشياء كنت قد أخفيتها عني وعن كل الآخرين؛ خبأتها عن أيامي الآتية وعن تحوّلات الزمن، أفتش عن أشياء قد ضاعت مني وما عاد بإمكاني أن أمسك بها وأشياء أخرى قد نسيتها فما عدت أذكرها أبحث عن أجوبة كثيرة لأسئلة لا أجيد صياغتها أو بالأحرى لا أعرفها؛ أنا حفيد اللعنات المقدسة؛ ابن الوجع الرجيم، العالق في متاهتي أؤرخ للزمن بلوعاتي ولا أنشد ملاذاً يسيء إلى جراحي المتعالية؛ أنا الغارق في بقايا أصداء مرح تعتق شجناً، أصعد خيباتي كما يصعد الأبطال منصات التتويج ولا أحني رأسي ورقبتي لأوهام المجد المزيف. هذا أنا تاريخ طويل من المشاعر والانفعالات الغامضة، من الأحلام والكوابيس من الآلام والمباهج المشبوهة، من الوهم والانتظارات غير المجدية؛ تاريخ كامل من الصمت الذي فاتني التدقيق فيه؛ تائهاً بين حواشي ذاكرة الخوف، لهذا ما فتئت أعمل على تجنّب التفكير في افتراضات ما سيكون عليه يومي الجديد هنا، فانشغل بتجفيف هذا السيلان النازل من عينيّ وعادة ما التجئ إلى حك جلدي في مكان ما من جسدي، فهذا يشغلني على عادات أخرى أسوأ بكثير. كنت أصفّي حسابات قديمة مع نفسي؛ هل بالفعل فقدت الذاكرة والبصر وما عاد بوسعي أن أعمل فكري في أي شيء؛ ماذا أنا؟! صرفت النظر عن الحقيقة ومشتقاتها وتوقفت عن هرولتي في جهات اتضح لي أنها سراب خُلّب، الغيت من حساباتي مفهوم الربح والخسارة وعطلت الانفعالات ذات الصلة بالمشاعر العاطفية، وبدا لي أنّ متابعة رتل نمل أهم بكثير من متابعة عته عالم ينتحر بأشد أساليب القتل. كسرت كل ظلالي وأسلمت نفسي لمزاجات حدسي وارتباكات روحي الشاقة، الماء وقد علاه الزيت تزداد عناصره تماسكاً، فيغيب في العمق تاركاً السطح للزيت الفاسد، نتّن هذا العالم ورغم ذلك يتقاتل من أجله أكلو لحوم الموتى، من قصبة ضئيلة أحاول الإمساك بمزقة هواء متشرّدة. هكذا أنا الآن وحيد تماماً وكما ينبغي أن أكون بلا رفقة ولا نافذة ولا حتى إشراقة شمس؛ بلا حاجة إلى البكاء ولا حاجة إلى الوهم؛ بلا حاجة إلى فرح مشبوه أو أغنية مرتبة الإيقاع وحيد بلا حاجة إلى هواء مملح وحبّ مستعجل كرغيف لم يحتمل نار الفرن؛ بلا حاجة إلى الوصول ولا ملاذ أوقد فيه ناراً بحطب الأمنيات الكاذبة... وحيد كغابة مجهولة. سوف تخنقني هذه الجدران وعليّ أن أهشمها وأتحرر من سعالي المكتوم، لم يعد بوسعي أن أحلم، ليس لأنني لم أعد أنام، فلا شيء يؤرقني فلا وقت لي لذلك، الا يكفي ما أغمضت عيني؛ الحلم فضيحة، لست واهماً، أريد أن أتخلّص من كل ظلالي التي تحاصرني، فلا ظل لي ولست ظلاً لأحد؛ وكل ما أحتاج إليه الآن أن أتخلص من أثقالي القديمة وتلك التي سوف تأتي، ورغم ذلك ما زلت حبيس غصّتي محاصراً بظلال تشدني إليها من كل مفاصلي؛ هل لا زلت مكبلاً أعمى أخبط رأسي على هذه الجدران الرطبة التي ما انفكت تحاصرني، وهذا السقف «الواطي» الذي يخنق أنفاسي، فلا يمنحني قدرة الإمساك بأهاتي؛ يحبسني مقهوراً في تنهيدتي الكتيمة؛ يجرحني دمعي الثقيل ولا أستطيع البكاء.

- يا سليمان يا ولد الحلال.

بالأمس فقط عرفت اسم سجّاني، تبادلنا كلمتين أو أكثر يبدو أنه ساذج ومغفل، عليّ أن أستدرجه للحديث، هكذا على الأقل لن أصير أبكم أيضاً، فممنذ أن ألقوا بي هنا في هذا القبو المظلم، لم أخاطب أحداً وصرت أتكلم وحدي وأهذي خشية أن أفقد عادة التكلم فابتلع لساني. فقدت حاسة الشم وما عدت أتبيّن الروائح الكريهة من تلك الطيبة، فلا رائحة هنا سوى رائحة البراز والبول والجدران الرّنخة. فقدت الإحساس بالزمن، فلا وقت لي سوى هذه العتمة التي تتسع من حولي سواداً مدلهماً، بالكاد أتحسّس الأشياء من حولي: هذه محفظتي التي أسند عليها رأسي ولا شيء فيها سوى ما تبقّى من بعض دواء لعيني. لا أكاد أعرف كيف ألمس الأشياء المحيطة بي، فأصابعي تخشّبت وريقي جفّ. يتمُّ في الحبس إشباع الذات وتعبئتها بما هو مرفوض وممنوع؛ بكل ما هو مكبوت وإحياء المدفون داخل الذات ثم إعادة تأهيله، البروز مجدداً عند معانقة الحرية. الشجن محطة انتظار يتم فيها تعهّد دواعي المنع من البلى؛ ففيه حرية هي أخطر من الحرية خارجه، ليس ثمة ضوابط داخل الأسوار، فالسجين المضطهد والمقموع سوف يبحث عن كل الأشياء الباقية ليقاوم حالات اندثاره عبر التشبث بتلك الأسباب التي من أجلها أودع السجن، حيث تتاح الفرصة من أجل بروز نوع من الرهبنة الانتقامية التي تأخذ في التشكل عبر تنامي الشعور بالاضطهاد، ومن الآخر الجلاد الذي عليه أن يدفع كل فواتير هذا الكبت المضاعف. إن السجين في آخر الأمر هو ضحية إحساسه بأنه ضحية مزدوجة: ضحية الجلاد وضحية نفسه، وعليه فهو حالما يستعيد حريته، ينتقم من نفسه عبر الإجهاد على ذلك الجلّاد الذي حبسه في ذات مقصرة.

_ شربة ماء.

_ هل أفرغت طستك بهذه السرعة؟

_ إنني أحتاج إلى الكثير منه، أنت تعرف أنني عليل.

_ سكّر فمك.

أعرف جيداً إن الأمر شبه مستحيل وأعرف أنه لا بد من إحكام ترتيب الخطة حتى لا يتكرر معي ما حدث مع علي الصوفي في بيتي في تونس، أووه لا أريد أن أتذكر تلك المصيبة، فلئن كنت نجوت وقتها، فالآن لن تقوم لي قائمة بعد اليوم وسوف تُقطع رأسي، آه يا رأسي. أشعر كما لو أن دبيب نمل يَصّاعَدُ مع عمودي الفقري من أسفل ظهري إلى أعلاه؛ ترتجف يدي اليسرى وأفشل في التحكم فيها كما أشعر بانقباض عضلات ساقي وأفقد القدرة على تمالك توازني، أتّكِئُ على الجدار ويزداد اضطرابي أحاول أن أشد رأسي الذي توجعني تصدعاته، أريد أن أخبطه على حجارة هذا الجدار فأصرخ ويمتلئ فمي رغوةً، أخبط بيدي فيما حولي وأنهار على الأرض. سمعت السجّان يصرخ في وجهي وقد رشه بالماء:

_ هاو الماء.

_ رحم الله والدك البيّاس وطيّب ثراه وأطال في عمرك وثبّت أجرك.

_ كفّ عن التذمر الآن واتركني لشأني.

_ لا تذهب الآن، أرجوك. أكمل معروفك. أرجوك أيها البطل.

_ ماذا تريد؟ قل وأعفني من توسلاتك.

_ سوف يأتيني صاحبي محمد غدا بقنينة دواء.

_ حسناً، سوف أتيك بها.

_ اتركه يدخل، فهو يعرف تطبيبي بها، ساكون شاكراً لك هذا المعروف.

_ لا؛ مولاي. صاحب السجن يمنع ذلك.

_ يا سليمان، فإنما أنا إنسان عاجز ولا حول لي، ومحمد مجرد شخص أعزل لن يفعل سوى تدريبي على استعمال الدواء.

_ قلت لا.

_ إن فعلت فإنما تنقذ عليلاً من آلام سقمه وإن رأيت عكس ذلك فلك ما تشاء.

يبدو أنه أخلى المكان ومضى؛ ولا حيلة لي أخرى سوى أن ينقذني صاحبي محمد من هذا الحبس اللعين.

(*) فصل من رواية صدرت حديثاً عن «دار زينب» في تونس العاصمة.

ماجي بَيْبِتْ: بدون عنوان (شمع وأصباغ على خشب، 2022)

قصائد

مهرولاً على ساقٍ واحدة (*)

أنس العيلة (**)

1- الأم الراحلة

الرَفوفُ في ساقِ بنطالي القديم
بقيتْ إرثاً حيّاً
لِيديكِ الماهرتينِ بخياطةِ
التَّمزّقات الصغيرة
التي غالباً ما تفاجئنا في الملابس
التي نُحبّ!

كنتِ جالسةً أمام نافذةٍ مُشرّعة
على هواءِ اليفـ... ياتي من بحرٍ لم
يعد لنا
تمرّرين الخيطَ في ثقب الإبرة
بيدٍ خفيفةٍ ترتعشُ

وتتحدّثين بصوتٍ متعب
تسمعه مرّةً
فيُسَكّن الجسدَ إلى الأبد

كم استغرقتُ في النظرِ إليكِ
بأنفاسٍ طويلة
وبعينينِ واسعتينِ
تعانقانِ الوقت...
الذي كان يأتي وقع خطاه
من ساعةِ الحائطِ القديمة

ولم يكن هذا كافياً
مرّ مثل أيّ وقتٍ مضى
حتى بسرعة أكبر!

الرَفوفُ في البنطال القديم
ظلّت مثل توقيعٍ شخصيٍّ
من خيوطٍ بيضٍ
تتعانقُ في ما بينها...

مثل ذكرى قديمة
تنبضُ في قماشٍ مهترئ
مطويٍّ بعنايةٍ
على رفّ الخزانةِ البعيد عن متناول
اليد!

2- العثور على القدس

ستظلّ تشتهي نزهةً قصيرةً
في دربِ الآلام
جولةً صباحيّة في سوقِ العطّارين،
إنّها أمنية تنكسرُ أمامكَ
في كلّ مرّة
وتلاحقكَ شظاياها في كلّ مكان.

لم تشرب كأساً على جبلِ الزيتون
احتفاءً بإطلالةٍ شاهقةٍ
على أحراشٍ وقرى من حجرِ التلال
وتاريخٍ مُمتدّ
تبحثُ فيه جاهداً عن موطئِ قدم!

أو ترى وجهكَ في مرآةٍ مُعلّقة
على فترينةِ دكّانٍ
أو في بقعةِ ماءٍ على الأرض
قبل أن تجفّ...

لم يحتوكَ سوقُها المسقوف
وتتعثّرُ في أزقّته
أو تسند ظهركَ برهةً إلى جدرانه

ليس لديكَ مقهى هناك
تعتاد الاختفاء فيه
أو شارع أثير تتهادى على بلاطه
الكبير

لا تحملُ مشهداً يتيماً
من هناك
يهبُكَ عليكَ في أوقاتِ الفراغ
دون أن تعرفَ السبب

لم تدخلها بطمأنينةِ سائح
في عطلةِ صيف
أو مؤمن يرنو للقاءِ الربّ وجهاً لوجه
ولم تدخلها كابن مدينة
باحثاً عن تاريخكَ بين القِباب
وتحت جدران مهدّمة!

لكنكَ تجوبُ مدنَ الآخرين حرّاً
ترتشفُ الماء من نوافيرها
فاغراً فمك
أمام تماثيل وأضرحة
وآثار نهضت كاملة من حفرٍ سحيقة
تستعرضُ مفاتنها مجّاناً
كأنها أضحتْ لبُرهةٍ لكَ!

3- دقسات في شارع ضيق

البلدُ الذي تضاءل مثل غيمة صيفٍ
سيتناثرُ عمّا قريب
مخلّفاً بقعاً صغيرة على الخريطة!

ستعضّ أطرافه بأسنانك مليّاً
باظافركَ النابية
وتشدّه إلى عظام القفص الصدري

علّه يتسع لرقصةٍ جماعيّةٍ
لمشوارٍ صباحي بحثاً عن الأوكسجين
أو لسباقٍ رياضيٍّ مُرتجل

علّه يكفي لدرس سَوْقٍ
لدعسة بنّزين جريئة...
أو لزيارة جبليّة في ربيع قادم

البلدُ الذي سيتلاشى من تحتِ
قدميك
كحفنةِ تراب في الهواء
ستزرعه بأشجار زيتون جديدة
وبتلات لوز وخروب
لتذهب في التراب عميقا!

لكن لن تجد اسمه في القواميس
ولا في دليل السفر
ستجده في سجلّات قديمة
صور على الحائط
بأسماءٍ ورموزٍ لا يتداولها أحد.

البلدُ الذي تحفظ صفاته
كسمات الجلالة
وتعرف حتى طُرُقَه الترابيّة
ويبدو أليفاً لك مثل وجه أطفالك
سيتبدّد مثل غبارٍ صامت

أو سيراوح بالأحرى مكانه

سوق العطّارين في القدس (منظمة التحرير الفلسطينية ــ دائرة شؤون القدس ــ 2015)

(*) ديوان بالعنوان نفسه صدر حديثاً عن «دار النهضة العربيّة» في بيروت.

(**) شاعر فلسطينيّ من مواليد قلقيليّة، يقيم في باريس. يكتب مقالات في الصحف الأدبيّة وبحوثاً أكاديميّة باللغتين العربيّة والفرنسيّة. عمل مع موسيقيين فلسطينيين وعرب، منهم الموسيقي محمد نجم. ولُحّنت عددٌ من قصائده. وعمل مديراً فنيّاً لمهرجان شعريّ بالتعاون بين المركز الثقافيّ الفلسطينيّ وبين «معهد العالم العربي» و«بيت الشعر الفرنسيّ» في باريس. يعمل حالياً مُحاضِراً جامعيّاً، ومسؤولاً عن قسم اللغات الساميّة في مكتبة جامعة باريس الثامنة.

قصة قصيرة

العجوز والأشباح

سلمى بوصوف *

تقضي العجوز الوقت جالسة أمام دكة باب بيتها، سارحة ببصرها بعيداً. لا ترد على تحايا جيرانها، ولا تلعب مع الأطفال الصغار كما كانت تفعل في السابق، لم تعد تمازح الفتيات المراهقات اللواتي يتعقدن المرور أمامها لترمي أمام مسامعهن بعضاً من ملاحظاتها، فمنهن من لها حوض عريض سيمكّنها من إنجاب أطفال كثر، بينما الأخرى قصيرة وممتلئة لها ردفان مثيران سيجن بهما زوجها المستقبلي... ليسمع إثر ذلك صدى قهقهتهن داخل كل البيوت.

ألف سكان الحي مشهد العجوز الجالسة أمام الدكة كأنها تمثال قديم. أعطوا تفسيرات لهذا التغيير الذي لحق مزاجها وحالتها النفسية، ومع مرور الوقت تناسوا أمرها وتركوها وشأنها.

يأتي حفيدها لزيارتها والاطمئنان على حالها يومياً، بما أنها قد رفضت بعد موت زوجها أن تغادر بيتهما، وفضلت أن تبقى هناك لتحرس ذكراهما من الاندثار، أن تنظف كل يوم الجدران والطاولات والأرضية من غبار النسيان. في بعض الأحيان، يتسلّق السور الواطئ ثم يقفز وسط البيت؛ إذ تكون قد أغلقت الباب بالمزلاج لأنه تأخر عن موعده، يجبرها على أكل الطعام الذي أحضره لها، يرافقها إلى فراشها ولا يتركها قبل أن تغفو. فُعل الشاب كل ما بوسعه ليمسح هذا الجمود عن محيّا جدته. وفي ذلك اليوم، أصر كثيراً وهو يكرر على مسمعها بأنه لن يبرح مكانه حتى تقول له سبب هذا الصمت المفاجئ الذي لم يعهده فيها، ألم تعد تحبه؟ هل فعل شيئاً أغضبها منه؟ غالب الشاب دهشته وهي تخبره بأنها رأت شبح والدها هنا، على هذه الدكة، ليقول لها بأنها ستتمكن من بعث الموتى إلى الحياة، لكنه لم يخبرها متى أو كيف، كما لم يعد فهم الشاب بأن الخرف أخذ طريقه إلى عقل العجوز المسكينة. ولم يكن يعلم وهو يهمس في أذنها مطمئناً إياها بأن تنسى أمر شبح جده الذي ربما قد يكون الآن محلقاً في مكان آخر، وأن تفكر بدلاً من ذلك في شخص تحبه ومن ثمة تقوم باستحضار روحه، لم يكن يعلم ساعتها بأنه أعطاها عصا سحرية ستبعث فيها روحاً جديدة.

لقد ابتكرت «العجوز الصامتة» نظاماً دفاعياً ضد الموت، فتمكّنت من تشذيب الماضي وإعادة تدوير التفاصيل والذكريات. أصبحت النساء الأرامل يأتين إليها، ويتزجينها لتبعث أزواجهن من الموت. يكون نصيب كل امرأة، مرة واحدة فقط، عليها أن تلملم كل ما تريد قوله أو ما فاتها قوله أثناء حياتهما المشتركة، محبتها وشوقها وعتابها وضجرها من وحدتها... في هذه المرة التي لن تتكرر. لا أحد يعلم بشكل دقيق متى يظهر الطيف الزائر، فكل ما عليهن هو الانتظار والصبر. وكما لم يكن للأشباح وقت أو مكان محدد تظهر فيه، لم تكن تنذر بموعد اختفائها. كان بعضها عنيداً، يأبى أن يخضع لمحاولات العجوز، بينما البعض الآخر بدا كأنه كان ينتظر الفرصة للتجلي والانكشاف. لقد تعرّف الناس إلى موتاهم، رغم أن ملامح جميع الأشباح متشابهة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ذاع صيت «العجوز المعجزة»، فأصبح يتردد عليها جميع الأهالي بمن فيهم الرجال والشباب الذين فرّق الموت بينهم وبين أحبائهم.

عاش الناس هنا لزمن في مكان تسكنه الأشباح ومع الوقت، بدا الموت كأنه مسرحية تارة يكون بطلها الاختفاء وتارة الظهور. لقد شعروا أنّ الموت مجرّد خدعة لأخذ قسط من الراحة من الحياة، بينما الحياة هي فرصة لتدارك ما فات قبل الموت.

قبل وفاتها، قالت العجوز بأنها ستتوقف عن التطفل على راحة الموتى وسكينتهم، رفضت توسّلات الأهالي وعادت إلى ركنها وصمتها المطبق. قضت أيامها الأخيرة عصية على البوح، رافضةً هذه المرة وإلى الأبد أن تفصح عما يدور في عقل أشباحها.

توفيت العجوز صبيحة اليوم، باغتها الموت في ركنها المعتاد، أمام الدكة حيث كانت شاخصة ببصرها بعيداً.

يُشاع أنها ماتت حسرة وقهراً وأن السبب الحقيقي وراء ذلك هو عجزها عن استدراج شبح زوجها. ويُقال أيضاً إنّه قد مشى في جنازتها الكثير من الأشباح.

* النورماندي/المغرب

الأشباح في غرفة (Pngtree)

نقد

عبد الغني طليس «ينادم» شعراء العرب

حسيب خويري

على غير عادته في وتيرة إصدار الكتب بتمهُّل، وصل إلى المكتبة «البحوث النقدية» للشاعر عبد الغني طليس «لحظة... يا زُعماءَ الشِّعر» فور استقرار كتابه النقدي الآخر «أسرار الكنوز بين الرحباني وفيروز». كأنما طليس يريد استراحة مع الشعر، فبتجه إلى النقد الفني والأدبي بكتابيه المشار إليهما، فضلاً عن كتاب جديد بعنوان «زَيزَفُون... العابرين» هو سيرته الذاتية الروائية لخمسين عاماً أمضاها في الصحافة الفنية بين نجوم الغناء والمسرح والموسيقى.

الكتابة عن ثلاثة عشر شاعراً، دفعةً واحدةً، وفي كتاب واحد، هو نوع من الانتحار القصْدي المُرْتَكَب عن سابق تصميم وترصّد. يقول عبد الغني طليس إنّه اختار الشعراء الذين يحبّ، واثَرَوا فيه في بداياته الشعرية والمهنية، فكتب بحثاً نقدياً مُختلفاً تماماً عما جرت عليه العادة في كتابته عن كل واحد على حِدة، وجَمَعَهم في كتاب «لحظة... يا زُعماءَ الشِّعر». يمارس هنا نوعاً من تحريك الأسئلة المقدسة الدقيقة والمبتكرة مع هؤلاء الشعراء من دون أن يُفرِقهم بكلمات الحب وتعابير العاطفة وآيات الإعجاب. كتاب طليس طبيعة نقدية صريحة، إذا أحبّت أخذت الحب هَوْناً ما، وإذا كرهت أخذت الكراهية هَوْناً ما. أفكار المودة الكامنة لديه تجاه أي شاعر من الذين اختارهم لا تغادر منطق الروية، ولا أفكار سلبية في الكتاب حتى تلك التي توحي بانتقاد أحد مثل المتنبي في فضيلتي الكرم والفروسية المفقودتين في شخصيته والمتلتلتين نعمةً في قصائده المدحية. وتعبير «هَوْناً ما» هو أفضل ما يمكن أن يُعتمَد في النقد، فالحبّ هَوْناً ما مثلاً هو دعوةٌ إلى الاعتراف بالحب وشرحِه وتبيان جذوره وأغصانه ومادّته المستقبلية، ولكن مع ترك هامش فسيح ومقبول لإمكان أن يكون في ذلك الحب اندفاعٌ متهوّر. والكراهية هَوْناً ما كذلك. «هَوْناً ما» هو التروّي، والصبر، من دون أن تأخذ من جمالية جزيان المحبة التي يستدعيها المديح، و«هَوْناً ما» المطلوبة في حال الكراهية أو الرفض، تعني التروّي فلا تأخذك الحمّى إلى الهدم، وتعني الصبر فلعلّ في الكراهية نسبة من التحامُل المرَضيّ.

بين المتنبي، وأبي فراس الحمداني، وأبي نواس، وبودلير، وأحمد شوقي، وسعيد عقل، وأدونيس، ونزار قباني، وأنسي الحاج، والموسيقي «المُقعَم» بين الشعراء مارسيل خليفة، اختار طليس لكل واحد قضية معيّنة يطلّ بها على الشاعر المقصود تفاجئ في مضمونها بعيداً من جميع القضايا أو جميع الجوانب النقدية التي كتبها آخرون عنه. يحكي الناقد طليس كيف أنّ المتنبي نجح في التعبير الخارق عن الكرم والفروسية في ممدوحيه، وكان هو في حياته الخاصة والعامة بخيلاً جداً (لا يترك مالاً لعائلته في البيت إذا سافرَ مثلاً!) وكان جباناً كبيراً لم يسُلّ سيفاً لقتال إلا عندما قُتِل، كما تقول روايته وليست بالضرورة صحيحة. يلحظ طليس تناقضاً ليس عابراً بل أساسياً في تركيبة المتنبي الذهنية عبر هاتَين الصِّفتَين من دون أن يقترب طليس من شاعرية المتنبي ومستواها الذي يعتبره «في أعلى عِلِّيِّين».

مع أبي فراس الحمداني «اكتشافٌ» أنه أول شاعر رومانسي عند العرب رغم أن الفارق بين زمن أبي فراس وزمن الرومانسية حوالى الثمانمئة سنة. سبَقَ أبو فراس حال الشكوى وبث الأحزان للطبيعة والبوح بالآلام إلى عناصر وكائنات حية (الحمامة!) ومناجاة الزمن والأشخاص في قالب روحي يظهر صاحبُه خالياً من أي قوّة، ويحكي همومه وأفكاره في قالب من فتح الذات على مصراعيها، واعتماد اللغة الذاتية في حرارتها التي تذوّب الموضوع معها... على مرأى الطبيعتين الخارجية العامة، والداخلية الخاصة. كل ذلك يضع أبا فراس في رأس قائمة الرومانسيين العرب، وأكثرهم قدَماً من مؤسسي هذه المدرسة الغنية.

أمّا التوأمة بين أبي نواس والشاعر الفرنسي بودلير، فضربةُ معلّم قام بها طليس الذي أجرَى تواصُلاً حميماً بين تفاصيل حياة أبي نواس الشخصية من والدة ناشزة وعائلة محطّمة وضياع في الطرقات والحانات وإدمان على الخمر ورفقة الغواني والغلمان لتكون النتيجة شخصية شعرية صعلوكية، وكيان الشاعر الفرنسي بودلير من بيت مفرَغ من العاطفة والدفء صاحبة مزاج في هوى الرجال، وفقر حال حتى في اليُسر بسبب الجنوح إلى الإسراف ثم ضغطُ الديون ورفقة الخمر وأهلها وملاهي الليل... هذه المقابلة بين حياة أبي نواس وحياة بودلير ثم إنتاج الشعري الذي طرحه الاثنان كلٌّ على حِدة، كان اشتباكاً حيّاً قريباً جداً في معانيه وأسئلته ومتشابهاً في طرحه الأفكار والإرهاصات، ولو أنّ كلّ واحد باسلوبه الذي لم يغادر التهكم على الحياة والإنسان والزمان. وهناك معلومة غير مثبتة حتى الآن تقول إنّ بودلير اطّلع بنفسه على ترجمات لنُكَه وقَذَفَاتٍ إلى أبي نواس، وتكلّم عنه ذات مرّة كما يقال.

يضيء طليس على أسلوب تربية نزار قباني في البيت (بقي حتى السابعة من عمره يرضع من ثدي أمه، وحتى الثالثة عشرة من عمره ياكل من يدها!) ليقابل الكاتب ذلك مع تطلّعه «الأميري» مع النساء كل حياته وشعره، وهو الأبرز والأكثر جماهيرية بين جميع الشعراء العرب.

كان المتنبي جباناً كبيراً لم يسُلّ سيفاً لقتال إلا عندما قُتِل

أمير الشعراء أحمد شوقي كان غزيراً، ويمكن القول ماطراً في عدد قصائده، فلا تستطيع الآلة الحاسبة أن تواكبَه. وحسب عبد الغني طليس، فإنّ وضع نتاجه كله على الطاولة ومراجعته بدقة ومن دون استعراض كمّي ولا نوعي، بل بالبحث عن الشِّعر نفسه، يُمَكّن القول إنّه في نصف شعره تقريباً، يستحق صاحبه لقب «أمير الشعراء» (في تلك الحقبة من التاريخ، أي ربع القرن الأول من القرن العشرين)، أما النصف الثاني، فكلّه على بعضه قصائد مكررة روتينية، ومع أنه صاحب طريقة خاصة في التأليف الشِّعري، إلا أنه في هذا النصف، مقلّد مثله مثل غيره من كتابته في مئات الأبواب الشعرية المتناسخة!

سعيد عقل عند عبد الغني طليس ليس عباسيَّ التركيب الشِّعري، بل هو أندلسي حيث شاع الاهتمام باللفظة واللغة والبديع والبيان، وكان بعيش في نزال المعنى، في كل ما كان له من الكتابة والتصاريح والشِّعر. جنون عظمة في الشعر واضحٌ لا لبس فيه. جنون عظمة في الآراء التي حاوَزَت كل الحدود ولم يُسأل جدياً يوماً عنها. وجنون عظمة في التصاريح التي كان يطلقها باجنحة فترفرفُ لا تقبل شريكاً أو توضيحاً، وجنون العظمة في الشِّعر كان الأبرز والأقوى والأكثر حضوراً.

وفي عنوان البحث النقدي، يكتب طليس عن الشاعر نزار قباني ما يشي برأيه الواضح كـ«أكبر شعراء الكلاسيكية والتفعيلة والحداثة شاء من شاء وأبى من أبى». وإذ يُكبر طليس لغة قباني الشعرية التي فتحت آفاقاً في ظلال المُفردة فلا تموت أو تضمحلّ، وفي سياق تركيب الجملة فيبقى منتعشاً بإيحاءاته ومعانيه، وفي قضية الخلْق الجديد فيبني للأجيال، ونرى أنه يعوّل على طليس أن قباني في أواخر السنوات طرَح على الناس كتباً وقصائد هي دوران في قالب قباني قديم ركيك البناء.

الشاعر أنسي الحاج في كتاب طليس هو شاعر «ماذا صنعتَ بالذهب» وبعده «الرسولة» لا قبل ولا بعد. قبله كان هناك التيار الحداثيّ الجارف الذي كان أنسي أحد أركانه الشعرية والفكرية، إذ إن تنظيراته للشعر الحديث هي الأكثر وجوداً بمفرداتها وغاياتها، وقد استُخدمت أفكار أنسي لسدّ حاجة الشعر الجديد إلى مناقبيّ عنه، وكتابا «لن» و«الرأس المقطوع» كانا بالنسبة إلى أنسي كما اعترف (بعد سنوات) للتخريب لا للبناء. كما أنّ «الوليمة» وما حولها كان تنويعات تأملية لا تحط على قواعد كانها مزيح من «لن» و«وليمة» مع تسويات لا تزال تعيش على ما فعلوا. في كتابه «لحظة... يا زُعماءَ الشِّعر»، يأتي عبد الغني طليس بأسئلة حرفية إبداعية عميقة جداً عن ثلاثة عشر شاعراً، ويقدّم أجوبة تُلفِتُ العقل البحثي في الحدود التي يقدمها بلا ادّعاء. أمّا التلطي خلف الحداثة المتّبعة منذ زمن لكي لا نتجرأ على أي «فكْرَس»، فهو نفاق، لتبقى المحاولات النقدية كتابات تمحو فيها حقائق أكثر مما نكشف، فذلك أول ما ألقاه طليس جانباً. «لحظة... يا زُعَماءَ الشِّعر» يطلب إذناً من الشعراء لكي يقول كلمة، أحياناً من محبة وعمق وتساؤل، وأحياناً من غضب. لم يكن طلب الإذن واقعياً ما دام أنّ التصويب دقيقاً!

قصّة

مي عطّاف: «منمنمات» نسوية

فاطما خضر

«المُنَمْنَمة» هي الصّورة المُزخرفة في مخطوط. ومن المعنى الإصطلاحي لهذه الكلمة، تنطلق القاصّة السوريّة مي عطّاف لتصوّر لنا خمساً وعشرين مُنَمْنَمةً ضمن مخطوطها الخاصّ الذي سمّته «مُنَمْنَمات» (الهيئة المصرية العامّة للكتاب ضمن «سلسلة الإبداع العربي . 2023). ما يُميّز هذه المجموعة ليس موضوع المرأة فحسب، بل أيضاً الجسد الضاجّ بعبق الأنوثة والرّغبة، لتقفز بذلك القاصّة فوق سور الغُرف والتّقاليد، فتُحرّر بطلاتها الواحدة تلوَ الأخرى من قيد الشّرف، الذي اختصره المجتمع الأبويّ في جسد المرأة، ضارباً جميع القيم الأخلاقيّة الفعليّة بعرض الحائط.

في مُنَمْنَمة بعنوان «المجنونة»، تُعرّي عطّاف المجتمع المُتناقض، الذي يردتي نهاراً ثوب العفّة، ويخلعه بفُحش عند المساء، مُشيرةً بذلك إلى تناقض السّلوك البشري ما بين السر والعَلن. إذ عانت بطلة قصّتها من العنف الجسدي، الذي أودى بها إلى فقدان عقلها، بعد ركلات مُتتالية على رأسها من أخيها، حين اكتشف أنّها عاشقة، فتتحوّل بذلك من دمية بداخلها أنثى، إلى امرأة مجنونة بداخل دُمية، تؤوّل الحدائق بيتَها، والأرصفة أسرتَها، تُعاني من تجنّب غالبية الناس لها نهاراً، بأستثناء قلّة ممن ما زالت هناك رحمةٌ في قلوبها، ومن اغتصاب الرجال لجسدها ليلاً. تنجح عطّاف عبر هذه القصّة في إيصال فكرة تشييء المجتمع الأبويّ للمرأة، واختزالها في جسد. «في النّهار كانَ الرجال ذوو العفّة... كأنّي غير موجودة، لا بل يشيحون أعينهم عنّي ككيس قُمامة أو يتلطّف قلّة منهم ويرمون لي بعض النقود. وليلاً كان جسدي ويدي تحت مخالب أنظارهم، يُناولني الرجل ذو العفّة قضيبه لأمسكه دون أن يتأفّف من يدي المتّسخة وأظافري السود، ولم يكن جسدي النّاحل برائحته التي تنزّ جروحاً وقيحاً وهم يعصرونه، قادراً على منع وحوش شهواتهم الهائجة، وحتّى وجهي لم يسلم من رغباتهم».

وفي مُنَمْنَمة بعنوان «مات مرتين»، تروي لنا حكاية المرأة الضعيفة أمام المجتمع، العاجزة عن مجرد التفكير في الطلاق من زوج يخونها كلّ حين في خياله، ومرات عدّة في واقعه، مُشيرةً إلى آثار التربية المنقوصة والمغلوطة، التي تقتل الأبناء مراراً وهم على قيد الحياة، وتودي بهم أحياناً إلى الموت الفعليّ نتيجة انصراف الوالدين عن الرعاية والاهتمام. في هذه القصّة، كان موت الابن الوحيد هو الخاتمة. موتٌ أفضى إليه استهتارُ الوالدين، وانصرافهما إلى الملذات والضياع، من دون أدنى مسؤولية تجاه روح أنجباها. «كان إبراهيم الأب يرغب في نساء الأرض؛ هكذا أفصح ذات يوم، لذا فتح محلاً لبيع اللانجري، حيث سُيّلتي بعض شهوته في معرفة مقاس صدر كلّ امرأة، وصار يعرف البريئات منهنّ والفاجرات، فيستغل الاثنتين على حدّ سواء، ويضع حمّالة الصدر على صدورهنّ، أو يضع تفريعةً يستند بها على كتف المرأة، أو يشدّ الستريتنغ عند خصرها... البريئات يمنعهنّ من الصدّ الخجل، والفاجرات يرغبن في لعبة الأنوثة معه. عمله كان أكثر من صاحب محلّ، لأنّه اشتغل على خياله أيضاً حدّ الانتصاب. «الثقة ليست بصمة، الثقة سلوك» قالت زوجته حين سمعت وشاهدت بأمّ عينيها كيف يتعامل مع الزبونات، وكيف يُثار، وحينها عرفت لماذا يصرّ على ارتداء قميص طويل فوق بنطاله...»

وتتطرّق عطّاف في أكثر من قصّة إلى الحياة الزوجيّة، لتأخذنا عبرها إلى تفاصيل الحياة الزوجيّة وما يُصيبها من رتابةٍ وجمودٍ، وبشكل خاص الزيجات الناجمة عن الأسس التقليدية لاختيار الشريك، حيث يحكم اختيار الرجل للمرأة أساسٌ وحيدٌ: أن تكون عذراء، وهذا ما اختتمت به عطّاف إحدى مُنَمْنَماتها بعنوان «السرّ»، عبارةً يُمازح الزوج فيها زوجته بمزاح مُبطّن بالجديّة قائلاً: «المهم كنتِ عذراء» ويقصد بذلك ليلة الدُّخلة، هذا الزوج الذي دائماً ما رافقته شكوكٌ حيال زوجته، لأنّها انطوائية، وتتجنّب التعامل مع الآخرين، وقد طلبت منه ليلة الدّخلة بنفسها أن يتأكّد من عذريتها! وتبوح الزّوجة، التي تحاول طوال سنوات حياتها الزوجيّة أن تؤدي بصمتٍ جميع مهماتها وعلى أكمل وجهٍ، ومن دون أن تطلب مساعدة من أحد، حتّى في لحظة مخاضها، بالسرّ الذي شوّه نظرتها للحياة، والحبّ، والأمان، والعلاقات. تحرّش تعرّضت له على مدار سنتين في طفولتها المبكّرة من عمّها. «كان العمّ حنوناً، استيقظ ليلاً ليتأكّدَ من أنّ الصغيرتين مرتاحتان في النوم... في الصباح غادرت زوجته للعمل، والولدان إلى المدرسة، فقال للطفلتين: سنلعب بالماء ونستحم. خلع الثياب عن ابنته كمصيدةٍ لدعاء، لتطمئن وتشلح ثيابها طواعيةً، أمّا هو، فبقي بثيابه الداخليّة، ودخلوا الحمام وهو يقول: سنلعب بالماء ولا تُخبروا أحداً. ووعدهما بالعاب كثيرة وهدايا... صارت الحادثة تتكرّر والعمّ الخمسينيّ، يُحمّم دعاء مادّاً يده على أعضائها. ومرّة إلهى ابنته، فوضعها في حوض الغسيل المملوء بالماء، وأدار لها ظهره، وقرفص قُبالة دعاء العارية التي تلعب بالفقاعات، وقربها لجسده يحضُنها، وأخرج عضوه لتمسكه له وهو يضحك قائلاً: لديك نون صغير، وأنا نونو كبير...»

الأرملة الأربعينية التي تشتعل فيها رائحة الرغبة فيطفئها ثلاثُ عشريني، والثلاثينية التي تقف في نظر المجتمع على عتبة «العنوسة»، فتشتدّ عليها نظراته الرقيبة قبل أن تقترف الخطيئة، والعاشقة التي تؤوّل مجنونة، والصبيّة المكتئبة التي تُفكّر في الانتحار، والزوجة التي يسافر زوجها فتتناول ألسنة الجارات سيرة وحدتها... بعض نماذج النّساء التي صوّرتها عطّاف في مجموعتها القصصيّة بجرأةٍ، لتقول إنّ المرأة ليست جسداً فحسب، بل هي روحٌ، فكتلةٌ من الشعور، فعقلٌ، بسكن ثلاثتُها جسداً معجوناً من العاطفة والرغبة.

ما يُميّز المجموعة ليس موضوع المرأة فحسب، بل أيضاً الجسد الضاجّ بعبق الرّغبة

تاريخ

محمد جمال باروت: فصول من العلاقات العربية التركية

منى سكرية

يستحق يوسف العظمة أن يكون إهداء الكتاب بين أيدينا له: «اسماً لا يُنسى وذكرى لا تُمحى» كمثال للمقاوم الوطني، الذي رفض الاحتلال، فكان شهيداً. يعدّ كتاب «العلاقات العربية التركية (1918-1923) ــ السيرورة والتاريخ والمصائر» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) للباحث محمد جمال باروت، بمنزلة خزانة تاريخية استجمعت صفحاته دفقاً غزيراً من المعلومات والوقائع والتواريخ شبه اليومية لأحداث تلك السنوات الخمس. يتتبع الباحث أدقّ تفاصيل تلك السنوات «كوحدة تحليلية» شهدت تطورات مصيرية في منطقتنا، خصوصاً «محاولات التفاهم والصلح ورأب الصدع بين الأمّتين لتوحيد الجهود في مواجهة الغرب المتّجه إلى تقسيم أسيا العثمانية وليس العربية فقط». يقول: «كانت هذه المحاولات جدية وملموسة وانخرط فيها الشريف الحسين، وابنه فيصل في سورية. لكنّ الوقائع تبيّن لنا أنّ «اللاعبين» لعبوا «بالسيرورة والتاريخ والمصائر».

ثمة أسئلة حول فيصل ومصطفى كمال (أتاتورك لاحقاً): فهل من تشابه بينهما كي نبني على نتائج «توحيد الجهود في مواجهة الغرب»؟ مصطفى كمال قاوم بشراسة، وفرض شروطه من موقع القوة، «ونال احترام الغرب»، واستقلال تركيا، وباع التحالفات مع المقاومين السوريين، وابتلع أجزاء واسعة من أراضي سورية بعد انتصاره واتفاقه مع الفرنسي (مثله كان الشريف الحسين في مراسلاته الشهيرة مع ماكماهون قد وافق على أن تُستثنى ولاية أضنة (كيليكيا) من حدود الدولة العربية». أما فيصل، فكان «المزدوج الشخصية» المتردّد، الساعي إلى نيل الكرسي، «الملك المُهان»، اللامقاوم، البراغماتي، العارف بنبود اتفاقية سايكس . بيكو بعد نشر البلاشفة لبنودها، والمطلع على وعد بلفور، ونشاط الحركة الصهيونية في فلسطين، الخادم للجنرالين النبي وغورو وابتلاع إماناتهما له، وخدمته لهما في إخماد أي بؤر مقاومة في سوريا (معلومات موثّقة في الكتاب)، العديم القدرة على التخطيط ورسم السياسات. إنها وردت على ألسنة أقرب حلفائه، مع الدور الخطير الذي قاده على مدى سنتين من تاريخ سوريا (من 1918/10/1 إلى 1920/7/24).

ثمة ملاحظات أيضاً حول «مدى جدية التفاهمات» لمواجهة أطماع الغرب يومها، إذ إننا قرأنا عن «بارق» تفاهمات سلكها مقاومون شرفاء النوايا (الدفاعيون في حكومة فيصل العربية يقابلهم المعتدلون)، ومحاولات تفاهمات لم يُوقّع عليها، وعن حرب عصابات استفاد منها الكماليون (بالتفاصيل عنها في الكتاب)، ودَفْع أثمانها قتلاً واعتقالاً وتشريداً أبناء سوريا من المقاومين بالتعاون مع فلسطينيين وعراقيين (وشهدت توتراً ونعرة جهوية كما ورد) وغالباً كانت الأثمان مدفوعة للبريطاني والفرنسي بلوائح من فيصل لنيل رضاهم (تخلية عن نجدة ثورات جبل عامل عبر رفض وزير داخليته رضا الصلح والد الرئيس رياض الصلح لذلك)، وحوران، وحلب، وعن العظمة في يوم ميسلون وما سبقه من اقتتال بين أبناء دمشق، ثم لجوئه إلى درعا، فحيفا، فاوروبا، غاضّاً النظر عن سوريا بعد تلقيه إشارات من الإنكليز بتوليه عرش العراق! (من الكتاب).

من الصعوبة بمكان عرض وقائع بارزة في صفحات الكتاب نظراً إلى أهمية ما ورد فيه، وبالتالي لا يمكن التوقف عند أقسامه السبعة وما تضمنته من فصول وعناوين فرعية، أو انتقاء هذه الحادثة وإهمال تلك، فكلها من الخطورة التي رسمت مصير المنطقة العربية بتخطيط استعماري بريطاني-فرنسي، وعقلية «يا هلا بالضيف»، جعلت من الشريف الحسين يثق بالإنكليز «لأنّ الحلفاء أجلّ وأكبر من أن يخلّوا بحرف من مقرراتنا معهم»(!) في حين كانت الحركة الصهيونية على قدم وساق لاحتلال فلسطين.

لقد استحوذت العلاقات السورية التركية (أكثر منها العربية) على غالبية صفحات الكتاب ربما بسبب العامل الجيوسياسي، والميدان الواحد المُستهدف من الخارج، والوقائع جراء التفاهمات ونقيضها بين تلك الأطراف، ولكن، لو أنّ باروت استبدل أسماء فيصل ومصطفى كمال والاستعمار والمقاومين والمعتدلين والمنسقين مع المحتل (إمداد فيصل لجنود غورو بالمؤونة!)، بأسماء من هذه المرحلة التي نعيش، فهل كنّا لنجد غير التطابق من نكبة فلسطين إلى اليوم؟ لو أنّ هذا الجهد البحثي التاريخي تضمّن تعريفات نظرية لمعنى الثورة، فهل كل مجموعة تحمل النذر اليسير من السلاح وتقطع الطريق تُسميها ثورة؟

يستوقف قارئ الكتاب/المرجع في مجاله، هذا التساهل لدى شرائح اجتماعية عربية من مسؤولين وفئات شعبية واقتصادية وعشائرية في استقبال المحتل، والتعاون، والقتال تحت رايته، ونثر الورود على صلفه وعجرفته، والخنوع لكبريائه بكل محبة (وقائع تثير الذهول في الكتاب)، إذ إنها تحتاج إلى تفكيك سيكولوجي اجتماعي ثقافي أدبي لتلك المرحلة التي ما زالت ممتدة في مجتمعنا العربي بعناصرها «النكبوية». لعل رسالة شكيب أرسلان (وكان من المتحمسين للرهان على الكماليين) المؤرخة يوم 9 أيلول (سبتمبر) 1923 من لوزان إلى رشيد رضا، توضح طبيعة تلك العلاقة العربية-التركية يومها، فيقول: «وأما الترك، فكما قلتم لا أمل فيهم البتّة، ومرادهم - أي حكومة أنقرة - مخاصمة العرب، وإيذاؤهم بأي وجه كان، أي سياسة أهواء وطيش ونزق، فعلى العرب أن يتركوهم، وينظروا إلى أنفسهم، فمتى رأى الترك أنّ العرب انتظمت حالهم جاؤوهم يخطبون ودّهم».

يهدي كتابه إلى يوسف العظمة كمثال للمقاوم الوطني

أوراق

سيرة البيوت

إبراهيم فرغلي *

عادة ما يشير البيت إلى دلالاته كسكن وكمستودع للنوستالجيا والحنين وغير ذلك. وتأتي سيرة البيوت لتلعب دور البطولة في رواية مريم حسين «السيرة قبل الأخيرة للبيوت» الصادرة عن «دار المرايا للثقافة والفنون» في القاهرة، فيما تثير أسئلة حول مفهوم الخصوصية والأمان، ومفارقات المتن المديني والهامش الشعبوي.

تتداعى ذاكرة ميمي، بطلة العمل، فترصد صوراً ومشاهد وحيوات عاشتها وشهدتها مع عائلتها بين البيوت التي تنقلوا بينها، على مدى ثلاثة عقود تقريباً، وتُراوح بين بيوت العائلة، أي بيوت الجد والجدة، في مناطق مثل الفيوم، ثم المنازل الضيقة الصغيرة في ضواحي ريفية قرب القاهرة مثل بشتيل، ثم في منطقة شبه عشوائية في شارع فيصل، ثم في منطقة الهرم. فتغدو، وفقاً للسرد، كائنات حية تشعر بمن يعيش بين جدرانها، وتختزن أسرارهم وتنصت إلى أنفاسهم، أو تتأسّى لغيابهم وتعاودها البهجة إذا عادوا!

يكشف السرد العلاقة بين ضيق المساحة بما يعنيه ذلك من تقييد مساحات الخصوصية وقلقلة معنى السكن، بينما تنفتح هذه المساحات الضيقة الخانقة على عوالم فسيحة من المشاعر والعلاقات الاجتماعية، تكشف بطن المجتمع المصري في الهامش.

إصرار من الأب على اختيار حياة متقشّفة في بيوت صغيرة وضيقة، كأنها ضريبة يدفعها المحامي الذي يختار الاستقلالية، والمثقّف اليساري الذي يشغف بالكتابة، لكنه يصرّ أن يعيش نصيراً للفقراء، يدافع عنهم ويعيش حياتهم تقريباً.

ونفهم من السرد أن بيت بشتيل هو بيت الطفولة والصبا، وبيت الشوربجي هو بيت الصبا وغالبية سنوات المراهقة والشباب، ثم يأتي بيت الهرم، بعد رحيل الأب، كملاذ يبدو كحلم؛ ممثلاً في شقة تضم ثلاث غرف وصالة، لكنها تكون محطة متأخرة تتحقق بعد وفاة الأب وزواج شقيقتين تغدو زياراتهما للمكان أمراً موسمياً.

لا يأتي السرد وفقاً لتراتبية الزمن، بل وفقاً لتداعيات الذاكرة، فالأحداث التي تتذكّرها ميمي في موقف محدد أو مكان معين، قد تحيل إلى مكان آخر، أو بشر آخرين. وأظن أن أحد مراكز قوة السرد في النص يتمثّل في الانتقالات بين الأماكن ومراحل الحياة وشرائح البشر المختلفة التي تغدو جزءاً من عوالم ميمي وعائلتها. فقد تحيل شخصية معاصرة من الجيران مثلاً إلى ذكريات طفولة في الفيوم، بكل تداعيات تلك الشخصية وأثرها على ميمي وعلى أفراد من العائلة، الجدة، الأعمام، وبينهم ثلاثة أشقاء ماتوا صغاراً، وتداعيات ذلك على الجدة التي لجأت إلى الرقيات والأحجبة وزيارة أولياء الله لأجل المولود الجديد الذي سيكون أباً لميمي لاحقاً.

ودعمت الكاتبة هذه التداعيات بسرد رشيق يناسب هذه التنقلات بوصفٍ لا يعدم حسّ سخرية لا يفرق بين مشاهد الحزن والضيق والخوف، أو بوصف مشاهد لعفاريت وأشباح لا يعرف القارئ أهي من وحي الواقع أو من فيض الخيال، وبين مشاهد أخرى تفيض بالحب والعواطف، وثالثة تصف مواقف من حياة فتاة مثقّفة تعيش حياة اختيرت لها لتقذف بها في أحشاء طبقات شعبية تتناقض مع المستوى الثقافي لعائلة يمتهن فيها الأب الكتابة مع المحاماة، وتقبل به الأم زوجاً رغم أنه لا يملك مهراً لها سوى مكتبته، وتتشرب منهما ميمي عشق القراءة والفنون، فتدرس الموسيقى وتغدو معلمة للموسيقى في مدارس مختلفة.

مساحة بيت بشتيل لا تزيد عن مساحة صالة كبيرة في منازل أخرى، في بناية صغيرة تقع وسط الحقول. وملاكها يعملون في ملء أسطوانات الغاز في بهور البناية بينما لا يتوقفون عن تدخين السجائر.

وبين مخاطر انفجارات أسطوانات الغاز المتوقعة في حالات كهذه، واستنشاق الغاز الإجباري المتسرّب باستمرار، تنشأ ميمي وشقيقاتها، بينما الأب يرفض كل اقتراحات الأصدقاء بزيادة دخله أو حتى السفر للعمل في الخليج. وبإصرار سوف يتسبّب في توتر علاقته بالزوجة تدريجاً. وأما بيت الشوربجي، بيت الصبا والمراهقة وجانب من الشباب، فيقع في وسط شارع أو حي يشيع بين بعض سكانه تجار المخدرات والبلطجية وسواهم.

ترصد الكاتبة صفات وسلوكيات الشخصيات المختلفة التي عكفت ميمي على مراقبتهم بدقة، بسرد شديد الحيوية، وبقدرة لافتة على السخرية. إذ تصف، بين ما تصف مثلاً، مطاردة رجال شرطة لسائق «تُكتك» (عربة مواصلات شعبية في بعض أحياء الريف وضواحي القاهرة الشعبية) يمتزج فيه وصف مشاعر الخوف بخفة الظل بمراقبة ملامح البطلة بين الخوف وضحكة تنفلت؛ باعتبار أن شر البلية ما يضحك أحياناً، في مرآة سائق «التُكتك»!

وبينما يبدو النص متتبعاً لحياة ميمي في عوالمها الغريبة، يرصد في الوقت ذاته طبقات من حياة نماذج من البشر من سكان هذه الأحياء من الجيران، أو من أصدقاء الأب الذين تبدأ علاقاته بهم كمحام يحصل لهم على حقوقهم؛ بالمجان في غالبية الأحوال، ثم تستمر كعلاقات صداقة متينة، أو بصداقاته التاريخية في الفيوم أو بطبقة المثقفين في القاهرة، وتسلّط ميمي الضوء على مفارقات حياتها وسط هذا الحي وضرورة تسلّحها مع أمها وشقيقاتها بالثقافة التي يمكن لهنّ بها أن يمنحن الأخريات الانطباع بأنهن يمتلكن المعجم الشعبوي اللازم للدفاع عن أنفسهن وحقوقهن إذا اقتضى الأمر، إضافة إلى تأثير حياة كهذه على الأم وصحتها وقرارها بارتداء الحجاب، ثم النقاب لاحقاً من دون أن يمنعها ذلك من الاستمرار في عادة التدخين، بل تتلقى السجائر الفرط من صديقاتها المتزوجات اللواتي يحصلن على السجائر من علب أزواجهن غالباً!

تلعب النوستالجيا دوراً جوهرياً في النص، حيث تتداعى ذكريات الراوية من بيوت الطفولة، من ألعاب ساذجة على سلالم البنايات، إلى قصص الحب الطفولية، وحكايات الجدة، ورحلات الصيد مع الأب الذي ورث عن أبيه حب الصيد وامتلاك الأسلحة لممارسة الهواية كلما أتيحت له الفرصة، وصولاً إلى شقق العشيق، الذي كان يتنقل بها لتوفير فرصة لقصّة حبه بميمي.

> يصرّ الأب على اختيار حياة متقشّفة في بيوت صغيرة كأنها ضريبة المثقّف اليساري الذي يصرّ على أن يعيش نصيراً للفقراء

وفي الخلفية تأتي دائماً صورة الأب، المحامي المثقّف، الملهم، الذي حاول دائماً أن يوجد من تفاصيل حياته المتقشّفة ما يمنح به السعادة لبناته، ويبدو جلياً عمق العلاقة بينه وبين ميمي، إذ تشاركه اهتماماته، وتقرأ نصوصه وتعطيه رأيها، وتتحمّل مسؤولية مرافقته في أشهر المرض إلى المستشفى من أجل عمليات غسيل الكلى.

جانب آخر يتجلى في ملامح توتر العلاقة حين يشعر الأب بأنّ في خياراتها ما يثير قلقه، لكن إصراره على أن تتمتع بحقوقها في الحرية تجعله يعيش على حافة الخوف والقلق، من دون مخالفة مبادئه كمثقف يؤمن بالحرية. المبادئ التي اضطر الجميع بسببها أن يقبل الحياة على حافة الأمان، وحافة الخصوصية، وحافة الخطر. المبادئ التي لم تقتصر على إصراره أن يظل نصيراً للفقراء، كاتباً لا يشتهي الشهرة أو النجومية، بل تتجلى في الأناشيد التي كان يرددها لبناته منذ طفولتهن ليبث القيم التي حرص على أن تكون ثروتهن التي تعزيه عن أي شيء آخر. وأحياناً يرددها كأنه يذكّر نفسه بعهوده التي عاش حياته نصيراً لها.

تمكنت مريم حسين من إيجاد لغة تناسب هذا السرد الرشيق، وحقن النص بحسّ سخرية مدهش، والانتقال بين الزمن والمكان برشاقة، ووصف الشخصيات والمواقف والمشاعر الباطنية، بحساسية. كما أثارت الأسئلة حول الفوارق الطبقية والاجتماعية ومفهوم الغني والفقر في المجتمع المصري بذكاء، بل الإحساس بالذنب الذي ينتاب المتقشف إذا ما تيسرت أموره!

كما منحت النص حسّاً لافتاً بالصدق الفني، الذي لا يعبأ بتصنيف النص إذا ما كان سيرة ذاتية أو لا، محتمية بالشروط الأدبية والفنية التي أولتها كل عنايتها وأولياتها، ما يمنح هذا النص خصوصيته وثراءه الأدبي، وقدرته على إثارة الدهشة.

* روائي مصري

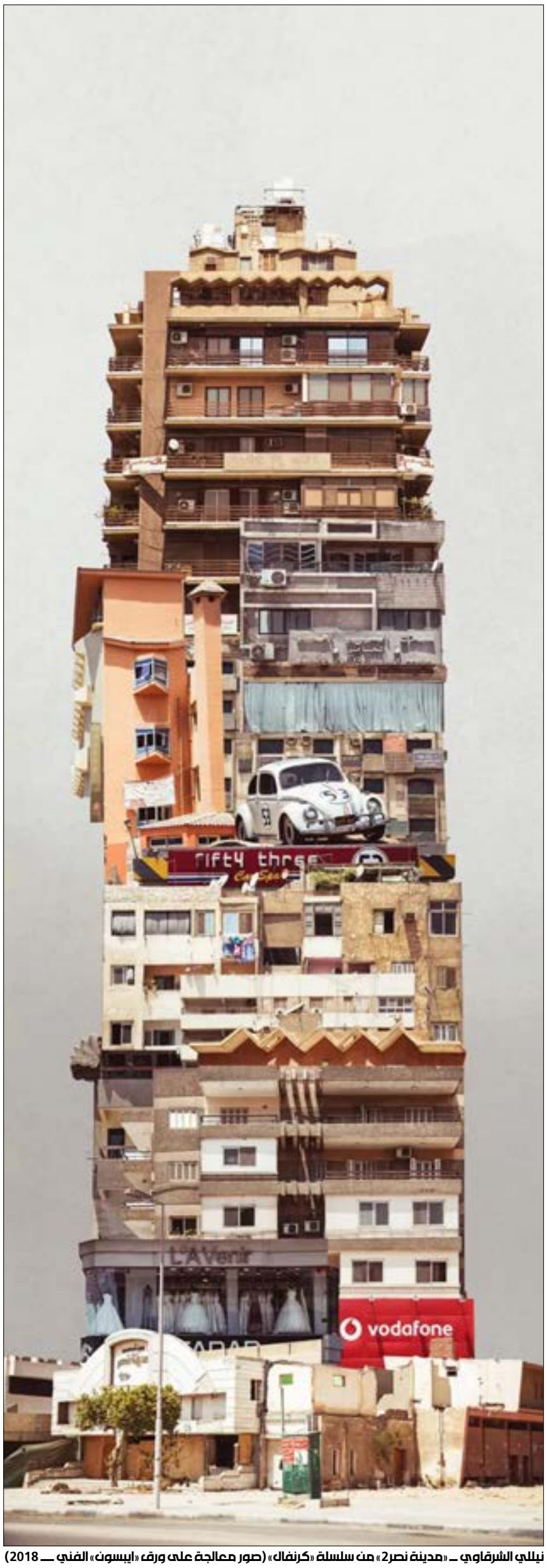

نيللي الشرقاوي ــ «مدينة نصر2» من سلسلة «كرنفال» (صور معالجة على ورق «ايبسون» الفني ــ 2018)

Samedi 27 Avril 2024 no108
السبت 27 نيسان 2024 العدد 108

القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

روزنامة الجرائم الإسرائيلية

تجدون على موقعنا حصيلة جرائم العدو الإسرائيلي يومياً في فلسطين ولبنان

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

ترهيب الجامعات لحماية «إسرائيل»

السلطة الحاكمة في الولايات المتحدة الأميركية غاضبة بسبب فشلها وفشل الدعاية الإسرائيلية وكل البرامج والمؤتمرات واللوبيات التي أنفقت مليارات الدولارات لتمويه جرائم القتل والتعذيب والاحتلال والتجويع والتنكيل والإبادة بحق الفلسطينيين وتبريرها من خلال رفع شعار «حق إسرائيل بالدفاع عن النفس». وبعد عجز تهمة «معاداة السامية» عن ردع كل من يتضامن مع فلسطين وانضمام مئات الطلاب والأساتذة اليهود إلى المطالبين بوقف فوري لإطلاق النار، ارتفعت نسبة التوتر وبدأ العنف الوحشي المفرط بحق الطلاب والأساتذة.

سأل صحافي طالبة دكتوراه متضامنة مع غزّة في جامعة هارفرد: هل أنت خائفة؟ فأجابت: نعم أنا خائفة لكن ليس بقدر الخوف الذي يشعر به أطفال غزة؟ ورفعت العلم الفلسطيني وعلا صوتها: FREE FREE PALESTINE

(من الويب)

سين جيم

المرأة الفلسطينية هدفاً للعدوان الصهيوني

لونا فرحات

تؤكد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أن الفلسطينيات يتعرّضنَ لأشكال مختلفة من العنف الجنسي بناءً على معلومات حصلت عليها من معتقلات تمّ الإفراج عنهنّ تحدّثن عن تعرّضهن لأفعال تندرج ضمن مفهوم العنف الجنسي على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء الاعتقال والتحقيق. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان ومؤسسة الحق، فقد اعتقلت قوات الاحتلال آلاف المدنيين من قطاع غزة على مدى الأشهر الخمسة الأخيرة، من بينهم مئات النساء. وأفادت المعتقلات المفرج عنهن عن تعرضهن لدرجات غير مسبوقة من التعذيب والعنف الجنسي، بما في ذلك إكراههن على التفتيش العاري والبقاء عاريات بحضور جنود ذكور والتهديد بالاغتصاب والسبّ والشتم بألفاظ جنسية وغير ذلك من الممارسات الحاطّة بالكرامة الإنسانية. وتؤكد المنظمات الحقوقية الفلسطينية أن ممارسات التفتيش العاري للمعتقلات الفلسطينيات والتهديد بالاغتصاب كان موجوداً قبل 7 أكتوبر، ولكن تضاعف كثيراً بعد ذلك. (نقلاً عن موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان الفلسطيني، 7 آذار 2024)

العنف الجنسي سلاح الصهيونية منذ 1948

استخدم الكيان الصهيوني منذ نشأته العنف الجنسي والاغتصاب كسلاح ضد الفلسطينيين أثناء ارتكاب العصابات الصهيونية المجازر في عام 1948 وهو ما أثبته المؤرخون الإسرائيليون أنفسهم أمثال بيني موريس الذي فوجئ أثناء بحثه في الأرشيف العسكري عن وجود حالات اغتصاب وقعت في عدد من القرى الفلسطينية وانتهت بالقتل. وتبين له أنه منذ بدء التطهير العرقي في فلسطين أي منذ تأسيس "إسرائيل" وثق عدد كبير من جرائم الاغتصاب الذي استخدم كسلاح حرب ضد الفلسطينيين. وهو ما تم عرضه في وثائقي مصوّر عام 2022 يحمل اسم المجزرة التي وقعت في طنطورة، وقد عرض الوثائقي اعترافات عن حالات اغتصاب ارتكبت من قبل أفراد كتيبة اسكندروني. كان الهدف من استخدام الصهاينة العنف الجنسي كسلاح تهديد مع تعمّد نشر قصص حول ارتكاب فظائع جنسية لدفع الفلسطينيين سكان القرى إلى الفرار. وهو ما وثّقه أيضاً المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي في كتابه «التطهير العرقي في فلسطين».

وفي الزمن المعاصر، صدرت دعوات لاستخدام «الاغتصاب» ضد حركة حماس لردعها عن مهاجمة الكيان الصهيوني. هذه الدعوة أطلقها في عام 2014 مردخاي كيدار من جامعة بار إيلان الإسرائيلية في تصريح له للإذاعة العبرية في معرض ردّه على سؤال حول كيفية ردع حركة حماس فقال: «إن الشيء الوحيد الذي يردع مخرّبي حماس هو أن يعلموا أن شقيقتهم أو أمهم سيتم اغتصابها في حال القبض عليهم...». لكن المذيع قاطعه قائلاً: «هذا سيئ»، فردّ كيدار: «أنا لا أتحدث عمّا ينبغي أو لا ينبغي القيام به، أنا لا أتحدث عنّا، بل أتحدث عنهم وعن معطيات، الشيء الوحيد الذي يردع الانتحاري والمخرب هو معرفته أنه إذا كان سيضغط على الزناد أو يفجر نفسه، فسيتم اغتصاب شقيقته. هذا كل شيء، هذا هو الشيء الوحيد الذي سيعيده إلى بيته من أجل الحفاظ على شرف أخته». (نقلاً عن موقع France24 27 /7/ 2017)

تعريف العنف الجنسي

عرّفت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا العنف الجنسي على أنه «كل فعل ذي طبيعة جنسية يرتكب ضد شخص في ظروف إكراه». وتعبير "ذو طبيعة جنسية" له دلالة واسعة. فالفعل لا يقتصر على العنف الجسدي أو الاعتداء البدني، بل يشمل أيضاً التهديد والتخويف والابتزاز وكل أشكال الإكراه الأخرى التي تستغل مشاعر الخوف أو اليأس. وبذلك يشمل أفعالاً تتضمن إلى جانب الاغتصاب، وعلى سبيل المثال الاتجار من أجل الاستغلال الجنسي، تشويه الأعضاء الجنسية، والاستغلال الجنسي مثل الحصول على خدمات جنسية مقابل الغذاء والحماية، الإجهاض القسري، منع الحمل القسري والتحرش الجنسي مثل التجريد القسري من الثياب والتعرية القسرية في مكان عام. هذه الأفعال تم تصنيفها على أنها عنف جنسي. فالعنف الجنسي يشمل العنف الشفوي والنفسي وليس فقط البدني. ويندرج العنف الجنسي في أحكام متعددة مثل حظر المعاملة القاسية والتعذيب والمعاملة الحاطّة بالكرامة الشخصية وخدش الحياء والإكراه على البغاء. وغالباً ما

> استخدم الكيان الصهيوني منذ نشأته العنف الجنسي والاغتصاب كسلاح ضد الفلسطينيين أثناء ارتكاب العصابات الصهيونية المجازر في عام 1948

يقع كنمط من أنماط الإساءة والعنف وكشكل من أشكال الانتقام أو كمظهر من مظاهر التعذيب. ويُستخدم العنف الجنسي بصورة منهجية كوسيلة من وسائل الحرب، الغرض منها تدمير النسيج الاجتماعي. إن العنف الجنسي يتسبب بصدمات خطيرة جسدية ونفسية، والإصابة أيضا بأمراض معدية كنقص المناعة. وغالباً ما تتعرض الضحايا لإيذاء مزدوج الإصابة بجراح وصدمات تدوم طويلاً، ومواجهة الوصم بالعار والنبذ من جانب بيئتهم الاجتماعية. وبالرغم من انتشاره كظاهرة في أغلب النزاعات المسلحة المعاصرة، إلا أنه يظل غير مرئي فلا يزال هناك قصور على مستوى الإبلاغ عن وقوعه والتقليل من شأن مدى انتشاره والآثار الناتجة منه.

حظر العنف الجنسي وفق القانون الدولي الإنساني

إن اغتصاب النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح، سواء كانت مدنية أو دولية، يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويلاحظ أنه لم يذكر سوى القليل عن مسألة العنف ضد المرأة في زمن الحرب في اتفاقية لاهاي لعام 1907 التي تضمنت حظراً ضمنياً للعنف الجنسي من خلال النص على أن "شرف الأسرة وحقوقها ... يجب احترامها". كان من المفهوم عموماً أن انتهاك "شرف" الأسرة يشمل الاعتداء الجنسي. أما اتفاقيات جنيف، فقد أشارت صراحةً إلى حظر الاغتصاب والأفعال الأخرى ذات الصلة. تنصّ المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على أنه "يجب حماية المرأة بشكل خاص من أي اعتداء على شرفها ولا سيما من الاغتصاب أو الإكراه على الدعارة أو أي شكل من أشكال هتك العرض". وتتضمن المادة 174 من الاتفاقية قائمة الأفعال التي تشكل انتهاكات جسيمة والتسبب عمداً في معاناة شديدة أو إصابة خطيرة للجسم والصحة. وقد فسرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ذلك على أنه يشمل الاغتصاب، وهكذا تمّ حظر الاغتصاب وفقاً لجنيف الرابعة. كما يحظر القانون الإنساني الدولي أعمال الاعتداء الجنسي ضد المرأة من خلال أحكام معيارية تُحظر العنف ضد السلامة البدنية للشخص وكرامته وأمنه. وهو ما نصت عليه المادة 3 المشتركة من اتفاقية جنيف: العنف ضد الحياة والسلامة البدنية، والمعاملة القاسية، والتعذيب، أو الاعتداء على الكرامة الشخصية، والبروتوكول الثاني المتعلق بحماية النزاعات المسلحة غير الدولية، الذي يحظر صراحة "الاعتداء على كرامة الشخص، ولا سيما المعاملة المهينة والحاطّة بالكرامة، والاغتصاب، والإكراه على البغاء، وأي شكل من أشكال هتك العرض. (المادة 4-2، ه).

في أعقاب فظائع الاغتصاب الجنسي في البوسنة ورواندا، شهد المجتمع الدولي صعوداً تدريجياً للقواعد القانونية الجديدة التي عملت المؤسسات الدولية على بلورتها. فقد اعتبرت أعمال العنف الجنسي جرائم قائمة بذاتها بموجب النظامين الأساسيين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اللتين أرستا سوابق قانونية فريدة في القضاء الدولي. فقد اعتبرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية دياليتش أنّ الاغتصاب يمكن أن يُشكّل تعذيباً عندما يستوفي الشروط المحددة للتعذيب. ورأت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في قضية أكايسو وقضية موسيما أنّ الاغتصاب والعنف الجنسي يمكن أن يُشكّلا إبادة جماعية عندما تُستوفى الشروط المحددة للإبادة الجماعية.

كما أدرج العنف الجنسي في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في قائمة جرائم الحرب وفي قائمة الأفعال التي تشكل جرائم ضد الإنسانية متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة.

العنف الجنسي في زمن الحرب تهديد للأمن الدولي

أقر مجلس الأمن الدولي، لأول مرة بالآثار الأمنية الواسعة للاغتصاب في زمن الحرب، وأصدر في أكتوبر 2000 القرار رقم 1325، وهي المرة الأولى التي يتخذ فيها مجلس الأمن قراراً يتناول أثر الصراع المسلح على النساء والفتيات ويعتبره تهديداً للأمن والسلم الدوليين. ويهيب هذا القرار بجميع الأطراف في الصراعات المسلحة أن تحترم احتراماً تاماً القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن، ولا سيما بوصفهنّ مدنيات، وكذلك الالتزامات التي تنطبق عليهنّ بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977، واتفاقية اللاجئين لعام 1951 والبروتوكول الملحق بها لعام 1967، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 وبروتوكولها الاختياري لعام 1999، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989 وبروتوكوليها الاختياريين المؤرّخين في 25 أيار/مايو 2000 ، وأن تضع في اعتبارها الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ وتدعو جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي، وجميع أشكال العنف الأخرى في حالات النزاع المسلح؛ ويشدد القرار على مسؤولية جميع الدول عن وضع حدّ للإفلات من العقاب ومحاكمة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما فيها تلك المتعلقة بالعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ويشدد في هذا الصدد على ضرورة استبعاد هذه الجرائم، حيثما أمكن، من أحكام العفو.

في 19 يونيو 2008، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 1820 بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع لوقف أعمال العنف الجنسي ضد المدنيين في مناطق النزاع. ونص القرار على أن "العنف الجنسي، عندما يستخدم أو يؤذن به كتكتيك من أساليب الحرب من أجل استهداف المدنيين عمداً أو كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم حالات النزاع المسلح بشكل كبير وقد يعيق استعادة السلام والأمن الدوليين. واعتمد مجلس الأمن أيضاً القرار 1888 في عام 2009 بشأن حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي في النزاعات المسلحة. ويطلب القرار من الأمين العام أن يكفل الإبلاغ بشكل أكثر انتظاماً عن حوادث العنف الجنسي، وأنماط الهجمات الناشئة، ومؤشرات الإنذار المبكر باستخدام العنف الجنسي في الصراعات المسلحة في جميع التقارير ذات الصلة المقدمة إلى المجلس. أما القرار 1960 المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 2010 فهو يدعو أطراف النزاع المسلح إلى تقديم وتنفيذ التزامات محددة زمنياً لمكافحة العنف الجنسي، والتي ينبغي أن تشمل، في جملة أمور، إصدار أوامر واضحة من خلال التسلسل القيادي تحظر العنف الجنسي، وحظره في مدوّنات قواعد السلوك أو كتيّبات الدليل الميداني العسكري أو ما يعادلها؛ ويدعو كذلك تلك الأطراف إلى تقديم وتنفيذ التزامات محددة بشأن التحقيق في الوقت المناسب في الانتهاكات المزعومة من أجل محاسبة الجناة.

العنف الجنسي كتكتيك من أساليب الحرب

يمكن أن يرقى العنف الجنسي إلى أسلوب من أساليب الحرب والتكتيك الحربي، الغرض منه:
(أ) توسيع نطاق العنف ليشمل النساء، بسبب فئتهنّ الإثنية أو الاجتماعية؛
(ب) العنف ضد المرأة؛
(ج) تعزيز الهيمنة الجنسية والكراهية والدمار؛
(د) تخويف المرأة وتدمير هويتها الشخصية؛ واستغلال النساء أثناء ضعفهن مع إضعاف معنويات الرجال لعدم حماية نسائهم؛
(ه) تغيير التركيبة السكانية لمنطقة ما عن طريق إنجاب النساء قسراً؛
(و) إرغام السكان على الفرار في الوقت الذي يبثّ فيه الرعب؛
(ط) إبادة مجموعة ثقافية بقطع صلات المرأة بمجتمعها؛
(ي) تنفيذ تكتيك عسكري استراتيجي لهزيمة العدو بطريقة تضمن الشعور بآثار النصر لفترة طويلة بعد الحرب.

في القانون

التحقيق والملاحقة في جرائم جنسية إسرائيلية

جنان الخطيب

صدر عن الأمم المتحدة بيان أعربت فيه عن «قلقها» إزاء تقارير موثوقة بشأن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تتعرض لها النساء والفتيات الفلسطينيات في قطاع غزة والضفة الغربية. وعبّر خبراء الأمم المتحدة في البيان عن الصدمة من التقارير التي تتحدث عن الاستهداف «الإسرائيلي» المتعمّد والقتل خارج نطاق القانون والقضاء للنساء والأطفال الفلسطينيين في الأماكن التي لجأوا إليها، أو أثناء فرارهم، مع الإشارة إلى أن بعضهم كان يحمل قطعاً من القماش الأبيض عندما قتلهم الجيش الإسرائيلي. وأعرب الخبراء عن قلقهم البالغ إزاء الاعتقال التعسفي لمئات النساء والفتيات الفلسطينيات، بمن في ذلك مدافعات عن حقوق الإنسان وصحافيات وعاملات في المجال الإنساني في قطاع غزة والضفة الغربية منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وبحسب ما ورد، تعرضت العديد من النساء للغاية وتعرضت لشد عضلي في يوماً داخل قفص يشبه "قفص الحيوانات" في العراء، وكانت مكبّلة يدي المكبّلة، وعندما حاولت تعديل طوال الوقت وسط أجواء شديدة وضعيتي، قامت المجندة الإسرائيلية البرودة، فيما لم توجد في المكان بضربي بشدة على ظهري. ثم تمّ سوى دورة مياه واحدة دون طعام نقلنا بالشاحنة إلى منطقة جبلية من الفوط الصحية والغذاء والدواء، بالقرب من مدينة القدس في مركز وتعرضن للضرب المبرح. وفي احتجاز يُدعى عاناتوت، وكانت مناسبة واحدة على الأقل، جرى درجة الحرارة هناك منخفضة توثيق أن النساء الفلسطينيات وعانينا من البرد الشديد»، تقول المحتجزات في غزة أبقين في قفص فتاة عشرينية من سكان مخيم تحت المطر والبرد دون طعام. وكان جباليا للاجئين شمال قطاع غزة، المرصد الأورومتوسطي لحقوق والتي أفادت بأنه عند اعتقالها تمّ الإنسان قد وثّق عدة حالات عن تكبيل يديها من الخلف ووضع تعرض المعتقلات الفلسطينيات من عصابة على عينيها وتفتيشها قطاع غزة لعنف جنسي مباشر من وهي عارية من ملابسها باستثناء قبل أفراد من الجيش الإسرائيلي، الملابس الداخلية، قبل أن يتم نقلها بما في ذلك وضع اليد على مع معتقلات أخريات عبر جيب الأعضاء الخاصة، والإجبار على عسكري إلى موقع "زيكيم" العسكري، التعري، وخلع الحجاب، وتهديدهن فيما تركهن الجنود على الرصيف بالاغتصاب وهتك العرض. لمدة تقارب الساعتين وهم يسخرون منهن ويتحدثون بالعبرية.

تعرّضن للتفتيش العاري وهُدّدن بالاغتصاب

من جهتها، قالت إحدى سكان شمال غزة، إنها تعرضت للاعتقال في 3 كانون الأول/ديسمبر الماضي أثناء نزوحها مشياً على الأقدام عبر حاجز (نتساريم) العسكري إلى جنوب قطاع غزة. وقالت إنه عند اعتقالها تمت مصادرة كل مقتنياتها من ذهب وأموال وهاتف محمول وأغراض شخصية، وأجبرت على خلع ملابسها قبل أن يتم تقييد يديها وتعصيب عينيها ونقلها إلى مركز احتجاز في موقع (زيكيم) وإخضاعها لجلسات تحقيق قاسية تتضمن معاملة قاسية من ضرب وتعذيب وتوجيه ألفاظ نابية. وأوضحت أنه تمّ رفض تلبية أبسط احتياجاتها، بما في ذلك توفير رعاية لها خلال فترة الدورة الشهرية، وقد تمّ ابتزازها في عدة مناسبات بما في ذلك الطلب منها العمل لصالح المخابرات الإسرائيلية وتهديدها بالتعذيب والقتل في حال أصرت على الرفض. وأضافت أنه تمّ نقلها لاحقاً إلى سجن "الدامون" داخل باص، وتعرضت خلال ذلك لاعتداء بالضرب الشديد من جندي، وقد خضعت لمزيد من الاستجواب، وتخلل ذلك الاعتداء الجسدي عليها

> الجنود الإسرائيليون هددوا إحدى المعتقلات بالاغتصاب في حال عدم إطاعة أوامرهم بتسجيل لها مقاطع مصوّرة ضد «حماس»

الأسيرات بالهواتف المحمولة لتوثيق تعذيبهن وسط تجاهل تدهور حالتهن الصحية.

في جريمة أخرى، تقول سيدة فلسطينية إنه تمّ اقتيادها مع النساء إلى مسجد قريب بعد اقتحام المدرسة بالآليات العسكرية، حيث تمت تعرية الذكور واستجوابهم، ومن ثم مصادرة بطاقاتهم الشخصية واستجوابهم جميعاً بشكل فردي. وأضافت أنه تمّ التحقيق معها من قبل جنود هددوها بالاغتصاب في حال عدم إطاعة أوامرهم بتسجيل مقاطع مصوّرة تهاجم حركة "حماس"، إلى جانب تهديدها بعدم رؤية أبنائها في حال عدم استجابتها لهم.

«كانت مرحلة الاحتجاز صعبة وهي عارية من ملابسها فضلاً عن احتجازها في العراء في البرد الشديد، وذلك قبل أن يتم الإفراج عنها في 19 كانون الثاني/يناير الماضي.

التحقيق الجنائي في قضايا الاعتداءات الجنسية

يسمح التحقيق الجنائي بجمع الأدلة المادية مثل الحمض النووي، وسوائل الجسم، وغيرها من المواد ذات الأثر من مسرح الجريمة والضحايا. يمكن أن تكون هذه الأدلة حيوية في إثبات وقوع الجريمة وتحديد مرتكبيها. كما أنه في حالات الاعتداء الجنسي، يمكن للضحايا الإدلاء بشهاداتهم حول تجاربهم ويمكن للأدلة الجنائية أن تدعم هذه الشهادات، ما يوفر مصداقية إضافية لرواية الضحية ويعزز القضية ضد الجناة. كما ينتج التحقيق الجنائي توثيقاً تفصيلياً للإصابات والأدلة المادية والتي يمكن تقديمها كدليل في الإجراءات القانونية. وتساعد هذه الوثائق على ضمان تحقيق العدالة ومحاسبة الجناة على أفعالهم.

عادةً ما تتضمن إجراءات التحقيق الجنائي في جرائم الاعتداء الجنسي الخطوات التالية:

- فحص مسرح الجريمة: يقوم الخبراء الجنائيون بفحص مسرح الجريمة للتعرف إلى الأدلة المادية وجمعها. قد يشمل ذلك الصور الفوتوغرافية والرسومات والتوثيق التفصيلي للمشهد.

- فحص الضحايا: يتم فحص ضحايا الاعتداء الجنسي من قبل متخصصين طبيين مدربين في الطب الشرعي. ويهدف هذا الفحص إلى توثيق أي إصابات جسدية أو أدلة على الاعتداء الجنسي، وجمع عينات بيولوجية لتحليل الحمض النووي، وتقديم الرعاية والدعم الطبي للضحية.

- جمع الأدلة: يقوم محققو الأدلة بجمع أنواع مختلفة من الأدلة، بما في ذلك الملابس والفراش والسوائل الجسدية وعينات الحمض النووي. يتم إيلاء عناية خاصة للحفاظ على الأدلة وتعبئتها للحفاظ على سلامتها للتحليل.

- التحليل الجنائي: يتم تحليل الأدلة المجمعة في المختبرات الجنائية المتخصصة. ويمكن إجراء تحليل الحمض النووي للتعرف إلى وجود مادة بيولوجية من مرتكب الجريمة. يمكن أيضاً استخدام التقنيات الجنائية الأخرى مثل تحليل بصمات الأصابع أو التحليل الكيميائي اعتماداً على طبيعة الأدلة.

من جهة أخرى يُعد العنف الجنسي سلاحاً يتم استخدامه في زمن الحرب، ويطرح جمع الأدلة لهذه الجرائم تحديات عدة منها الوصول إلى الضحايا ومسارح الجرائم على وجه السرعة. كما يمكن للأدلة أن تتدهور بسرعة، خاصة في البيئات التي تفتقر إلى مرافق تخزين مناسبة. وقد يتردد الضحايا في الإبلاغ عن الجريمة بسبب الخوف أو الخجل أو عدم الثقة في آلية التحقيق.

جرائم الاحتلال

فلسطين دولة قائمة قانونياً رغم الفيتو الأمريكي

لونا فرحات

في 19 نيسان / أبريل، اجتمع مجلس الأمن الدولي للتصويت على مشروع قرار جزائري يوصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بقبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في المنظمة. صوّت لمصلحة القرار 12 من أعضاء المجلس الـ 15، وعارضته الولايات المتحدة، فيما امتنعت المملكة المتحدة وسويسرا عن التصويت، وبررتا ذلك بأن حصول فلسطين على العضوية الكاملة يجب أن يأتي في وقت تتناسب فيه هذه الخطوة مع منطق السلام الناشئ، وبأن الأولوية الآن هي لإنهاء الأزمة في غزة، وهو ما يتفق تماماً مع التبرير الأميركي لرفض طلب العضوية بحجة أن الاعتراف بدولة فلسطين يجب أن يكون نتيجة مفاوضات ثنائية حول كل جوانب التسوية السلمية في الشرق الأوسط.

الاعتراف بالدول وعضويتها في الأمم المتحدة

ووفقاً للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن العضوية مفتوحة لجميع الدول المحبة للسلام التي تقبل الالتزامات الواردة في ميثاق المنظمة وتكون قادرة على تنفيذها. يتم قبول الدول في عضوية الأمم المتحدة بموجب قرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن. ويحتاج قرار الجمعية العامة إلى غالبية الثلثين في التصويت، وبمجرد اعتماده يتم قبول العضو الجديد رسمياً، وتستلزم العضوية الكاملة المشاركة في الاجتماعات ودفع الاشتراكات السنوية والتصويت على كل القضايا التي تعرض على المنظمة. وبناء على نص المادة الرابعة المذكورة، هناك خمسة شروط موضوعية يجب ان تتوفر لاكتساب العضوية، إذ يجب على دولة، (2) أن تكون محبة للسلام، (3) تقبل الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، (4) أن تكون قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات، و(5) على استعداد للقيام بذلك. جميع هذه الشروط تخضع لحكم المنظمة، أي الشروط الشكلية/ الاجرائية. وبناء على الشروط الموضحة أعلاه، فإن اهم الشروط الواجب توافرها في مقدم الطلب أن يكون دولة. ومسألة الاعتراف بالدولة منفصلة تماما عن قبولها أو عدم قبولها كعضو في الأمم المتحدة، وهي ليست مسألة قانونية، بل مسالة واقعية وسياسية محضة، وإن ترسخت في القانون الدولي وفق اتفاقية «مونتيفيديو» لعام 1933 حول المعايير الواجب توافرها في أي كيان سياسي ليصبح دولة، وهي: وجود إقليم بحدود معروفة، وسكان مستقرين فيه، وسلطة سياسية تفرض هيمنتها على الاقليم والسكان وتحافظ على الامن والاستقرار. وبحسب الاتفاقية، فإن وجود الدولة مسالة واقعية، في حين أن اعتراف الدول الأخرى بها هو اعتراف اعلاني وليس عاملاً حاسماً في إنشائها أو تاسيسها. فهل تعتبر فلسطين دولة في نظر المجتمع الدولي؟

● حصول منظمة التحرير الفلسطينية على صفة مراقب في الأمم المتحدة في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 بموجب القرار رقم 3237 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

● اعلان منظمة التحرير الفلسطينية في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 دولة فلسطين التي اعترف بها بحلول نهاية 78 دولة.

● في أيلول/ سبتمبر 2011، تقدمت فلسطين بطلب الانضمام للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة عبر رسالة رفعت إلى الأمين العام آنذاك بان كي مون، وأحالها الأخير إلى مجلس الأمن وفقا للمادة الرابعة لكي يصدر توصية بشأنها. احيل الطلب إلى اللجنة المعنية بقبول أعضاء جدد، غير أنها على مدى شهرين من الانعقاد، لم تتمكن من تقديم المشورة بالإجماع، وانقسمت الآراء بين من يؤيد ومن اقترح حلولا أخرى واتخاذ خطوة وسطية، لعلمهم بأن الطلب سيُسقط بموجب حق النقض من قبل الولايات المتحدة.

● أحيل الموضوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 قراراً أهم ما جاء فيه إقرار الجمعية العامة « بأن فلسطين تتمتع بعضوية كاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وأن فلسطين عضو كامل العضوية أيضاً في جامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الـ 77 والصين، وإذ تقر أيضاً بأن دولة فلسطين حظيت باعتراف 132 دولة عضواً في الأمم المتحدة حتى الآن (...) وإذ تؤكد أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تحل القضية بجميع جوانبها على نحو مرض، وإذ تعيد تأكيد مبدأ عالمية العضوية في الأمم المتحدة،1 - تعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في دولته فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967؛ 2 - تقرر منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، من دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقا للقرارات ذات الصلة بالموضوع والممارسة المعمول بها في هذا الشأن».

> **وجود او عدم وجود دولة لا تقرره الامم المتحدة بل سلوك الدول عقب ترفيع مكانتها في الجمعية العامة إلى دولة مراقب، استطاعت فلسطين ان تستثمر قبولها وتحظى بعضوية في العديد من المنظمات الدولية والمعاهدات الدولية**

● منذ العام 2012، وعقب ترفيع مكانتها في الجمعية العامة إلى دولة مراقب، استطاعت فلسطين أن تستثمر قبولها وتحظى بعضوية في العديد من المنظمات الدولية والمعاهدات الدولية، أبرزها منظمة الجمارك العالمية ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، وحصلت على العضوية الكاملة في محكمة التحكيم الدائمة. ووقعت دولة فلسطين 55 اتفاقية دولية تم ابرامها تحت رعاية الأمم المتحدة، بما فيها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتعديلاته بشان جريمة العدوان والعهدين الدوليين بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية حقوق الطفل بشان اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشان بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، اتفاقية لاهاي الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ومرفقها: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. (عن موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا).

الاعتراف سيد الادلة.. على ان فلسطين دولة

في الوقت الحالي، تتمتع فلسطين بمركز قانوني في الأمم المتحدة يسمح لها بالمشاركة في جميع أعمال المنظمة في أجهزتها وهيئاتها الرئيسية والجمعية العامة ولجانها الست ومجلس الأمن، باستثناء التصويت على مشاريع القرارات والمقررات. وبصفتها دولة غير عضو فإن علم فلسطين يرفرف خارج مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك، لكنه ليس جزءاً من الترتيب الابجدي لأعلام الدول الأعضاء. أما عضوية فلسطين في المعاهدات الدولية فتعكس وضعها كدولة ذات سيادة في القانون الدولي، وما يترتب على ذلك من حقوق وموجبات. والاعتراف بدولة أو حكومة جديدة هو عمل سيادي سياسي مستقل تقوم به الدول أو الحكومات الأخرى، والأمم المتحدة لا تملك أي سلطة للاعتراف باي دولة أو حكومة جديدة، وصلاحيتها تنحصر فقط في قبول الأعضاء الجدد أو ان تقبل وثائق تفويض ممثلي الحكومة الجديدة. لذا فإن وجود أو عدم وجود دولة، لا تقرره الأمم المتحدة بل سلوك الدول.

حالياً تعترف 140 من أصل 193 بالدولة الفلسطينية، وكان آخرها باربادوس في 20 نيسان/ ابريل، أي بعد يوم من استخدام الولايات المتحدة لحق النقض. وانتقد وزير خارجية باربادوس تاخر بلاده بالاعتراف بدولة فلسطين حتى الآن، وأكد أن «الوقت حان لتصحيح هذا الخطأ». كما أعلنت اسبانيا وسلوفينيا وايرلندا عن توجهها باتخاذ خطوات نحو الاعتراف بفلسطين.

ماذا بعد رفض طلب عضوية فلسطين الكاملة؟ إذا لم يصب مجلس الامن بقبول الدولة صاحبة الطلب في العضوية أو اجَل النظر في طلبها، عليه أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً خاصاً مشفوعاً بمحضر كامل لمناقشاته، وللجمعية العامة بعد ان تدرس التقرير دراسة وافية أن تعيد الطلب إلى المجلس، ومعه محضر كامل لمناقشات الجمعية للنظر فيه من جديد وتقديم توصية او تقرير بشأنه.

رأي وتحليل

غزّة: أكبر مسرح جريمة في التاريخ

د. عبد الرحمن المختار *

ليس من المبالغة القول إن جريمة الإبادة الجماعية التي تُرتكب منذ أكثر من ستة أشهر هي أكبر وأبشع جريمة على مر التاريخ من حيث أعداد المشتركين في ارتكابها، بأفعال وصور وأوصاف ومستويات مختلفة من الإجرام. وإذا كان مسرح أي جريمة يتمثل في النطاق الجغرافي الذي تقع فيه وطريقة تنفيذها والمساعدة المقدّمة لمرتكبها سواء قبل تنفيذها أو أثناءه أو بعده، فإن مسرح جريمة الإبادة الجماعية بحق أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة هو الأكبر على مر التاريخ، إذ يمثل النطاق الجغرافي لهذه الجريمة أغلب مساحة الكرة الأرضية، وينتشر المشتركون في ارتكابها في قارات العالم، بمن فيهم الأنظمة العربية بما يجعلها من الناحية القانونية في ما يتعلق بالمسؤولية الجنائية في مرتبة المنفّذ المباشر للجريمة.

ويترتب على مشاركة الأنظمة العربية العقوبة نفسها المقررة على الكيان الصهيوني، المنفذ المباشر للجريمة. فالأنظمة العربية الحاكمة في الإمارات والأردن والسعودية، التي عملت على تسهيل وصول الاحتياجات المختلفة لهذا الكيان المجرم، تدرك تماماً أنها تمكّنه من الاستمرار في ارتكاب جريمته، وتحدّ من فعالية إجراءات المنع والقمع التي اتخذتها القوات المسلحة لبلادنا في البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن والمحيط الهندي، ومن فعالية إجراءات محور المقاومة. ورغم أن هذه الأنظمة تدرك آثار مساعدتها للكيان المجرم، تستمر في تقديم هذه المساعدة، وهي تشاهد على مدار الساعة آثار تلك الجريمة بحق الأطفال والنساء والشيوخ والتدمير المتعمّد والممنهج لكل مقوّمات الحياة في قطاع غزة.

وطالما أن هذه الأنظمة على بصيرة من آثار سلوكها المساند لمنفّذ الجريمة، فإن نيتها وقصدها الجنائي ينصرفان إلى ما انصرفت إليه إرادة وقصد الفاعل المباشر، وهو تحقق النتيجة المتمثلة في فعل الإبادة الجماعية لجميع سكان القطاع، سواء بالقصف بالطيران أو بالحصار وما يترتب عليه من انتشار للأمراض والأوبئة التي تفتك بالصغار والكبار، وكذلك الحال بالنسبة إلى المجاعة الناتجة عن منع دخول الغذاء إلى القطاع المحاصر، ما يعني يقيناً أن إرادة هذه الأنظمة انصرفت في ما يتعلق بالنتيجة الإجرامية إلى ما انصرفت إليه إرادة الفاعل المباشر. ولذلك، ينطبق عليها ما ينطبق على الفاعل المباشر من أحكام، وكذلك الحال في ما يتعلق بإمداد الأردن ومصر وتركيا وغيرها من الأنظمة العربية والإسلامية للكيان المجرم بالمنتجات الزراعية والمواد الأولية. وهذا الأمر من شأنه أن يساعد الفاعل المباشر على الاستمرار في ارتكاب جريمته، إذ لن يهمّه أبداً نقص أو شح في المواد الغذائية وغيرها من المواد الأولية اللازمة للصناعة واستمرار مصانعه والأيدي العاملة في العمل والإنتاج، بما يمكن أن يكون له أثر سلبي على استمراره في ارتكاب جريمة الإبادة.

كما أن استمرار توريد هذه الأنظمة للمواد الغذائية والمواد الأولية إلى الفاعل المباشر للجريمة، وهو في حالة ارتكاب لأفعالها، يغري هذا المجرم بالاستمرار في ارتكاب جريمته، وسيُعتبر موقف الأنظمة الموّردة موافقةً منها على ارتكاب جريمة الإبادة.

وكذلك الحال بالنسبة إلى مصر التي تحاصر قطاع غزة وتمنع دخول الغذاء أو حتى تهريبه، وما يحتاج إليه المجاهدون من أسلحة ومعدات قتالية تمكّنهم من الدفاع عن أنفسهم وأسرهم. والحكومة المصرية تدرك تماماً أن الكيان الصهيوني بوصفه الفاعل المباشر لجريمة الإبادة يتلقى شحنات الأسلحة الفتاكة من أطراف متعددة، في وقت يعترض الجيش المصري الصواريخ والمسيّرات التي يطلقها جيشنا اليمني بهدف إجبار الكيان الصهيوني على التوقف عن ارتكاب أفعال جريمة الإبادة الجماعية، ورفع الحصار والسماح بإدخال الدواء والغذاء إلى السكان المدنيين.

وينطبق الأمر نفسه على الأنظمة العربية الأخرى، الكويت وقطر والبحرين، التي تُعد أراضيها منطلقاً لقوات الدول الغربية المساندة

> **يمتد النطاق الجغرافي ويتسع مسرح الجريمة ويزداد عدد المشتركين في ارتكابها ليشمل منظمة الأمم المتحدة**

والداعمة لمرتكب جريمة الإبادة الجماعية، وتنقل من قواعدها العسكرية في هذه الدول مختلف أنواع العتاد الذي يستخدمه الكيان الصهيوني في ارتكاب جريمته. لذلك، ينطبق على هذه الأنظمة أيضاً، ما ينطبق على الفاعل المباشر من أحكام تترتب على جريمة الإبادة الجماعية، كونها تُعد شريكة في ارتكاب الجريمة.

وكل ما سبق ينطبق بدرجة أعلى على الإدارة الأميركية والحكومة البريطانية والمانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الغربية التي تقدّم المساعدة للكيان الصهيوني. فكل هذه الدول التي أعلنت مواقف مساندة للكيان الصهيوني تدرك أن هذا الكيان يرتكب جريمة إبادة جماعية، مستخدماً الأموال والأسلحة والمعدات العسكرية التي قدّمتها ولا تزال تقدّمها له هذه الدول، وهذا يعني أنها ترغب في تحقّق النتيجة الجرمية التي يسعى الفاعل المباشر إلى تحقيقها، وهي الإبادة الجماعية لكل من في قطاع غزة.

ويمتد النطاق الجغرافي، ويتسع مسرح هذه الجريمة، ويزداد عدد المشتركين في ارتكابها، ليشمل منظمة الأمم المتحدة بوصفها شخصية معنوية مستقلة عن الدول المكوّنة لها، تقع على عاتقها التزامات قانونية دولية تجاه الدول والشعوب التي تتعرّض لحروب عدوانية من جانب القوى الاستعمارية، أو ترتكب بحقها جرائم حرب أو جرائم إبادة جماعية.

والواضح تماماً أن منظمة الأمم المتحدة تدرك أن ما يرتكبه الكيان الصهيوني في قطاع غزة جريمة إبادة جماعية، والأصل أن واجب المنظمة الدولية ينصب على وقف الجريمة ومنعها وقمع مرتكبيها وفقاً لأحكام ميثاقها وأحكام اتفاقية منع الإبادة الجماعية، لكن تنصلها من واجباتها يجعلها شريكة للكيان الصهيوني في ارتكاب الجريمة. وبذلك يكون مسرح جريمة غزة أوسع مسرح جريمة على مرّ التاريخ، ويكون عدد المشتركين فيها هو الأكبر أيضاً في تاريخ البشرية.

* عضو مجلس الشورى في اليمن

نهايات تتوالى وبدايات مرتقبة

عمر نشابة

مسلسل الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي مستمرّ في غزة وفي الضفة الغربية بينما يدّعي البعض، في العالم العربي ان الدعم والتأييد للمقاومة قد تراجع. ان الحقيقة مغايرة لذلك تماماً في أعرق جامعات الولايات المتحدة الأميركية وفي أوساط المثقفين والكتاب والمفكرين والمخلصين للقيم الأخلاقية وللصادقين بتمسكلهم بحقوق الانسان. تقديم الدعم والتأييد للمقاومة بات فخر الشرفاء، الذين لا يمكن ان يبقوا متفرّجين على إبادة البشر كما هو حال الملايين الذين يدّعون زوراً انهم من المسلمين والعرب. ولا شك ان كل هذه "الدول اللقيطة" (كما سماهم محمود درويش في قصيدة مديح الظل العالي) المتساهلة مع الاجرام الإسرائيلي، ستدخل السجل التاريخي تماماً كما دخلت حكومة فيشي السجل التاريخي الفرنسي مثلاً وكما وصف يهوذا اسكاريوت في الانجيل المقدّس. فمن يسكت اليوم عن المجازر المستمرة منذ اكثر من 200 يوم يجسّد شرّ هذا العالم ومشاكله الأساسية. من يسكت اليوم هو المدمّر الحقيقي للأخلاق والقيم والحضارة البشرية. ولكن من يسكت اليوم لا يعني له كل ذلك شيئاً أو انه لا يفهم المعنى الجوهري للقيم الحضارية، بل ما يفهمه هي حسابات الربح والخسارة لكن يبدو انه تناسى قدرته على الحساب والقياس ارضاءً لأسياده الغربيين المتحكمين بالنفط والغاز والمسكين برقاب ثلّة من ملوك وامراء وشيوخ الديكتاتوترات العربية. ولكن لو قرروا يوماً فتح عيونهم للاحظوا النهايات التي أحدثها طوفان الأقصى المبارك منذ 7 تشرين الأول 2023 ومن بينها:

- نهاية المشروع اليهودي لقيام دولة يهودية على ارض فلسطين المحتلة لحماية اليهود مما تعرضوا له خلال القرون السابقة من اضطهاد ومجازر على يد الالمان والايطاليين والنمساويين وآخرين من العنصريين الغربيين. والدليل على ذلك آلاف اليهود الذين يتظاهرون في كل انحاء العالم رافعين العلم الفلسطيني والذين يصرخون من اعلى صوتهم ضد الإبادة الجماعية ثم يُعتقلون من قبل قوى مكافحة الشغب.

- نهاية اسطورة "جيش الدفاع الإسرائيلي" القادر على حماية المستوطنين الإسرائيليين. والدليل على ذلك لا يقتصر على هجوم 7 تشرين الأول وتمكن المقاومة الفلسطينية من تحطيم الدفاعات الإسرائيلية بل يشمل كذلك القدرة العسكرية الضخمة للمقاومة في جنوب لبنان والجولان والعراق واليمن. وقد بات عجز الجيش الإسرائيلي واضحاً رغم الدعم الهائل غير المسبوق الذي يحصل عليه هذا الجيش المضخّم من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطالية.

- نهاية آلية الردع الإسرائيلي حيث اذكر اننا كنا، خلال كل مدة المواجهات مع العدو الإسرائيلي

المحتل، نتوقع ردوده المدّمرة على اصغر العمليات العسكرية التي كانت تشنها المقاومة في الجنوب بينما تستهدف القواعد العسكرية الإسرائيلية اليوم في عمق فلسطين المحتلة من جنوب لبنان ومن الجمهورية الإسلامية في ايران ومن الجولان السوري ومن اليمن ومن العراق ويعجز الإسرائيلي عن أي ردّ جدّي.

- نهاية شيطنة الكفاح المسلّح من قبل بعض المتخاذلين الذين يدّعون "التعقّل". فبعد رفض "اسرئيل" وقف الإبادة الجماعية بالرغم من صدور قرارات ملزمة قانونياً عن مجلس الامن الدولي وعن اعلى سلطة قضائية في العالم (محكمة العدل الدولية) وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن مجلس حقوق الانسان في جنيف، لم يعد هناك سبيل لمقاومة إسرائيلي الا الكفاح المسلّح والصمود والتمسّك بحركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحزب الله والجماعة الإسلامية – قوات الفجر، والحزب القومي السوري الاجتماعي وغيرها من القوى التي لم ولن تترك السلاح لا بل لا بد من تزيدها بمزيد من السلاح والقدرات التكنولوجية العسكرية.

- نهاية خطر التطبيع مع العدو الإسرائيلي في المنطقة العربية، فلا يمكن تبرير او تمويه الإبادة الجماعية التي يرتكبها الإسرائيليون في غزة بعد اليوم ولا يمكن للملوك والامراء والشيوخ ان يقنعوا حتى حاشيتهم بأن الشراكة مع الإسرائيلي تشكل خلاصاً له وتفتح باب الثراء والنجاح والتقدّم. وحتى لو كان بعضهم ما زال يعتقد ان ذلك صحيحاً فبعد فضيحة عجز "إسرائيل" بكل قوتها وتطوّرها التكنولوجي العسكري والدعم الأميركي والغربي غير المحدود لها منع الصواريخ من ان تتساقط على مستعمراتها والمدن الفلسطينية المحتلة كيف يمكن لـ"إسرائيل" او أي من حلفائها في المنطقة حماية انفسهم من هذه الصواريخ؟ كل "القوّة" الإسرائيلية والمليارات ومئات آلاف الجنود والدبابات والطائرات والمدافع لن تقوى على إعادة المستوطنين الى المستعمرات في شمال فلسطين المحتلة.

يا من تسمون أنفسكم عرب ومسلمين. إسرائيل انهزمت وسقطت. عودوا الى رشدكم. عودوا الى اصلكم والى وصايا اجدادكم.

المختبر الجنائي

في شبكة العدالة الجنائية المعقدة، حيث الحقيقة غالبًا ما تكون محجوبة وسط الروايات المتضاربة والأدلة الظرفية، يبرز الحمض النووي كمنارة للوضوح. إنه شفيرة مجهرية تحمل في داخلها قدرة على كشف أكثر الألغاز غموضًا وتحديد الجناة وتبرئة المظلومين. علمًا أن أدلة الحمض النووي تُعد واحدة من أكثر أشكال الأدلة موثوقية وإقناعًا للمحققين والمهنيين القانونيين. لكن من المهم استخدام دليل الحمض النووي بحذر ودقة في سياق التحقيقات الجنائية من خلال فهم القيود المحتملة لضمان استخدامه بشكل نزيه ومسؤول وفعّال في السعي لتحقيق العدالة

دور الحمض النووي في كشف الجرائم

جنان الخطيب

قاعة المحكمة مليئة بالتوتر. سارة شاحبة ومكتئبة، تحتضن بطنها الحامل بينما يحدق بها القاضي بنظرة حادة. «في ضوء الظروف غير المعتادة المحيطة بوفاة زوجك، سيدة سارة، بعتبر اختبار تحديد الأبوة للطفل الذي لم يولد بعد ضرورياً لضمان استكشاف جميع الاحتمالات».

خفق قلب سارة بقوة. لم يكن هذا جزءًا من الخطة. لقد دبرت ببراعة انتحار زوجها، مشهد اليأس المثالي، بعد أن كشف علاقتها وهدد بكشف خيانتها. مرّت الأسابيع ببطء، وكان كل يوم انتظارًا قاسيًا. أخيرًا، وصلت النتائج. ساد صمت ثقيل قاعة المحكمة بينما أعلن المدعي العام: «يُثبت اختبار تحديد الأبوة أن الطفل الذي لم يولد بعد للسيدة سارة ليس هو الابن البيولوجي للمتوفى».

حبست دموعها. «كما ترى، يا سيدي القاضي»، قالت وهي تكاد تبكي، «أنا وزوجي كنا نواجه مشاكل....» قبل أن يتهدج صوتها، لكن قصة الانتحار المفبركة التي اختُلقت لحماية سمعتها والعلاقة السرية أصبحت مكشوفة.

يسمح تحليل الحمض النووي الجنائي، وهي عملية معقدة تتفحص مناطق معينة من الشفرة الجينية، للخبراء الجنائيين بإنشاء ملفات تعريف جنائية فريدة لكل فرد. تحمل هذه الملفات الشخصية بصمات افتراضية، مما يتيح للمحققين مطابقة أدلة الحمض النووي المستردة من مسرح الجريمة بالمشتبه بهم المعروفين أو قواعد بيانات الحمض النووي. أهمية أدلة الحمض النووي تتجاوز إلى حد بعيد تحديد الجناة، بل تلعب دورًا محوريًا في تبرئة المظلومين. ورغم قوتها التي لا يمكن إنكارها، فإن أدلة الحمض النووي ليست خالية من التحديات. يمكن أن يؤدي التلوث وسوء التعامل وأخطاء التفسير إلى تقويض موثوقية تحليل الحمض النووي، مما يثير الشك حول صحة نتائجه في المحكمة.

متى يتم طلب اختبارات الحمض النووي؟

رغم فعالية تحليل الحمض النووي كأداة في التحقيقات الجنائية، إلا أنه ليس حلاً يناسب جميع الحالات. بعض الحالات التي يتم فيها طلب اختبار الحمض النووي بشكل شائع:

الجرائم التي تتضمن سوائل الجسم: يبرز دور تحليل الحمض النووي بشكل جلي في الجرائم التي يُعثر فيها في مسرح الجريمة على مواد بيولوجية مثل الدم أو السائل المنوي أو اللعاب أو خلايا الجلد. إذ تحوي هذه السوائل ثروة من المعلومات الجينية يمكن استخدامها لتحديد هوية المشتبه بهم أو تبرئة الأبرياء.

قضايا الاعتداء الجنسي: يعتبر تحليل الحمض النووي أداة مهمة في التحقيق في قضايا الاعتداء الجنسي. إذ يمكنه تحديد مرتكب الجريمة من خلال السوائل الجسمية خلّفها في مسرح الجريمة، مما يوفر دليلاً قوياً للملاحقة القانونية.

جرائم القتل: يمكن أن يساعد تحليل الحمض النووي في تحديد هوية الضحايا المجهولين وربط المشتبه بهم بمسرح الجريمة من خلال بقع الدم أو بصيلات الشعر أو أي آثار بيولوجية أخرى تُترك خلفهم أثناء المقاومة.

قضايا المفقودين: يمكن استخدام اختبار الحمض النووي للتعرف على رفات أشخاص مجهولين، خصوصاً عند مقارنتها بقواعد بيانات الحمض النووي للمفقودين.

الكوارث الجماعية: في المواقف مثل الكوارث الطبيعية أو عمليات إطلاق النار الجماعي، يلعب اختبار الحمض النووي دوراً رئيسياً في تحديد هوية الضحايا، خصوصاً عندما تكون الجثث متضررة بشدة أو يصعب التعرف عليها.

نزاعات الأبوة: يمكن لتحليل الحمض النووي تحديد الوالدين البيولوجيين بشكل قاطع في الحالات التي يُشكك فيها في الأبوة.

اختبارات ادلة الحمض النووي: نظرة مبسطة

تعمل اختبارات أدلة الحمض النووي عن طريق تحليل الشيفرة الجينية الفريدة الموجودة في خلايا كل فرد.

جمع العينات: يتم جمع عينة تحتوي على الحمض النووي من مسرح الجريمة. يمكن أن يكون ذلك أي شيء بدءاً من الدم أو اللعاب أو خلايا الجلد أو سوائل الجسم الأخرى التي خلّفها الجاني.

فصل الحمض النووي: يتم فصل الحمض النووي عن العيّنة باستخدام تقنيات متخصصة. وهذا يتضمن فصل الحمض النووي عن مكونات أخرى للعينة، مثل البروتينات وبقايا الخلايا.

نسخ الحمض النووي: يتم نسخ الحمض النووي المعزول أو تكراره لإنشاء نسخ متعددة من المادة الوراثية. هذه الخطوة ضرورية لضمان وجود كمية كافية من الحمض النووي لتحليلها بدقة.

البصمة الجينية: يتم تحليل الحمض النووي المكرر باستخدام تقنية تسمى البصمة الجينية، والتي تفحص مناطق معينة من الحمض النووي تعرف بالعلامات الجينية. هذه العلامات فريدة من نوعها لكل فرد وتستخدم لإنشاء بصمة جينية.

المقارنة: تتم مقارنة البصمة الجينية التي تم الحصول عليها من مسرح الجريمة بالبصمات الجينية المعروفة للمشتبه بهم المحتملين أو الأفراد الموجودين بالفعل في قاعدة بيانات الحمض النووي. إذا كان هناك تطابق بين الحمض النووي في مسرح الجريمة والحمض النووي للمشتبه به، فإن ذلك يوفر دليلاً قوياً يربط الفرد بالجريمة.

التفسير: يفسّر الخبراء الجنائيون نتائج تحليل الحمض النووي ويعرضون نتائجه في المحكمة. وقد يشهدون على أهمية التطابق واحتمالية أن يكون الحمض النووي الذي تم العثور عليه في مسرح الجريمة يعود إلى المشتبه به.

التنقل عبر المتاهة الجينية

لا شك في أن أدلة الحمض النووي أحدثت ثورة في التحقيقات الجنائية، حيث تقدم رؤى لا مثيل لها حول هوية الجناة وتوفر بصيص أمل لتحقيق العدالة. مع ذلك، تحت سطح طبيعتها التي تبدو معصومة عن الخطأ، تكمن مجموعة من التحديات التي تعقد استخدامها في قاعة المحكمة. أحد أهم التحديات هو خطر التلوث. يمكن أن تتلوث عينات الحمض النووي بسهولة أثناء الجمع أو التحليل، مما يؤدي إلى نتائج خاطئة واحتمالية حدوث أخطاء جسيمة. علاوة على ذلك، لا يكون تفسير أدلة الحمض النووي دائماً مباشراً. يمكن للبصمات الجينية المعقدة وخلطات الحمض النووي من عدة أفراد أن تحير المحللين الجنائيين، مما يجعل من الصعب تحديد الجناة بدقة أو استبعاد المشتبه بهم الأبرياء. ونتيجة لذلك، يبرز احتمال سوء تفسير أو إساءة تطبيق أدلة الحمض النووي.

في ضوء هذه التحديات، من الضروري أن يتعامل نظام العدالة الجنائية مع استخدام أدلة الحمض النووي بحذر واجتهاد، من خلال اتباع بروتوكولات صارمة لجمع الحمض النووي وتحليله وتفسيره لتقليل مخاطر الأخطاء وضمان سلامة الأدلة.

2 متر

إذا قمت بفك وقياس كل الحمض النووي في خلية بشرية واحدة، من طرف إلى آخر، فسيمتد لحوالي مترين (6,6 قدم)! الكمية الهائلة من الحمض النووي مغلفة بإحكام داخل نواة الخلية.

> تحت سطح طبيعة دليل الحمض النووي التي تبدو معصومة عن الخطا تكمن مجموعة من التحديات التي تعقد استخدامها في قاعة المحكمة

أطول قضية إدانة خاطئة تُنقض بناء على الحمض النووي

عام 1976، أدين ليونارد ماك البالغ من العمر 23 عاماً باغتصاب فتاتين في مقاطعة ويستشستر في ولاية نيويورك، وحُكم عليه بالسجن لمدة 25 عامًا. طوال فترة سجنه، ظل ماك يصر على براءته. عام 2015، راجع محاموه قضيته وطلبوا إجراء اختبار الحمض النووي على الأدلة المتبقية. أثبت الاختبار عدم تطابق الحمض النووي الموجود في مسرح الجريمة مع الحمض النووي لماك. وبعد تحقيق مطول، تم تحديد هوية الجاني الحقيقي من خلال قاعدة بيانات الحمض النووي الوطنية. أطلق سراح ماك عام 2023 بعد 47 عامًا خلف القضبان، لتصبح قضيته أطول إدانة خاطئة تُنقض بناءً على الحمض النووي في الولايات المتحدة.

قاووش

قراءة في القانون الرقم 2019/138

استبدال بعض العقوبات بالعمل الاجتماعي

فريد محمود *

صدر عدد الجريدة الرسمية الرقم 34 بتاريخ 2019/7/11، وفيه القانون الرقم 138 (استبدال بعض العقوبات بعقوبة العمل الاجتماعي المجاني) المعروف باسم «قانون العقوبة البديلة».

تضمّن القانون 7 مواد، أجازت الأولى منه للمحكمة أن تقضي، في بعض الجرائم، باستبدال عقوبة الحبس المفروضة قانوناً بعقوبة تلزم المحكوم بعمل اجتماعي من دون مقابل. وحدّدت الجرائم التي يمكن للمحكمة أن تستبدل عقوبتها بعقوبة العمل المجاني، فاستثنت الجنايات والجنح الشائنة وحالات التكرار، حيث الجناية هي جريمة خطيرة وتترك آثاراً قاسية في المجتمع ولا يجوز التساهل مع مرتكبها، أما التكرار فيدل على نوع من الاعتياد الجرمي، وهو يتحقق عندما يقدم شخص ما على ارتكاب جريمة تماثل أو تفوق جريمة أخرى سبق ارتكابها في فترة زمنية محددة، ما يؤكد تحقق الركن المعنوي للجريمة، وأن مرتكبها عادة ما يستسهل الارتكاب.

هذه الاستثناءات وردت في اقتراح القانون الموقع من عدد من النواب. وفي معرض درس الاقتراح أمام لجنة فرعية انبثقت من لجنة الإدارة والعدل، وبحضور قضاة متمرّسين في المحاكم الجزائية وذوي تجارب وخبرات كبيرة، أسقطت عبارة الجنح الشائنة، بمعنى أن للمحكمة استبدال العقوبة ولو كانت الجنحة شائنة. وكانت الأسباب التي سيقت من قبلهم أنه من خلال تجاربهم، تبين لهم أنه قد يضطر شخص ما إلى ارتكاب جنحة شائنة من دون أن يكون له خيار في ذلك، والقاضي بحسب النصوص النافذة ملزم بإصدار حكم يتناسب مع الجرم ولا يعير اهتماما إلى ظروف المرتكب إلا ضمن مروحة العقوبة التي حدّدها القانون.

من خلال الاطلاع على الاقتراح بحسب ما عدلته لجنة الإدارة والعدل قبل أن ترفعه إلى الهيئة العامة، يتبين أن اللجنة تبنّت ما وصلت إليه اللجنة الفرعية لجهة الاستثناءات التي لا يحق للمحكمة عندها فرض عقوبة العمل الاجتماعي بدل عقوبة الحبس. أما لجهة مدة العمل المجاني المستبدل بعقوبة الحبس، فقد نصّ الاقتراح على أن تكون خمسين ساعة عن كل شهر حبس. وأتى النص على إطلاقه، أي من دون تحديد أيام العمل ومدة العمل اليومي، تاركاً للمحكمة ضبطها بحسب ظروف كل محكوم. فللقاضي أن يحدد أيام ومواقيت ساعات العمل الاجتماعي لكل محكوم على حدة بحسب دوام وظيفته الأساسية، أو دوام التعليم للطالب وهكذا. أما لجنة الإدارة والعدل، فقد ذهبت إلى تحديد دقيق باعتبار أن الحكم قد يأتي بالأيام وليس بالأشهر، فقررت أن تكون مدة العمل الاجتماعي ساعة ونصف الساعة عن كل يوم حبس، وهو أيضاً أتى مطلقاً تاركاً للقاضي تقدير ظروف الجاني الحقيقي من خلال قاعدة بيانات الحمض النووي الوطنية. أطلق سراح ماك عام 2023 بعد 47 عامًا خلف القضبان، لتصبح قضيته أطول إدانة خاطئة تُنقض بناءً على الحمض النووي في الولايات المتحدة.

المادة طلبت من القاضي مراعاة ظروف المحكوم المستبدلة عقوبته. وهو نص يسجل للجنة الإدارة والعدل، كما لمجلس النواب الذي تبنّى هذا الموقف الإنساني.

بالعودة إلى المادة الأولى من القانون، فقد قررت أن تطبق العقوبة البديلة على من كان سيحكم بالسجن سنة وما دون، ولو كان القاضي حكم بأكثر من سنة وخفّف الحكم إلى سنة وما دون، وهو توسع محمود. إذ رأى المشرع أنه طالما أن القاضي رأى أسباباً تخفيفية، فلماذا لا تنسحب هذه الأسباب على استبدال العقوبة. وشمل النص أيضاً الحبس التكديري، وهو طبعاً لا يتجاوز السنة، لكنه لفت إلى إمكانية استبداله كي لا يُعدّ خارج أحكام هذا القانون كونه تكديرياً.

> نصّ الاقتراح على أن تكون مدة العمل المجاني المستبدل بعقوبة الحبس خمسين ساعة عن كل شهر

وتوسع النص ليطال الأحكام التي تقرر الغرامة بدل السجن، فرأى أن المحكوم الذي يستحق استبدال العقوبة قد يتعذر عليه عملياً تسديد الغرامة، وبدل أن يُحبس نتيجة هذا التعذّر أجاز المشرع استبدال عقوبته بعمل اجتماعي.

لكن اللافت وما أثار تساؤلات هو النص في البند 2 من المادة الأولى على العقوبات المخفّفة بموجب القانون رقم 2002/422 المتعلّق بحماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرّضين للخطر؟ فهذا القانون أجاز للقاضي استبدال العقوبة التي يمكن أن تُنزل بالحدث، وذهب أبعد من ذلك بأن جعله يتابع وضع الحدث ويعدل في العقوبة وفي المؤسسة التي قد يعمل بها. والجدير بالذكر أنه القاضي هو الوحيد الذي تبقى يده على القضية بعد إصدار حكمه فيها بهدف متابعة وضع الحدث وتطوّر سلوكه وغير ذلك، بخلاف سائر القضاة الذين ترفع يدهم عن القضية فور إصدار الحكم فيها. فقاضي الأحداث له صلاحيات واسعة يستفيد منها الحدث، وهذا أمر جيد نظراً إلى وضع الحدث وظروفه. والقانون 2002/422 خاص بحماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر، بالتالي ما كان يجب ذكر العقوبات بموجبه.

ولدى استيضاح أعضاء في البرلمان حول هذه المسألة، كانت الإجابة أن إضافة النص أتت باقتراح من ممثلي وزارة العدل، وهو أمر مستهجن.

أما المادة الثانية من القانون التي خرجت من لجنة الإدارة والعدل مقررة عقوبة عمل مجاني لمدة ساعة ونصف الساعة عن كل يوم حبس، وهي برأينا مدة معقولة جداً، فالقاضي الواضع يده على الدعوى وعلى أوراقها كما على شهادة الشهود ورأي الخبراء، ووقف على مختلف ظروف الجريمة وظروف الجاني، قرر أن هذا المرتكب يجب أن لا يودع السجن، إنما لا يجب أن يمر عمله مرور الكرام، وبالتالي يجب استبدال عقوبته بعمل اجتماعي مجاني يحقق عدة أهداف، منها تنبيه الجاني إلى مخالفته، القانون ودفعه إلى عمل يعوض من خلاله المجتمع، ويمنع دخوله السجن والتعلم من بعض السجناء فدون الرذيلة ما يسهم في انحرافه، كما يجنّبه السمعة السيئة سواء له أو لعائلته ويمنع عنه وعن عائلته العوز نتيجة تعطل عمله. فمن يُحكم مثلاً لأربعة أشهر سيقوم بعمل مجاني لمدة 180 ساعة وهي مساحة زمنية لا بأس بها.

اللافت أن المادة الثانية بنصها على ساعة ونصف الساعة أثارت حفيظة عدد من النواب، اعتبروا الأمر تساهلاً غير مقبول مع المرتكب، إذ يبدو أن الأمر اختلط على البعض منهم بحيث اعتبروا أن الهدف من القانون هو تخفيف الاكتظاظ في السجون، وهذا خطأ، فطالبوا بأن تكون مدة العمل ثماني ساعات.

والواقع أن القانون لا يهدف لا من بعيد ولا من قريب إلى تخفيف الاكتظاظ، إذ نصت الأسباب الموجبة في فقرتها الثالثة: «وحيث أن هدف العقوبة لا يقتصر على كونه زجرياً فحسب، إنما يرمي إلى إصلاح الفرد وإعادة تأهيله تمهيداً لإعادة اندماجه في المجتمع». يبدو أنه غاب عن بال البعض أن تخفيف الاكتظاظ لا يلزمه إلا تطبيق قواعد قانون أصول المحاكمات الجزائية من قبل القضاء، وليس التوسّع في هذا الأمر مكانه هنا.

كذلك عالج المشرع حالات عدم التزام المحكوم بتنفيذ العقوبة البديلة، وترك لقاضي تنفيذها مساحة من التقدير لا بأس بها، معتبراً أنه في حالات معينة قد يكون السبب سياسة المؤسسة التي يتم التنفيذ لديها أو أخطاء القيمين على المؤسسة، فطلب إلى القاضي الوقوف على السبب وإذا كانت لدى المحكوم أسباب مشروعة يقرر متابعة تنفيذ العقوبة البديلة، وإلا يعود لتنفيذ العقوبة الأساسية. أما منع الطعن في قرار قاضي التنفيذ فهي مسألة يجب إعادة النظر بها، حيث حُرم المحكوم من حق الطعن وهو حق مكرس لا يجب المسّ به.

كما أسلفنا صدر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 2019/7/11، وفي اليوم التالي أعلن مدير مصلحة مياه الليطاني استعداد المصلحة لاستيعاب عدد ممن قد تستبدل عقوباتهم. وبالطبع، لم يصدر بعد أي حكم عن أي محكمة بعقوبة عمل اجتماعي. وهنا نؤكد أن المسؤولية لا تقع مطلقاً على عاتق القضاة، فالقانون قرّر في المادة الأولى، وهذا أمر طبيعي، أن تحدد لائحة تصدر عن وزيري العدل والشؤون الاجتماعية المؤسسات العامة أو الخاصة التي لا تبغي الربح، والتي يمكن أن يتم العمل لديها. في العمل التشريعي النص صحيح ومصيب، إنما، وللأسف، في الواقع اللبناني لا مكان للأصول، فمنذ نفاذ القانون وحتى اليوم لم تصدر تلك اللائحة، وبالتالي لم يتمكن القضاة من تطبيق القانون.

القانون صدر وإن كانت العبرة في التطبيق، وإقراره خطوة متطورة في اتجاه اعتبار أن العقوبة لا تقتصر على الزجر، إنما أيضاً ترمي إلى إصلاح الفرد وإعادة تأهيله تمهيداً لإعادة اندماجه في المجتمع، كما ورد في الأسباب الموجبة، كما أنها خطوة متقدّمة لجهة حقوق الإنسان.

إنما لا بد من القول إننا نهيب بالوزراء المعنيين إصدار اللائحة التي قررها القانون. فعدم إصدارها مخالفة صارخة لأحكام القانون، وانتهاك لحقوق الإنسان، وضرب لمبدأ إصلاح المرتكب بعرض الحائط.

من ناحية أخرى نهيب بالنواب الكرام إعادة النظر ببعض أحكام القانون، ولا سيما لجهة شموله على العقوبات المقررة في القانون الرقم 2002/422، وتعديل مدة العمل من ثماني ساعات إلى ساعتين كحد أقصى.

ومن خارج السياق نهيب بالقضاء تطبيق قانون أصول المحاكمات الجزائية، وتبقى العبرة في التنفيذ.

(هيثم الموسوي)

* محام - جمعية «نضال لأجل الإنسان» (علم وخبر الرقم 1798 تاريخ: 2018/08/20)

إعداد **صادق علوية**

منح التعليم للأجراء الخاضعين لقانون العمل

لا عدالة وتمييز جندري

مراسيم لم تعدّل قيمة منحة التعليم المذكورة فيها

25 عدد المراسيم التي صدرت منذ 29 سنة

5 عدد التعديلات التي طالت قيمة منحة التعليم منذ 29 سنة

انخفاض قيمة منح التعليم (بالدولار)

	عن الطالب المنتسب إلى المدارس الرسمية او المجانية او المؤسسات الخاصة بذوي الاحتياجات الاضافية	عن الطالب المنتسب إلى المدارس او الجامعات الخاصة	عن الطالب المنتسب إلى الجامعة اللبنانية	الحد الاقصى لقيمة منح التعليم عن جميع الاولاد
قبل الازمة الاقتصادية 2019- بالدولار (1500)	200	500	300	1000
2024 بالدولار (89.500)	45	134	45	134

لا يستفيد جميع الاجراء من منحة التعليم الا بعد مرور سنة على استخدامهم في المؤسسة قبل بدء العام الدراسي

التمييز الجندري بحق المرأة

لا تستحق المنحة للمستخدمة عن اولادها إلا إذا كانوا على عاتقها وكانت تتقاضى منهم تعويضات عائلية او إذا كانت متزوجة من اجير لا يتقاضى منحة تعليم عن اولاده

	القيمة عن الطالب المنتسب إلى المدارس الرسمية او المجانية او المؤسسات لذوي الاحتياجات الاضافية	عن الطالب المنتسب إلى المدارس او الجامعات الخاصة	عن الطالب المنتسب إلى الجامعة اللبنانية	الحد الاقصى لقيمة منح التعليم عن جميع الاولاد
2011 - 1995	200.000	500.000	300.000	1.000.000
2021 - 2012	300.000	750.000	450.000	1.500.000
2022	1.000.000	2.000.000	1.000.000	4.000.000
2023	3.000.000	6.000.000	3.000.000	9 ملايين للرسمي و18للخاص
2024	4.000.000	12.000.000	4.000.000	12مليون للرسمي و36 للخاص

القوس

■ فريق التحرير: **عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون**
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: **رامي عليّان**

alqaous al_qaous alqaous22 alqaous 01/34 99 54
info@alqaous.com www.alqaous.com